المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة 5

الثلاثاء، 19 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد باري رودريغيس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

افتتحت الجلسة الساعة 15/50.

خطاب السيد لويس ألبرتو آرسي كاتاكورا، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

اصطُحب السيد لويس ألبرتو آرسي كاتاكورا، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لويس ألبرتو آرسي كاتاكورا، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس آرسي كاتاكورا (*تكلم بالإسبانية*): الأخ نائب رئيس الجمعية العامة، دييغو باري رودريغيس، إنه لمن دواعي سرور بوليفيا واعتزازها أن تراكم تقودون الجمعية العامة لأهم منظمة متعددة الأطراف أنشأتها البشرية، ونحن على يقين من أنكم، إلى جانب الرئيس دينيس فرانسيس وقيادته، سترفعون عاليا أسماء بلدان منطقتنا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

قبل عام وفي هذا المحفل (انظر A/77/PV.5) شجبنا كون أن العالم يواجه أزمة رأسمالية تعرّض البشرية ووجود الكوكب ذاته للخطر. وللأسف، بعد مرور عام على ذلك الإعلان، لم يتغير هذا السيناريو الخطير. فالنظام الرأسمالي، في حرصه على فرض هيمنته البالية، يكرر ممارسات السيطرة الاستعمارية والاستغلال التي كان ينبغي التغلب عليها بالفعل. ومما يؤسف له أن العديد من المقترحات الرائعة التي انبثقت من قلب الجمعية قد تم تجاهلها أو حذفها ببساطة، بسبب المصالح الوظيفية للنظام الوحشي للاستغلال الرأسمالي الذي يعطي الأولوية لإنتاج رأس المال وإعادة إنتاجه، بدلا من حماية حياة البشر ووجود الكوكب.

ومن الواضح أننا نواجه اقتصاداً ضعيفاً بسبب آثار النزاعات المسلحة المتعددة التي تهز العالم وواقعنا حالياً. فالسلام والأمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، RoomAB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

معرضان لخطر وشيك بسبب افتقار المجتمع الدولي إلى الإرادة لاقتراح حلول تعطي الأفضلية للحوار وتضع حداً للجهود الحربية التي تشجعها الشركات الحربية عبر الوطنية.

يضاف إلى ذلك الآثار الخطيرة للأزمة الإيكولوجية على نظم الحياة في جميع أنحاء العالم. ووفقاً للخبراء، ونظرا للنظام السائد، فقد تجاوزنا ستة من حدود الكوكب التسعة التي يمكن للبشرية وأمنا الأرض ككل أن تستمر في التطور والازدهار في إطارها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحالة المأساوية قد تدهورت أكثر خلال العقود الأخيرة من الأحادية القطبية والانفرادية والتقاعس عن العمل وعدم الوفاء بالالتزامات.

لا تزال التحديات المعلقة عديدة وهائلة، لكننا نجد أنفسنا اليوم في فجر تشكيل دولي جديد. ونحن مقتنعون بأننا نشهد بناء نظام عالمي جديد، حالة يجب أن تضطلع فيها الجمعية العامة بدور رئيسي، وفقاً للمبادئ التي أنشئت بموجبها؛ نظام عالمي جديد نشارك فيه جميعاً بحقوق والتزامات متساوية، بدون إملاءات من أي نوع، بدون أسياد أو عبيد، بدون معايير مزدوجة للحكم على بعضنا البعض، بدون مُعاقِبين أو معاقَبين؛ نظام جديد يسمو فيه التضامن والتكامل والتعاون على الأنانية والخسة. وثقةً من دولة بوليفيا المتعددة القوميات بأن هذا العالم الأفضل ممكن وضروري، فإنها تود أن تعرض الأفكار والنُّهج السبعة التالية:

أولاً، نكرر، كما فعلنا في العام الماضي، اقتراحنا بإعلان العالم منطقة سلام. ويجب أن نضع حداً نهائياً لسباق التسلح وأن نعطي الأولوية للحوار الصادق ودبلوماسية الشعوب لحل النزاعات المسلحة التي تهدد وجود البشرية. ومن الضروري أن تتكاتف دولنا في جهد جماعي بأصوات متنوعة، لا سيما تلك التي تأتي من مناطق بعيدة كل البعد عن شعارات المواجهة، وإن كانت تعاني من تداعيات الحرب بأبعادها المختلفة. يجب أن نعطي السلام فرصة، والأمم المتحدة لها دور أساسي تؤديه في هذه المهمة في تخفيف حدة التوترات والنهوض بالحوارات التي تسمح لنا بتوطيد الحلول السياسية والدبلوماسية للنزاعات المدرجة في جدول أعمال منظمتنا.

وبهذا الترتيب من الأفكار، نعرب مجدداً عن قلقنا العميق إزاء تصاعد العنف في النزاع في أوروبا الشرقية والتهديد النابع من عدة بلدان بتفاقم الحالة من خلال المواجهة باستخدام أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التي تحتوي على عناصر مشعة مستنفدة والأسلحة غير التقليدية، وهي أسلحة يحظرها القانون الدولي من خلال مختلف الصكوك الدولية الملزمة.

ونرى بقلق بالغ أن الإنفاق العسكري في العالم قد بلغ مستويات تاريخية. فحتى نيسان/أبريل، استثمر العالم أكثر من 2,24 تريليون دولار في الأسلحة وصناعة الحرب. ولو استثمرت هذه الموارد في السلام والوساطة والحوار وتنمية الشعوب والحياة بدلاً من استثمارها في الدمار والموت، لما وجدنا أنفسنا على شفا أزمة تزيد من حدة أوجه عدم المساواة في العالم وتؤدي إلى تعميق الفقر على الكوكب، خلافاً للأهداف التي حددناها في هذه القاعة.

إن طرق ووسائل شن الحرب لا يمكن أن تكون غير محدودة. ويسعى عدد متزايد من البلدان إلى استخدام الفضاء الخارجي لتحسين قدراتها العسكرية من أجل حماية أمنها الوطني، مما يزيد من تعريض سلام كوكبنا وأمنه للخطر. ونأسف أسفاً عميقاً لأن صون السلام والأمن أصبح هدفاً يزداد تحدياً. ولا يمكن تحقيق السلام الحقيقي إلا من خلال التنفيذ الفعال للآليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإزالة التامة لجميع أنواع الأسلحة.

وستلتزم بوليفيا دائماً بالدفاع عن تعددية الأطراف وتعزيزها ومواصلة الإسهام في نزع السلاح امتثالاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، استنادا إلى رؤية تركز على السلام مع العدالة الاجتماعية ورفاه الشعوب والتعايش السلمي ...

ونؤكد مجدداً التزامنا الإقليمي بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، على أساس تعزيز واحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، على النحو الذي حددناه في إطار مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالمثل، أعربنا في مؤتمر قمة جماعة دول

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، الذي عقد في بروكسل في تموز/يوليه، عن رغبتنا في أن تنعم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا بالسلام. ونأمل أن تحقق شعوبنا السلام الذي لم يستطع النموذج الرأسمالي تقديمه لها، مولياً ظهرها للممارسات التي لم تؤد، تاريخياً، إلى علاقة عادلة وتكاملية بين منطقتينا.

ثانياً، ضرورة قطع الصلة بأسرع ما يمكن مع النظام الدولي الظالم الذي يستبد بشعوبنا، والجلوس الآن للنقاش في إطار الأمم المتحدة وبناء ميثاق جديد للمستقبل. وفي بوليفيا، بدأنا مناقشة إمكانية إبرام ميثاق جديد للمستقبل، ولكن لكي نفعل ذلك يجب أن نتذكر الماضي، ونحل أزمات الحاضر ونستعد للمستقبل. ونحن ملزمون بمعالجة احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة على نحو منصف. ولا يمكننا أن ندع طفلا يموت من الجوع اليوم لتأمين وجبة خفيفة لطفل آخر لم يولد بعد. فالقضاء على الفقر وعدم المساواة اليوم سيمنع صراعات التوزيع الاقتصادي والإيكولوجي التي لا يمكن تصورها في المستقبل.

ومن أجل إعادة بناء الثقة يجب أن نتخلى عن المصالح الهزيلة وأن نقيم علاقات المعاملة بالمثل، على سبيل المثال من خلال تمكين جميع عمليات نقل التكنولوجيا التي تساعد على إنقاذ الأرواح وتعافي أمنا الأرض. ومن أجل إحياء التضامن العالمي يجب أن نرى أنفسنا في بعضنا البعض وأن نصلح علاقاتنا كبشر. دعونا نتفق في سياق تغير المناخ، على سبيل المثال، على أن تخصص كل دولة موارد لصندوق الخسائر والأضرار بما يتناسب مع مسؤوليتها التاريخية عن إطلاق غازات الدفيئة.

إن العمل على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يمكن تسريعه إذا جعلنا السلام والتضامن قاطرتين للازدهار. دعونا نجرؤ على تحويل نفقات الحروب والموت إلى استثمارات من أجل الحياة. وبهذه الموارد يمكن تجاوز أهداف التنمية المستدامة إلى حد كبير. وبالمثل، لن نتمكن من الإبقاء على أمنا الأرض ضمن حيز عمل آمن للبشرية إلا إذا أصبحت الاستدامة المقرونة بالعدالة البيئية والاجتماعية هي السبيل الوحيد للتقدم. لكن يجب أن نحقق هذه الأهداف بطريقة عادلة ومنصفة، مع الجميع ومن أجل الجميع، وبدون إملاءات سياسية أو مالية.

ثالثاً، إنه أمر ضروري وعاجل أن نغير النظام الرأسمالي في زمن الليبرالية الجديدة، الذي يضاعف ويعيد إنتاج أشكال الهيمنة على الأغلبية العظمى واستغلالها وإقصائها. لقد انكشفت الأزمة المتعددة الأبعاد للرأسمالية في سياق ما بعد الجائحة وتفاقمت بسبب آثار النزاع العسكري في أوروبا الشرقية. وهذه ليست سوى تعبيرات عن الانتقال نحو تشكيل نظام عالمي مختلف عن النظام الحالي.

ورداً على ذلك، وكما لم يحدث من قبل، تنهض بلدان الجنوب بشكل سلمي وبنّاء من خلال عمليات تعاون وتكامل إقليمية وأقاليمية. ونحن نسمع نداء متصاعداً من أجل إعادة تشكيل النظام المالي الدولي وتغيير فهمنا لما ينبغي أن يكون عليه التطور العلمي، الذي يحترم أمنا الأرض، وكيفية متابعته بشكل منصف، مع الاعتراف بالمسؤوليات التاريخية لدولنا في جميع الأبعاد.

وبالنظر إلى المسيرة التي لا رجعة فيها نحو عالم متعدد الأقطاب، لا يمكن إنكار تأثير المبادرات الجديدة للتكامل الاقتصادي والتجاري والتعاون بين البلدان الذي تزيد قوته باطراد. وظهور التكتلات التجارية، مثل تلك الموجودة في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية أو بلدان البريكس البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، يسمح اليوم للدول بالوصول إلى الأسواق الدولية بدون الحاجة إلى التنازل عن سيادتها.

في هذا السياق، ورغم السياق الدولي المناوئ، وضعت بوليفيا خطتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2021-2025، المعنونة "إعادة بناء الاقتصاد من أجل حياة كريمة، نحو التصنيع مع إحلال الواردات"، والتي ترسي الأسس لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية ووضع سياسات عامة لتعزيز الاقتصاد الوطني والنهوض بقدراتنا الإنمائية. وفي هذا الصدد، فإن الإجراءات المتخذة لإعادة البناء الاقتصادي والإنتاجي لاقتصادنا تجاوزت 6 في المائة في عام 2021، وفي عام 2022 بلغت 3,5 في المائة. وارتفع إجمالي ناتجنا المحلي الاسمي من 40 بليون و 703 ملايين دولار في عام 2021

إلى 44 بليون و 315 مليون دولار في عام 2022، وهو أعلى رقم في تاريخنا. وعلى نفس المنوال، ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 7,4 في المائة مقارنة بالرقم المحقق في عام 2021، ليصل إلى 3,691 دولارا، وهو أيضاً أعلى رقم في تاريخ بلدنا.

وأشير أيضا إلى أنه حتى الآن خلال هذا العام لم يتجاوز معدل التضخم المتراكم 1,6 في المائة، وهو أدنى رقم في منطقتنا وبالنسبة للعديد من بلدان الكوكب. وقد حققنا هذا المؤشر بدون رفع أسعار الفائدة، وبدون ممارسة السياسات النقدية الليبرالية الجديدة مع الاهتمام دائماً بجيوب الناس الأكثر فقراً، وهم أكثر من يؤذيهم التضخم. وتستند إنجازات بلدنا هذه بشكل رئيسي إلى المفهوم الحضاري للعيش الكريم، الذي يبرر تماما ثقافة الحياة المجتمعية، مع احترام التعايش في انسجام وتوازن وتكامل بين الإنسان وبقية الطبيعة على أمنا الأرض.

رابعاً، تقتضي أزمة المناخ اتخاذ إجراءات ملموسة والتزامات متجددة. وقد اقترحت بوليفيا إيلاء اهتمام خاص بأمنا الأرض في الجمعية العامة من خلال القرار 278/63، المتخذ في 22 نيسان/أبريل 2009، سعياً إلى كفالة أننا، كمجتمع دولي، أصبحنا ندرك أهمية استعادة العمليات الطبيعية من أجل بقاء البشر، مع اقتراح رؤية بديلة ومناهضة للاستعمار ضد الرأسمالية والنزعة التجارية. وانطلاقاً من هذا الفهم، فإن رؤيتنا لاستدامة التنمية متأصلة بقوة في رؤيتنا للعيش الكريم في انسجام مع الطبيعة. وقد انبثقت هذه الرؤية عن التفكير القديم والمتوارث من الأجداد للأمم والشعوب الأصلية التي تشكل أساس تعدد قومياتنا.

فيما يتعلق بضروريات التخفيف من آثار أزمة المناخ والتكيف معها وتزايد الخسائر والأضرار، من المهم أن تتحمل جميع البلدان مسؤولياتها. وفي هذا الإطار، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تتحمل نصيبها المتناسب من الديون والتعويضات الناجمة عن أزمة المناخ وجبر الضرر التاريخي للبلدان النامية. والخطوة الأولى نحو تحقيق هذه الغاية هي الوفاء بالالتزامات المستحقة بشأن توفير التمويل ونقل التكنولوجيا وتنمية القدرات.

وفي هذه المشكلة العالمية، توجد مشكلة مشتركة بدأت تؤثر سلباً على أفقر البلدان، وهي ندرة المياه وزيادة معدل تبخر المياه العذبة. إننا نحث جمعيتنا العامة على إيلاء اهتمام لا يتزعزع بهذه المشكلة، والتي تؤثر بشكل رئيسي على أفقر القارات الخمس وبدأت تؤثر بالفعل على شرائح اجتماعية غير موجودة ضمن الأطر التقليدية للفقر.

وتسلط بوليفيا الضوء على حقيقة أن معاهدة أعالي البحار المعنية بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية قد أُبرمت هذا العام واعتُمدت بتوافق الآراء لأنها تمثل خطوة هامة نحو حماية محيطاتنا والاستخدام المستدام لمواردها، مما يعود بفائدة كبيرة على البلدان النامية، وخاصةً البلدان النامية غير الساحلية. وستضع المعاهدة قواعد وأنظمة لمنع الاستغلال المستدام للموارد، والتي ستحمي مصالح البلدان غير الساحلية وتمنع استنزاف الموارد البحرية. وتمثل المعاهدة فرصة تاريخية لإحداث تغيير في حماية محيطاتنا، لأنها تشكل منفعة مشتركة للبشرية. وفي هذا السياق، نسلط الضوء على الإشارة الخاصة إلى الشعوب الأصلية والبلدان النامية غير الساحلية. إن باستطاعتنا معاً أن نكفل استمرار المحيطات في توفير الحياة والرخاء للأجيال الحالية والمقبلة بطريقة منصفة.

خامساً، يجب أن نواصل تعزيز رؤية أوسع لحقوق الإنسان والديمقراطية. ورغم التقدم المحرز، لا يزال العالم غير متكافئ. ولئن كان صحيحاً أن الشعوب تشكل مصيرها بنفسها، فالصحيح أيضاً أن رفاه شعوبنا قد قوّضه الاستعمار القانوني والاقتصادي والأيديولوجي لقرون.

ويعلم الممثلون هنا أكثر مني أن ممارسة الحق في التنمية تعذّرت بسبب مسألة ذات أهمية تاريخية. فالنقل المنهجي للثروة من الجنوب إلى الشمال قد ألحق بنا أضرارا حتى يومنا هذا. وكان علينا أن نجتاز أنواء أزمة فُرضت على الجنوب وحده. ومن هذا المنظور، فالحديث عن حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – مثل الحق في الصحة والتعليم والغذاء والحصول على المعرفة والتكنولوجيا – يختلف من قارة إلى قارة أخرى، في الجنوب أو في الشمال.

وفي هذا السياق، لا يمكن التخطيط بدون معالجة المسؤوليات التاريخية. وما لم نفعل ذلك، سيكون من المستحيل تحقيق كامل إمكاناتنا كشعوبً وجعل حقنا في التنمية ممكناً. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، نفهم أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية بدون التنمية، ولا يمكن أن يكون للتنمية مؤشر أفضل من ممارسة الحقوق الجماعية، التي تعززها الدولة وتحميها وتكفلها، ولكن تقترن أيضاً بمشاركة ديمقراطية عالية للفئات الاجتماعية.

ونحن في بوليفيا نفهم أن الاستقرار الاقتصادي يعني أيضاً تغييراً جوهرياً لصالح السيادة الغذائية، والحصول على التعليم الشامل المتعدد الثقافات واللغات، والصحة الجنسية والإنجابية للمرأة البوليفية. ومن واقع تجربتنا، أود أن أبرز أن المشاركة النشطة للشعوب الأصلية في شؤون الدولة هي التي جعلت إنجازاتنا الأخيرة ممكنة، لذلك أدعو الجمعية إلى مواصلة التقدم في تعزيز حقوقها ومشاركتها.

ثمة موضوع آخر ذي أهمية خاصة لبلدي هو حقوق المرأة. تشير التقديرات إلى أن 736 مليون امرأة في العالم – أي واحدة من كل ثلاث نساء – قد تعرضن للعنف الجسدي و/أو العنف الجنسي. ويجب أن يتوقف العنف الذي تعاني منه المرأة عن كونه تجربة فردية وخاصة وأن يُعترف به باعتبارها قضية عامة يجب أن نتخذ بشأنها إجراءات عاجلة.

والوفيات النفاسية مشكلة أخرى من المشاكل الرئيسية التي يجب أن نواجهها، بالنظرً إلى أن 800 امرأة تموت كل يوم لأسباب تتعلق بالحمل. ولن تكون التنمية المستدامة ممكنة إذا لم نعط المرأة الفرصة للعيش بدون خوف من العنف وممارسة حقوقها الجنسية والإنجابية مع إمكانية حصولها على الخدمات الصحية الشاملة.

سادساً، يجب نبذ تنفيذ الجزاءات والتدابير القسرية الانفرادية من النظام الدولي. وثمة مسألة أخرى لا يفوتني أن أذكرها في هذه المناسبة، وهي تتعلق بالتدابير والجزاءات القسرية الانفرادية التي تطبق على الشعوب الشقيقة، مما يقوض تنميتها وأبسط حقوق الإنسان الأساسية. وهذه التدابير مثال على نظام مختل بعيد عن القانون الدولي وتعددية الأطراف. ومن الأمثلة الواضحة على هذه التدابير الحصار الاقتصادي والمالي غير القانوني واللاإنساني والإجرامي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وقد جعلت القيود المفروضة من الصعب على الكوبيين الحصول على الغذاء والدواء والسلع الأساسية الأخرى، مما أدى إلى معاناة إنسانية وأثّر على اقتصادهم وتنميتهم. وندعو إلى الامتثال للقرارات المتعددة التي اتخذتها الجمعية العامة وبناء عالم أكثر عدلاً ودعماً يمكن فيه لجميع البلدان أن تزدهر بغض النظر عن خلافاتها السياسية.

وبالمثل، نرفض وندين إدراج كوبا بوصفها داعما للإرهاب في القوائم الانفرادية للولايات المتحدة، مستخدمة هذه الحجة لفرض تدابير أكثر تقييداً ضد الشعب الكوبي. وتتعارض تلك التدابير مع ميثاق الأمم المتحدة وولاية مجلس الأمن، وبالتالي فهي لا تحظى بأي سند أو صلاحية في ضوء القانون الدولي؛ والأسوأ من ذلك أنها تؤثر بشكل خطير على حق الشعب الكوبي في التنمية.

سابعاً، فلنكف عن إساءة معاملة الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق باحتلال إسرائيل لفلسطين، لا يمكننا أن نستمر في السماح بمعاناة الشعب الفلسطيني. ونؤكد مجدداً دعمنا للمبادرات العالمية والإقليمية والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تسعى إلى ضمان التوصل إلى حل يستطيع الشعب الفلسطيني من خلاله ممارسة حقه في تقرير المصير وبناء دولته الحرة المستقلة ذات السيادة داخل حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

أخيراً، تتطلب الأزمة الراهنة أمماً متحدة قوية تتسق مع المبادئ التي أنشأتها وتلتزم بالسلام؛ أمماً متحدة تحافظ على طابعها الحكومي الدولي ولكن دون خضوع لأي قوة مهيمنة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية. ولن تصبح الحلول للتحديات المتعددة التي تواجه البشرية حقيقة واقعة إلا بالالتزام الحقيقي والإرادة السياسية لجميع البلدان والأطراف الفاعلة فيها، مع إعطاء الأولوية للمصلحة المشتركة للبشرية والشعوب وأضعف قطاعات المجتمع.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد لويس ألبرتو آرسي كاتاكورا، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد قاسم – جومارت توكايف، رئيس جمهورية كازاخستان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كازاخستان.

اصطُحب السيد قاسم – جومارت توكايف، رئيس جمهورية كازاخستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد قاسم – جومارت توكايف، رئيس جمهورية كازاخستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس توكاييف (*تكلم بالإنكليزية*): تواجه البشرية اليوم تحولات هائلة لم يسبق لها مثيل منذ قرن من الزمان، وقد دخلت فترة أخرى من المواجهة الجيوسياسية. ويأتي جوهر التهديد من التآكل المتزامن للمبادئ الأساسية للقانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وإزاحة هذه الركائز تضع عبئاً ثقيلاً متزايدا على الهيكل القائم للعلاقات الدولية وتخلق مواجهات.

ونمط عدم الامتثال والتعليق والانسحاب من الصكوك القانونية الدولية الرئيسية يثير قلقاً بالغاً، إذ يمكن أن يؤدي إلى نقطة اللاعودة. وهذا الوضع يعطل النظام التجاري، ويضعف سلاسل التوريد التي تحرك الحياة الاقتصادية، ويضر بالأمن الغذائي ويسرع التضخم. والاتجاهات السلبية الحالية تزيد من تفاقم المعاناة الإنسانية. وقد نزح حوالي 108 ملايين شخص قسراً، ويعيش أكثر من بليون شخص في فقر، ولا يحصل بليونا شخص على الأدوية الأساسية. والنتيجة النهائية هي فقدان البشرية الثقة في التنمية المستقرة للعالم في المستقبل. ولم تعد الأجيال الشابة تعتقد أن العالم الذي سوف ترثه سيكون أفضل.

لذلك، ترى كازاخستان أن من الضروري أن تؤكد مجدداً التزامها الثابت بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن القادة المجتمعين هنا مسؤولون عن مصير البشرية ومستقبلها، مع ذلك، ونحن نقترب من الذكرى السنوية الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة، نكون قد عدنا عودة كاملة تقريباً إلى نقطة انطلاق المنظمة. والواقع أن حل المسائل السياسية بالقوة لا يؤدي إلا إلى طريق مسدود. والحوار هو السبيل الوحيد لتهيئة بيئة مؤاتية تمكن من الاتفاق على مبادئ ومعايير جديدة.

وعلى الرغم من بذلنا قصارى جهدنا، لا تزال النزاعات مستمرة في العديد من مناطق العالم. ونحث جميع الأطراف على البحث عن حلول دبلوماسية للنزاعات استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المعترف به عالمياً. وفي هذا الصدد، تشيد كازاخستان بجميع الجهود والخطط التي اقترحتها مختلف الدول ومجموعات البلدان دعماً للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الأوكرانية.

ينبغي أن تسود الدبلوماسية والحوار دائماً في السعي إلى حل النزاعات الدولية. لذلك يجب أن نبذل معاً قصارى جهدنا من أجل استقرار المنظومة الوحيدة للمؤسسات العالمية لدينا. ولن نفلح في التصدي لهذه التحديات في غياب إصلاح عاجل وشامل لمجلس الأمن. تلك حاجة ملحة في عصرنا تلبي مصالح الغالبية العظمى من البشرية.

وإنني مقتنع اقتناعا راسخا بأنه لا بد أن ترتفع أصوات الدول المتوسطة وجميع البلدان النامية في المجلس وأن تُسمع بوضوح. وبما أن مجلس الأمن يبدو عاجزاً عن تجاوز الطريق المسدود، ينبغي أن يصبح أكثر تمثيلاً حتى تتمكن البلدان الأخرى – بما فيها كازاخستان – من الاضطلاع بدور أكبر في صون السلام والأمن.

وفي منطقتنا، كانت المشاركة المتنامية للدول الأعضاء قوة إيجابية في تحويل المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا إلى منظمة دولية كاملة يمكنها أن تسهم في الوساطة القارية وصنع السلام.

وبالمثل، فإن كازاخستان، بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة شنغهاي للتعاون، طرحت مبادرة الوحدة العالمية من أجل سلام عادل ووئام. وتشمل المبادرة، التي ندعو الأعضاء إلى الانضمام إليها، نموذجاً أمنياً جديداً، وبيئة اقتصادية عادلة، وكوكباً نظيفاً. والحوار المفتوح بين الجنوب العالمي والشمال العالمي هو ركيزتها الأساسية.

ومن بين جميع التحديات التي نواجهها، ربما يكون التهديد باستخدام الأسلحة النووية هو الأكثر تدميرا. وقبل ثلاثين عاما، تخلت كازاخستان طواعية عن رابع أكبر ترسانة نووية موروثة. ولهذا السبب يجب عكس منطق الأجندة النووية. ولا يمكن تحقيق الاستقرار العالمي إلا من خلال الثقة والتعاون المتبادلين بين الدول النووية على الطريق المؤدي إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، تعلن كازاخستان التزامها المستمر بمعاهدة حظر الأسلحة النووية. ونؤيد استحداث آليات جديدة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. ويمكن أن تكون الخطة الاستراتيجية للتخلي التام عن الأسلحة النووية بحلول عام 2045 أهم إسهام في الأمن العالمي لهذا الجيل من القادة.

في الوقت نفسه، أظهر مرض فيروس كورونا بشكل مؤلم ضعفنا أمام المخاطر والتهديدات البيولوجية في المستقبل. وتناشد كازاخستان الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة الشروع في عملية إنشاء وكالة دولية للسلامة البيولوجية.

نرحب بخطة الأمين العام الجديدة للسلام. ويجب أن تواجه هذه الوثيقة الاستراتيجية فراغ الثقة والعداء المتزايد في العالم. وفي مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد في العام المقبل، ستضطلع كازاخستان بدور بناء وداعم في اعتماد ميثاق للمستقبل.

لكن البحث عن السلام لا يتعلق بحظر الأسلحة أو التوقيع على الإعلانات فحسب. فالحوار بين الأديان والمذاهب يؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز ثقافة السلام. لذلك نشعر بالقلق إزاء الأفعال التي تنم عن ازدراء عميق للكتب المقدسة التي وقعت مؤخراً. ولا يمكن قبول هذه الأعمال الوحشية ضد الإسلام أو أي ديانات أخرى بوصفها تعبيراً عن الحرية وحرية التعبير والديمقراطية. وجميع الكتب المقدسة، بما في ذلك القرآن الكريم، تستحق الحماية القانونية ضد التخريب.

أخيراً، لا يمكن لثقافة السلام أن تقوم إلا على مبادئ الوحدة في التنوع والاحترام المتبادل. ولذلك فإنني فخور بالدور البارز لمؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية ومقره في أستانا.

وباختصار، فإن كازاخستان دولة محبة للسلام تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية الخاصة بينما تبحث باستمرار عن حلول سلمية للقضايا الدولية العالقة. إن الاستقلال والسلامة الإقليمية والسيادة مبادئ أساسية سيسترشد بها شعبنا الآن وفي المستقبل. وسنواصل التعاون مع حلفائنا الرئيسيين في جميع القضايا الاستراتيجية.

ونحن بحاجة إلى تقييمات جديدة تمكننا من معالجة المشاكل الاقتصادية العالمية الملحة مع ضمان الحق في التنمية. وللقيام بذلك، نحتاج إلى نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وشفاف وشامل يستند إلى مبادئ وقواعد منظمة التجارة العالمية. ونحتاج أيضاً إلى التفكير في نظام عالمي أفضل للأمن الغذائي. فقد واجه ما يقرب من 10 في المائة من سكان العالم الجوع في العام الماضي. ويجب أن نعزز التبادل الطوعي للمعلومات بشأن الأمن الغذائي، بما في ذلك حجم الإنتاج، وتصدير واستيراد المنتجات الغذائية. وبالتضافر، يجب أن نمكّن من التتبع الشفاف للتمويل المقدم من المجتمع الدولي استجابة للأزمات الغذائية.

وكازاخستان مستعدة للعمل كمركز إقليمي للإمدادات الغذائية. لدينا جميع الموارد والهياكل الأساسية واللوجستيات اللازمة لهذه الأغراض. وكازاخستان هي بالفعل حلقة وصل يعول عليها لما يقرب من 80 في المائة من حركة المرور العابر البرية بين آسيا وأوروبا. ويمكن لطريق النقل الدولي العابر لبحر قزوين – ما يسمى بالممر الأوسط – أن يعزز إلى حد كبير المشاركة بين الشرق والغرب. ويمكن أن يزيد هذا الطريق من وتيرة التجارة بين الأسواق الحيوية، مما يقلل بمقدار النصف تقريباً من الوقت اللازم لنقل البضائع بالطريق البحري.

إن إلحاح مخاطر العمل المناخي عبارة نمطية مكررة، لكن مدلولها خطير لأن هناك حاجة ماسة إلى خطوات فورية وفعالة وتحويلية لإعطاء الأولوية لحماية البيئة. ووسط آسيا من الخطوط الأمامية لذلك. وحتى لو نجحنا في حصر ارتفاع درجة الحرارة العالمية بما لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية بحلول عام 2030– وهو أمر يبدو مستبعداً بشكل متزايد – فسوف نشهد ارتفاعا في درجة الحرارة ما بين درجتين مئويتين و 2.5 درجة مئوية في وسط آسيا.

وعلى الرغم من الطريق الطويل لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، يجب علينا جميعاً أن نظل ملتزمين بمستقبل خال من الكربون. ولا ينبغي استخدام جدول أعمال المناخ لإدخال تدابير تقيد التعاون التجاري والاستثماري. وبدلاً من ذلك، يجب أن نركز على التغيير الإيجابي، مثل الإجراءات الإيجابية للمناخ التي حددتها الأمم المتحدة، بما في ذلك الاستثمار في الوظائف الخضراء، وإنهاء دعم الوقود الأحفوري، وضمان أن تكون جميع الإجراءات المناخية عادلة وشاملة تشرك النساء على جميع المستويات.

ولكن بدون التمويل المناسب، ستظل الخطط الطموحة لمكافحة تغير المناخ غير مستوفاة. وفي هذا الصدد، نقترح إطلاق شراكة عادلة في مجال انتقال الطاقة في كازاخستان. وسيكون الانتقال التدريجي والمستدام والمسؤول اجتماعياً بعيداً عن الفحم إضافة كبيرة لأهداف تغير المناخ العالمي. ويمكن لمبادرة كازاخستان بفتح مكتب مشروع لوسط آسيا بشأن تغير المناخ والطاقة الخضراء في ألماتي أن تؤدي دورا رياديا بشأن هذه المسائل. ونتطلع إلى استضافة قمة مناخية إقليمية في كازاخستان في عام 2026 تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفي منطقتنا، رأينا كيف خلقت ندرة المياه تحديات اقتصادية خطيرة وغيرها من التحديات في أحواض الأنهار العابرة للحدود. وسيتكرر ذلك في جميع أنحاء العالم – إذ بحلول عام 2040، قد يتجاوز الطلب العالمي على المياه العرض بنسبة تصل إلى 40 في المائة.

لذلك يجب أن نجمع بين الإرادة السياسية والموارد الاقتصادية لمعالجة هذه القضية العالمية الحرجة، بالتزامن مع العمل المناخي.

وفي العام المقبل، سنتولى رئاسة الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال. وسنواصل بذل جهودنا لمنع المزيد من تدهور البيئة وتأثيره على سبل العيش حول ما كان ذات يوم رابع أكبر بحيرة على هذا الكوكب. واليوم، هي أكبر بحيرة في العالم – بحر قزوين – تواجه أيضاً تحديات إيكولوجية، بما في ذلك المياه الضحلة وتحويل المياه وتلوث النباتات والحيوانات. ويجب أن يكون إنقاذ بحر قزوين مسألة ذات أولوية مشتركة تتطلب تعاوناً دولياً طويل الأجل.

وكازاخستان ملتزمة بزيادة تعزيز التعاون المتعدد الأوجه مع بلدان وسط آسيا. ويمكن لمنطقتنا أن تؤدي دوراً أكثر نشاطاً بوصفها جزءاً متماسكاً ومستقلاً من المجتمع الدولي، بينما تسهم في عمليات التنمية العالمية. ولحسن الطالع، فإن النشاط الاقتصادي يشهد نموا. وخلال السنوات الخمس الماضية، تضاعفت التجارة البينية إلى 10 بلايين دولار. ويشمل جدول أعمالنا الإقليمي أفغانستان، التي يجب أن تصبح دولة مستقرة ومزدهرة وشريكاً تجارياً يعول عليه. وفي هذا السياق، فقد آن الأوان لإنشاء مركز إقليمي للأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة لوسط آسيا وأفغانستان في ألماتي. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم مبادرتنا.

واسمحوا لي أيضاً أن أقدم معلومات مستكملة موجزة بشأن جهودنا للإصلاح الداخلي. على الرغم من التحديات العالمية والإقليمية والجيوسياسية، يبني مجتمعنا وحكومتنا كازاخستان عادلة ونزيهة. وفي فترة زمنية قصيرة جداً، أصلحنا مؤسساتنا، وعدّلنا دستورنا، وقلصنا سلطات الرئاسة، وأعدنا ضبط النظم السياسية والاقتصادية، وحاربنا الفساد. لقد أُنجز الكثير في عامين فقط. وتغيرت عقلية شعبنا، ولا سيما جيل الشباب، تغيراً كبيراً في غضون ذلك الوقت.

وحُددت الولاية الرئاسية بفترة واحدة مدتها سبع سنوات. وأيد شعب كازاخستان ذلك الاقتراح في استفتاء عام وسيظل دون تغيير في المستقبل. وسنلتزم التزاماً راسخاً بصيغة "رئيس قوي وبرلمان مؤثر وحكومة خاضعة للمساءلة". وتستند هذه الإصلاحات إلى مبادئ العدالة والمساواة والإنصاف والحرية. وعقيدتي الشخصية هي أن سيادة القانون يجب أن تسود في جميع الظروف. ونحن ندرك أن الإصلاح السياسي والاستثمار في رأس المال البشري وحده هو ما يمكن أن يجعل اقتصادنا أكثر مرونة وقوة.

وقد أحرزت كازاخستان تقدماً كبيراً في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وأدخلنا حصة بنسبة 30 في المائة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في قوائم الأحزاب الانتخابية. وسيتيح لهم ذلك المشاركة على نحو أكثر نشاطاً ومساواة في الحياة السياسية للبلد.

لقد قدمت في خطابي الأخير بشأن حالة الأمة سياسة اقتصادية جديدة، تهدف في المقام الأول إلى توفير الفرص الضرورية لجميع المواطنين من أجل حياة كريمة. ونولي اهتماماً وقيمة أكبر للشباب الذين يعملون بجد، وسيسهمون، بدعم من الحكومة، في التنمية المستدامة للبلد ومكانته الرائدة في المحافل الدولية. وتشكل صحة جيل الشباب ورفاههم وتعليمهم الجيد أولويات رئيسية لسياسة دولة كازاخستان. وأنا أضع أملي في جيل الشباب. وسوف يقودون بلدنا إلى المستقبل.

ونحن نعمل في الداخل والخارج من أجل مستقبل أفضل. فلنعمل على إحياء روح الوحدة والعمل الجماعي التي تقوم عليها الأمم المتحدة. ولنتذكر أن التزامنا المشترك بعالم أفضل يتجاوز خلافاتنا. وكازاخستان على استعداد للتعاون مع جميع الدول الأعضاء في السعي من أجل عالم أكثر إشراقا وعدلا واستدامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كازاخستان على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد قاسم – جومارت توكايف، رئيس جمهورية كازاخستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سيد إبراهيم رئيسي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

اصطُحب السيد سيد إبراهيم رئيسي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سيد إبراهيم رئيسي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رئيسي (*تكلم بالفارسية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية*): أهنئ الرئيس فرانسيس بمناسبة افتتاح الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة.

منذ العام الماضي، عندما خاطبت الجميع من هذا المنبر (انظر A/77/PV.6)، شهد العالم أحداثاً مريرة وأخرى سارة، لكن بعد ما يقرب من ثمانية عقود من إنشاء الأمم المتحدة، تبدأ الدورة الجديدة للجمعية العامة والعالم يشهد تغيرات لم يسبق لها مثيل وتاريخية. وفي الوقت نفسه، فإن ضمان مستقبل مشرق للمجتمع البشري يكمن في التقيّد بتفانٍ بالفضائل السامية التي توجه الناس إلى التميز والمثل النبيلة. وهل هناك مصدر أفضل من كلمة الخالق التي تُوجز جوهر الإنسانية وتسمو بالقيم المتأصلة للجنس البشري؟ القرآن الكريم يحض البشرية على تحكيم العقل والروحانية والحقيقة والعدالة. إنه يؤكد على وحدة البشرية، التي تضم جميع سكان الأرض. ويوجه الجميع نحو الكرامة الإنسانية، التي تقود إلى نيل البركات التي تصبو إليها البشرية.

ما الذي ورد في القرآن الكريم يثير الغضب ويلفت انتباه أولئك الساعين إلى السلطة والممسكين بزمامها؟ ورد في القرآن الكريم أن الناس لا يقبلون القمع وأنهم في سعيهم ضده، سيكونوا قادرين على بلوغ القيم الإلهية السامية.

يتحدث القرآن الكريم عن المساواة بين البشر. ويقول إننا جميعا خلقنا متساوين من أم واحدة وأبواحد. وعلى الرغم من الاختلافات الطبيعية بين الرجل والمرأة، يرى القرآن الكريم أن كلا منهما يكمل الآخر وأنهما متساويان في عين الخالق. والقرآن الكريم يدافع عن حرمة الرباط الأسري ويرى الأطفال هبة من عند الله وأننا مؤتمنون عليها. علاوة على ذلك، يحثنا القرآن الكريم على أن نضع أنفسنا في خدمة من يملكون أقل مما نملك ويوجه معتقداتنا وإيماننا للاعتراف بقدسية تلك القيم.

هل هذه هي المرة الأولى التي تُحرق فيها كلمات الله العلي القدير من قبل أولئك الذين يعتقدون أنهم إذ يفعلون ذلك يمكنهم أن يُطفِئوا نور الله إلى الأبد؟ هل انتصر النمرود أو فرعون أو القيصر على إبراهيم وموسى وعيسى؟ القرآن الكريم يُحرِّم جميع أشكال العنف في المعاملات الإنسانية ويضع احترام إبراهيم وموسى وعيسى على نفس المصاف مساوياً لمقام النبي محمد صلى الله عليه وسلم. تلك التفاهمات التي تجلب الوحدة وتلك التعاليم الإلهية التي تُلهم وتبني الشخصية البشرية والمجتمعات وتمهد لتقدم المجتمعات البشرية لن

تُحرق أبدا. إنها خالدة. وستبقى منيعة. ولن تتغلب نيران الازدراء على الحقيقة الإلهية.

إن ما يشاهد في البلدان الغربية من كراهية الإسلام والفصل العنصري الثقافي، والذي يتمثل في أعمال تتراوح من تدنيس القرآن الكريم إلى منع الحجاب في المدارس والعديد من أشكال التمييز المؤسفة الأخرى، ليس من الكرامة الإنسانية في شيء. وما يثير القلق أكثر من ذلك أنه يبدو أن هناك، خلف الكواليس، مخطط يسعى إلى صرف الانتباه باستخدام أداة حرية التعبير. وكما قال أحد الغربيين، فإن الغرب الآن يواجه أزمة هوية، ويرى العالم غابة ويقدم نفسه تحت أبهى الأضواء في صورة بستان جميل. وترى بعض المصالح القوية أن تلك الافتراءات هي وسيلتهم الأثيرة. ويستهدف هذا الفصل العنصري الجاليات المسلمة، خاصة المهاجرين، الذين هم أنفسهم ضحايا للسياسات الاستعمارية.

وانسجاماً مع جميع أتباع الديانات والمدافعين عن الحرية، نؤمن إيماناً راسخاً بأن احترام الأديان ينبغي أن تفرد له مكانة بارزة في جدول أعمال الأمم المتحدة من أجل غرس الإطار السليم لاحترام جميع أديان العالم.

وبالتزامن مع الحرب على الإسلام، نشهد أيضا حرباً على مؤسسة الأسرة. الأسرة، وهي الدعامة الأهم للتقدم البشري، تتعرض الآن للهجوم. واليوم، لا تقتصر الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية على احتلال الأراضي وقمع الشعوب والقتل الجماعي فحسب، بل تشمل أيضا الهجوم المنسق على الأسرة نفسها. وهذه أيضاً جريمة ضد الإنسانية. إن حماية نواة الأسرة، وهي قدسية الزواج بين رجل وامرأة، هي حقيقة أصيلة يجب أن يقبل بها العالم بأسره. والتعليم السليم للسكان في جميع أنحاء العالم لن يسفرعن النتائج المرجوة ما لم يتم في إطار الأسرة. و"الأم" و"الأب" و"الأسرة" كلمات ومفاهيم إلهية وطبيعية.

ونحن نشهد أعمالاً يمكن النظر إليها على أنها تسعى إلى نهاية الجنس البشري نفسه. نحن بحاجة اليوم إلى حركة عالمية تكفل الالتزام ببقاء إطار الأسرة، حتى يتمكن جميع أفراد الأسرة من العيش بسلام واستقرار جنباً إلى جنب. لذلك نطلب من جميع القيادات الدينية الوفاء بمسؤولياتها التاريخية في الدفاع عن قدسية الأسرة والتصدي للافتراءات. ونتوقع من الأمم المتحدة أن تولي هذه المسألة أولوية عالية جداً في جدول أعمالها وأن توفر الحماية المناسبة لإطار الأسرة.

ونحن نجد أنفسنا في منعطف حرج في التاريخ. والمشهد العالمي أيضا يشهد تحولا في النموذج الفكري نحو نظام عالمي ناشئ. وهو مسار لا يمكن العدول عنه. لم تعد المعادلة المنسوبة إلى هيمنة الغرب تتماشى مع الواقع المتنوع لعالمنا اليوم. والنظام الليبرالي القديم، الذي يلبي طموحات الحكام والرأسماليين الشرهين الذين لا نهاية لشراهتهم، أصبح بائداً. باختصار، فإن الجهود الرامية إلى تعميم المثل الأمريكية في جميع أنحاء العالم قد ثبت فشلها.

والأمة الإيرانية تفخر بأنها كشفت بشكل فعال الطبيعة الحقيقية للحكام في الشرق والغرب على السواء من خلال ثورتها الإسلامية. وبالتعاون مع دول أخرى في غرب آسيا، أدت إيران دوراً هاماً في هزيمة الغطرسة العالمية. وتنخرط الدول في جميع أنحاء العالم الآن في المقاومة والتوعية بشكل متزايد. ومع ظهور قوى غير غربية، هناك أمل جماعي في إقامة نظام عالمي جديد ومنصف.

وفي صلب النظام العالمي القادم التخلص من الغطرسة العالمية لصالح تعزيز التعاون والنظم الإقليمية. وجمهورية إيران الإسلامية تدعو إلى تحقيق أقصى قدر من التقارب الاقتصادي والسياسي داخل المناطق وفيما بينها، وهي مهتمة بالتفاعل مع المجتمع العالمي على أساس مبدأ العدالة. ولكن مع تزايد تأييد الدول المستقلة للتعاون والتقارب، تحاول بعض الدول إثارة الفتن في مناطق مختلفة. وباستخدام عقلية الحرب الباردة، فهي تسعى جاهدة إلى إعادة تشكيل التكتلات على نطاق عالمي. ويشكل ذلك المسعى الرجعي تهديداً كبيراً لأمن الدول وازدهارها.

وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية بقوة أنه لا ينبغي السماح بأن تتشكل انقسامات جديدة بين الشرق والغرب. إن جعل الممرات التجارية غير آمنة، وتقليص مكانة البلدان من حلفاء إلى تابعين، وخنق التقدم

الاقتصادي للدول ذات السيادة، وإثارة الحروب بالوكالة في جميع أنحاء آسيا وأوروبا، كلها عناصر في تلك السلسلة الشريرة. ومن المفارقات أن مثل هذه الأفعال تتخذ باسم الدفاع عن الديمقراطية. ومع ذلك، فإن المجتمع العالمي، بما في ذلك دول غرب آسيا، قد أدرك الجوهر الحقيقي للديمقراطية الغربية – وهي تسمية غالباً ما تكون عبارة رمزية للانقلابات والاحتلال والحروب الجارية. لقد أصبحت الطبيعة الحقيقية لمشروع الديمقراطية الليبرالية واضحة للعالم وتبين أنها ليست أكثر من قفاز مخملي يخفي يدا من حديد. وتحولت المدرسة التي كان ينظر إليها ذات يوم على أنها منارة للعالم إلى رواية ذات عبرة تبيّن القيود وأوجه القصور في نظام يقترب من نهايته.

في نفس اللحظة التي توجه فيها بعض الدول العالم نحو المزيد من الحروب، طرحت جمهورية إيران الإسلامية سياسة الجوار والتكامل. وسياسة الجوار خيّرة تجاه المنطقة وهي ذات أولوية في الأجندة الإقليمية. وترحب الجمهورية الإسلامية ترحيباً حاراً بأي يد ممدودة للصداقة، إيماناً منها بأن الجوار المستقل والقوي يمثل فرصة للمنطقة بأسرها. سنرحب بأي يد ممدودة بحرارة بالغة. فالجار المستقر والقوي أمر صحي لمنطقة مستقرة. وبعد أن تحملنا عقدين من التوترات والأزمات المفروضة داخل منطقتنا – ثمرة صمود الدول الحرة من سوريا وفلسطين إلى اليمن وأفغانستان – يمكن تأمين الآفاق المستقبلية للمنطقة من خلال تنمية الثقة السياسية المتبادلة العميقة، وتعزيز التعاون الاقتصادي الواسع النطاق ووضع تدابير أمنية محلية.

تمشياً مع تلك الرؤية، فتحت إيران فصلاً جديداً من العلاقات البناءة مع البلدان المجاورة ذات التفكير المماثل من خلال العضوية في آليات إقليمية ودولية مثل منظمة شنغهاي للتعاون والممر الاقتصادي الشمالي الشرقي. وقد أعطينا الأولوية لتلك التطورات بغية تحقيق فوائدها وثمارها لصالح جميع شعوب المنطقة. وجمهورية إيران الإسلامية على استعداد أيضا للعمل على تخفيف آثار تغير المناخ، وتسخير قدراتها الوطنية للتأثير على إنتاج الطاقة المتجددة، وتشاطرها مع البلدان الأخرى.

في قطاع الأمن، تسعى سياسة حسن الجوار إلى زيادة التعاون الإقليمي ومنع التدخل الخارجي من القوقاز إلى الخليج الفارسي. وأي نوع من الوجود الأجنبي ليس جزءاً من الحل، بل هو المشكلة ذاتها. ونعتبر أمن جيراننا من أمننا وأي نوع من انعدام الأمن لهم هو انعدام الأمن لنا. وبإحسان وحسن نية، اتخذنا مبادرات في جميع أنحاء المنطقة، على الرغم من أن التقارب بين السياسة والأمن لا يزال بحاجة إلى التعزيز ولا يمكن تحقيقه إلا عندما يكون مصحوبا بتعاون اقتصادي هادف.

بسبب استمرار الهجمات العسكرية والاحتلال، انتكست فرص عديدة للتقدم والتنمية في منطقة غرب آسيا. وتحت القيادة الدينية للمرشد الأعلى للثورة الإسلامية، الإمام خامنئي، تمكنا من دحر أسس الإرهاب الفاسدة وإيجاد فرص جديدة للمنطقة. أن قوة جمهورية إيران الإسلامية هي أمن تمكيني. ونسعى إلى مد أيدينا إلى دول الجوار من أجل فتح آفاق جديدة من الأمل والنجاح للمنطقة بأسرها. ونحن نعتبر أن هذا يجب أن يكون جهدًا تعاونياً في العالم الإسلامي. أنه يتطلب مشاركة الجميع وهو السبيل الوحيد إلى البركات والنجاح في غرب آسيا. ولدى جمهورية إيران الإسلامية فرص عديدة ونادرة للاستثمار تمثل فرصة كبيرة للبلدان في جميع أنحاء العالم والمنطقة.

كان العام الماضي عام الانتصار للشعب الإيراني. خلال العام الماضي، ارتكبت بعض الدول الغربية وأجهزة استخباراتها خطأ فادحا وسوء تقدير سعيا إلى إضعاف قوة الشعب الإيراني والتقليل من شأنها وتقويضها. ومنذ انتصار الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني، سعى أعداء إيران، من خلال مؤامرات مستمرة لا تنتهي، إلى فرض إرادتهم على شعبنا. ولأكثر من 44 عاما، هزم الشعب الإيراني تلك السياسات وانتصر المرة تلو الأخرى.

الآن يواجه أعداؤنا جمهورية إسلامية تستند قوتها وتقدمها إلى روابط عميقة مع شعبها. خلال العام الماضي، عانى الشعب الإيراني من التداعيات القوية لحرب إعلامية ونفسية شنت ضده. هل يمكن للولايات المتحدة الأمريكية، التي تمتلك الآن أكبر سجن في العالم

للنساء – وبالتالي للأمهات – أن تدعو نفسها بصدق المدافع عن حقوق المرأة؟ وصورة إيران التي سعت إلى تقديمها للعالم هي صورة تخلط بين الأخبار المشروعة وغير المشروعة؛ والأكاذيب والتقارير المزيفة. وتخضع الحقائق الخارجة من إيران للرقابة في جميع أنحاء العالم بغية إنكار الحقيقة.

هل سمعنا شيئا على الإطلاق عن القصف الكيميائي للشعب الإيراني، باستخدام الأسلحة الكيميائية التي قدمتها بعض الدول الأوروبية إلى صدام حسين؟ هل رأينا أولئك الذين تضررت أجسادهم بشدة وعلى نحو خطير بسبب الهجمات الكيميائية والذين ما زالوا على قيد الحياة لكنهم لم يغادروا المستشفى طوال 35 عاما؟ هل رأينا صورهم؟ هل رأينا الأطفال المرضى الذين لا يستطيعون النجاة من أمراض الجهاز المناعي بسبب العقوبات المفروضة علينا، والتي تمنعنا من الحصول على الدواء المناسب لعلاجهم. هل رأينا صورهم؟ هل رأينا أي صور تبرز صبر وتضحية وصمود الشعب الإسلامي في إيران؟ هل رأينا تلك الصور؟ هل شاهد أحد الحركة التي لم يسبق لها مثيل لإحياء ذكرى استشهاد الإمام الحسين، حفيد النبي محمد – حيث شارك 22 مليون شخص في مسيرة قوية نحو مرقده في ذكرى استشهاده؟

يعود الفضل في أمن بلدان عديدة في جميع أنحاء منطقتنا إلى تضحيات شهيدنا الجنرال قاسم سليماني. فلولا تضحية ذلك البطل في أنشطة مكافحة الإرهاب لاحترقت بالكامل بلدان عديدة في المنطقة في الحرائق التي أشعلها تنظيم داعش. من سمع بقصص الثبات في كفاحه البطولي ضد الإرهاب في التقارير الشبيهة بأفلام هوليوود التي تصدرها وسائل الإعلام؟ هل رأى أحد الـ 25 مليون مشيع للقائد الراحل الجنرال قاسم سليماني في جميع أنحاء إيران؟ لقد فُرضت رقابة على هذه الأخبار في جميع أنحاء العالم الغربي. كان عمل اغتياله الإرهابي جائزة مُنحت لداعش على طبق من فضة، وهو التنظيم الذي كان وفقاً لاعتراف بعض المسؤولين الأمريكيين صنيعة أمريكية. كان استشهاده هدية لتنظيم داعش هذا نفسه. وبدلاً من تقدير تضحياته، تم اغتياله. لماذا؟

إن جمهورية إيران الإسلامية، ومن خلال استخدام جميع الأدوات والقدرات لتقديم جميع مرتكبي هذا العمل الإرهابي المأذون به حكومياً إلى العدالة، لن تقف مكتوفة الأيدي حتى يتم ذلك. ولن تُنسى دماء المظلومين وسيُقدم المذنبون إلى العدالة.

إن أخطر التهديدات في غرب آسيا هو التطرف والأصولية. والقضاء على الإرهاب، من خلال مكافحة شاملة لجذوره ذاتها والأسباب التي أدت إلى ظهوره في جميع أنحاء العالم، لن يتحقق بسهولة. وستتغلب الإرادة الجماعية لشعوب المنطقة على الاستخدام الدقيق للإرهابيين كأداة سياسية من جانب بعض الحكومات الغربية. ولا تزال دوائر استخباراتية وأمنية في بلدان غربية معينة، بنقلها الإرهابيين بطريقة مستهدفة جداً من موقع إلى موقع آخر في المنطقة بغية الاستفادة من قدراتهم المدمرة، تُسأل – بما في ذلك من قبل رئيس دولتنا ورئيس وزرائنا وممثلي الكونغرس – لماذا منحت ملاذا لجماعات مصنفة رسمياً بأنها إرهابية وتلطخت أيديها بدماء أكثر من 17 ألف شهيد إيراني؟

لماذا يتصرف الأوروبيون بهذه الطريقة؟ يجب أن يعطوا إجابة معقولة. لماذا يدعون أنهم يحاربون الإرهاب وهم يوفرون ملاذاً للإرهابيين؟ فهذا كيل بمكيالين. إن التمييز في مكافحة الإرهاب هو ضوء أخضر يُعطى للإرهابيين أنفسهم. وما انفكت إيران، التي لا تزال هي نفسها هدفا رئيسيا للإرهابيين، تقف في طليعة مكافحة الإرهاب في المنطقة. فشعوب المنطقة ترى إيران شريكاً مأموناً لأمنها، وترى النظام المحتل في القدس مرتكباً لكثير من أعمال العنف في المنطقة. ألم يحن الوقت لإنهاء سبعة عقود ونصف من احتلال أراضي الفلسطينيين، وهدم منازلهم، وسفك دماء نسائهم وأطفالهم، وللاعتراف رسمياً بفلسطين كبلد؟

إن استمرار احتلال النظام الصهيوني لبعض الأراضي السورية واللبنانية والفلسطينية وعدم الاعتراف بشعب فلسطين يشكلان إنكاراً للحقوق الأصيلة لهذه الشعوب. ولا يزال الفشل في تشكيل حكومة فلسطينية حقيقية، عاصمتها الشرعية في القدس، أداة في أيدي

حكومات معينة في المنطقة. وبالنظر إلى الأسس التي أرستها بعض البلدان في المنطقة استنادا إلى الأكاذيب والتدمير والاحتلال، فلا يمكن لهذه البلدان أن تكون شريكة في السلام.

تمثل الحالة اليوم في أفغانستان مثالاً آخر على التدخل الأجنبي في المنطقة، والذي أدى إلى قتل أكثر من 70 ألف رجل وامرأة وطفل في ذلك البلد. وتصر إيران على تشكيل حكومة شاملة للجميع بمشاركة كل الجماعات الأفغانية والسكان الأفغان، ولكن مساعدة العالم ضرورية من أجل معالجة أزمة اللاجئين الذين طُردوا من أفغانستان، وكثيرون منهم يُمنحون اليوم ملاذا في جمهورية إيران الإسلامية.

وفيما يتعلق بأزمة وحرب أوكرانيا، أذكر مرة أخرى بموقفنا الذي لا لبس فيه. فنحن، الجمهورية الإسلامية، لا نتسامح مع أي حرب ولا ندعمها في أي مكان – لا في أوروبا ولا في أي مكان آخر. ولا نرى كيف يمكن لأي حرب أن تفيد أي طرف في أوروبا. إن أي نوع من التوتر وتأجيج نيران العنف في أوكرانيا هو من صنع الولايات المتحدة الأمريكية بغية إضعاف البلدان الأوروبية. وهذه للأسف خطة طويلة الأجل. إننا نؤيد أي مبادرة لوقف الأعمال العدائية والحرب ونعلن دعمنا الكامل لهذه المبادرات.

إن الحكومة الأمريكية، بخروجها من خطة العمل الشاملة المشتركة، قد داست رسمياً على التزاماتها. فقد كان خرق الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار قرار مجلس الأمن 2231 (2015) ردا غير لائق على وفائنا بالالتزامات في ذلك الإطار. وارتكبت الولايات المتحدة الأمريكية جرائم فظيعة وانفرادية على الساحة الدولية. فيجب أن تشرح موقفها بشفافية، وأن تبرهن بطريقة يمكن التحقق منها على أنها ترغب في التوصل إلى نتيجة مناسبة، وتثبت التزامها وتختار مساراً، سواء كان ذلك خطة العمل أو غيرها. وعلى نفس المنوال، فإن البلدان الأوروبية التي تتجاهل القرار 2231 (2015) وتتجاهل التزاماتها في إطار خطة العمل ستخسر في نهاية المطاف على هذا المسار.

يمكن لأعضاء الجمعية العامة أن يطمئنوا إلى أن الأسلحة النووية لا مكان لها في العقيدة الدفاعية والعسكرية لجمهورية إيران الإسلامية. وقد استنتجت نفس هذا الأمر المنظمات الدولية المعنية والتقارير الرسمية المتعددة. واليوم، مثلما حدث قبل عقدين من الزمن، لن تتوقف جمهورية إيران الإسلامية أبداً عن الحصول على الحق الأصيل للأمة الإيرانية في الطاقة النووية السلمية. لقد وفينا بالتزاماتنا، ولكن الولايات المتحدة للأسف لا تعزف فقط عن التقيد بالتزاماتها في أي إطار للمعاهدات الدولية مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل تفرض الجزاءات كأداة سياسية على أمم مثل شعب إيران. ومع ذلك، أكرر اليوم أن هذه الجزاءات لم تسفر عن النتائج المرجوة. وحان الوقت لكي تتوقف الولايات المتحدة عن السير في الطريق الخطأ وأن تختار الجانب الصحيح.

إن البشرية تدخل إطاراً جديداً. وستبقى القوى القديمة على مسارها الحالي المنحدر. هي الماضي، ونحن المستقبل. وأكرر مرة أخرى، هي تمثل الماضي ونحن نمثل المستقبل. نحن المستقبل. ونظرتنا للمستقبل هي نظرة أمل. والعالم ينتظر اليوم الذي وعدت به جميع الديانات الإبراهيمية في جميع أنحاء العالم. والباحث الأسمى عن العدالة موجود. فنحن نؤمن بأنه وفقاً للإرادة الإلهية، وكما وعد الأنبياء المقدسون، ستسود العدالة والإنصاف في العالم وحكم من يتبعون بإخلاص سبيل الله القدير سيتردد صداه في جميع أنحاء العالم. فالعالم يرفض الجهل. والعالم ينتظر اليوم الذي ستنتهي فيه الدروب القديمة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد سيد إبراهيم رئيسي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

اصطُحب السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تبون: معالي السيد رئيس الجمعية العامة، معالي السيد الأمين العام للأمم المتحدة، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، السيدات والسادة. في هذه المناسبة، يسعدني أن أتوجه بالتحية والتقدير إلى أصحاب الفخامة والجلالة والسمو قادة الدول ورؤساء الوفود المشاركين في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما يسعدني أن أتوجه بأصدق عبارات التهاني إلى السيد دينيس فرانسيس على توليه رئاسة الدورة، متمنياً له النجاح والتوفيق في مهامه السامية، معرباً كذلك عن تقديري لجهود السيد تشابا كوروشي، رئيس الدورة السابقة.

كما أسدي خالص الشكر وبالغ التقدير لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش، مجدداً دعم الجزائر لجهوده الحثيثة والجديرة بالثناء لتعزيز دور منظمتنا والنهوض بها بما يستجيب لتطلعات الشعوب.

إن في هذه القاعة، التي تسع العالم بأسره وبتنوعه واختلافه، نطمح إلى أن تترسخ في قناعتنا جميعاً بأن الحوار والنقاش بيننا مطلب ملح ناضلت من أجله شعوبنا من أجل عالم التعايش والتعاون والتضامن والمساواة بين الأمم. ومن هنا، ناضلت بلادي منذ حوالي 50 سنة خلت، ومن هذا المنبر بالذات، عن مكامن الخلل في النظام الدولي الحالي ودعت إلى نظام دولي جديد تكون فيه المساواة بين الدول التي تأسست من أجلها منظمة الأمم المتحدة.

بلغت النزاعات والأزمات في العالم مستوى غير مسبوق. شردت الملايين من الأشخاص، وحولت العلاقات الدولية من علاقات تعاون وتوافق إلى مواجهة وصدمات وضعت الهيئات والمؤسسات الدولية على المحك في وقت يشهد فيه العالم حالة طوارئ ضاغطة، مناخية وغيرها. وأمام هذه الصراعات الجيوسياسية والأزمات المتعددة، ضعف مجلس الأمن في السنوات الأخيرة في دوره المحوري الذي قامت عليه الأمم المتحدة، والذي لخص ميثاق الأمم المتحدة أهم مقاصده في تحميله مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين، لا سيما من خلال منع اللجوء إلى القوة وإزالة الأسباب التي تهدد السلم، بالإضافة إلى التسوية السلمية للنزاعات. لقد حان الوقت للتفكير معاً في سبل إعلاء قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز التزاماتنا الجماعية، وإرساء الأسس المتينة التي تفضي إلى المزيد من التعاون العالمي الفعال بشأن القضايا الرئيسية، حتى نتمكن من إشعاع السلم والأمن الدوليين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل عالم متعدد الأقطاب.

ومن هذا المنظور، فإن الجزائر، التي تتأهب لتبوء مقعدها غير الدائم بمجلس الأمن، تعي ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقها، بالنظر إلى التحديات الجمة التي تواجهها المجموعة الدولية. وأغتنم هذه السانحة لأجدد الشكر لكل الدول الـ 184 التي صوتت لصالح بلدي، وهي ثقة ستحرص الجزائر على صونها أثناء عهدتها بالمجلس، وستسعى على تجسيدها بالتعاون الوطيد فيه مع كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن وفي هيئة الأمم المتحدة؛ وتسخير خبرة الجزائر الثرية في مجال الوساطة وتغليب الحلول السياسية والتسوية السلمية للنزاعات. وعملاً بهذه الروح، فإن بلدي سينضم إلى مجلس الأمن، حاملا لتطلعات شعوب القارة الأفريقية والعالم العربي، وداعيا إلى تجاوز منطق تسيير الأزمات، بل اعتماد مقاربة ترتكز على الحلول النهائية للأزمات من خلال معالجة أسبابها الجذرية.

إن أي مسعى لتعزيز العمل الدولي المشترك يقتضي منا الاستجابة للنداءات المتزايدة بصورة إعطاء ديناميكية أكثر للنظام متعدد الأقطاب عبر إصلاح الأجهزة الرئيسية للمنظمة إصلاحاً شاملاً من شأنه أن يجعلها أكثر شفافية ويحقق التوازن الضروري ما بين الأجهزة الرئيسية ويكفل التوازن الجغرافي العادل. وعليه، فإن تنشيط الدور المركزي للجمعية العامة للأمم المتحدة، باعتبارها الجهاز الوحيد المعبر بصدق عن تنوع مكونات المجموعة الدولية، هو عامل جوهري في تعزيز المساواة بين الدول وتكريس أسس الديمقراطية الحقة. كما أن الدفع بعجلة المفاوضات الدولية الحكومية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وفق

منهج متكامل وشامل، ينبغي أن يكون أولوية للمجموعة الدولية بغية التوصل إلى توافق حول إصلاح حقيقي أكثر تمثيلاً وشفافية. وهو ما يدعو هنا إلى التأكيد على التزام الجزائر بالموقف الأفريقي الموحد، بما يضع حداً للإجحاف التاريخي في حق القارة الأفريقية.

إن الجزائر التي تعي جداً ثمن انتزاع الحرية لن تتخلى عن مساندة القضايا العادلة ودعم الشعوب المضطهدة التي تكافح من أجل التحرر. ومن هذا المنطلق، سعت على الدوام إلى دعم القضية الفلسطينية لتمكين الشعب الفلسطيني الشقيق من حقوقه غير القابلة للتصرف في إقامة دولته المستقلة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشريف، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية. وكتعبير من موقفها ودعمها للقضية الفلسطينية العادلة، بادر بلدي نهاية السنة الماضية، بإشرافي الشخصي، بعقد مؤتمر للم الشمل من أجل توحيد الفصائل الفلسطينية تكلل باعتماد إعلان الجزائر. وأود في هذا السياق أن أعرب مجدداً عن تمسكنا بمبادرة السلام العربية كإطار لتسوية القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال، الذي يعد السبب الجوهري لعدم استقرار منطقة الشرق الأوسط، مهيباً بالضمير الحي للمجتمع الدولي أن يتحمل المسؤولية الأخلاقية والتاريخية من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره واسترجاع حقوقه كاملة غير منقوصة.

ومن جهة أخرى، أغتنم هذه الفرصة لأدعو محكمة العدل الدولية إلى الاستجابة لطلب الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة المؤرخ في 30 كانون الأول/ديسمبر 2022 بإصدار رأيها الاستشاري حول الممارسات التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، متطلعاً معكم إلى انتصار الحق وإنصاف كفاح الشعب الفلسطيني الذي طالت تضحياته ومعاناته من مظالم الاحتلال.

كما أدعو من هذا المنبر مجلس الأمن إلى إصدار قرار يؤكد بموجبه حماية حل الدولتين، الذي يحظى بإجماع دولي، ووقف الأعمال أحادية الجانب للسلطة القائمة على الاحتلال، وعلى رأسها الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع تجديد المطالبة، وألح على ذلك، بعقد جمعية عامة استثنائية لمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة فيها. وأكرر، مع تجديد المطالبة بعقد جمعية عامة استثنائية لمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إننا نعتز بنجاح منظمتنا في إنهاء الاستعمار في العديد من المناطق والأقاليم، ونتطلع إلى الوصول إلى تصفية نهائية لظاهرة الاستعمار مع آخر مستعمرة أفريقية، حيث لا يزال شعب بأكمله في الصحراء الغربية محروماً من حقه الأساسي في تقرير المصير عبر استفتاء حر ونزيه يتوافق مع خطة التسوية الأممية الأفريقية التي اعتمدها مجلس الأمن سنة 1991 ووافق عليها الطرفان، والتي تظل تنتظر التطبيق. وفي ظل هذا الواقع، وأمام المحاولات الهادفة إلى خلق شرعية من لا شرعية، تقع على الأمم المتحدة مسؤولية صون مصداقية قراراتها، مع واجب الإدراك الجماعي بأن دعم التنفيذ الكامل لقراراتها هو حفظ لهيبة هذه المنظمة. وفي هذا الإطار، أجدد دعمنا لجهود الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش ومبعوثه الشخصي في مساعي إعادة بعث مسار المفاوضات المباشرة من أجل تنظيم استفتاء يسمح بتقرير مصير الشعب الصحراوي، طبقاً لقرارات مجلس الأمن.

إن بلدي، وهو يتابع باهتمام بالغ الاضطرابات المقلقة في بعض الدول الشقيقة والصديقة، يواصل بذل قصارى جهده للعمل على إيجاد حلول سلمية وجمع الفرقاء من أجل تقريب المواقف ووجهات النظر. فيما يتعلق بالوضع في ليبيا الشقيقة، أؤكد هنا دعمنا لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حل سياسي يقوده الليبيون أنفسهم ويمكنهم من الحفاظ على وحدة ليبيا وسيادة وسلامة أراضيها.

أما بخصوص الوضع في مالي، إني أجدد عزم الجزائر التي تتولى ريادة الوساطة الدولية ورئاسة لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر على مواصلة جهودها لتجاوز الصعوبات التي يعيشها هذا البلد الشقيق مع التأكيد مجدداً على موقفنا الرافض للجوء إلى القوة لفض النزاعات.

بالنسبة للوضع المستجد في الجارة النيجر، الجزائر تؤكد تمسكها بالعودة إلى النظام الدستوري بالطرق السلمية وتغليب الحلول السياسية

والدبلوماسية، واحترام متطلبات دولة القانون، وتدعو إلى توخي الحذر أمام نوايا التدخل العسكري الأجنبي، لما له من عواقب خطيرة على أمن واستقرار النيجر والمنطقة كلها.

وفي نفس الوقت، فإن الوضع الباعث على القلق في السودان يستوقفنا لدعوة كافة الأطراف الشقيقة إلى وقف النزاع وتغليب لغة الحوار لإنهاء حالة الاقتتال وما لها من تداعيات على الوضع الإنساني. وبالتأكيد فإن هذه الأوضاع الهشة وغير المستقرة تلقي بظلالها على منطقة الساحل والصحراء التي تعاني من ضعف معدلات التنمية وما يشبه المجاعة، وانعكاسات التغيرات المناخية، الأمر الذي يزيد من حدة عدم الاستقرار ويغذي الجماعات الإرهابية التي تتخذ من المنطقة ملاذاً لنشاطها الإجرامي.

وفي هذا السياق، لا تتوانى الجزائر في دعم الجهود التنموية لدول المنطقة، ومشاركة تجربتها في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، حيث قدمت إلى مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المنعقد في مالابو في 28 أيار/مايو 2022، باعتبارنا منسقاً لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا، تقريراً عن تطور التهديد الإرهابي في أفريقيا وآليات مكافحته؛ وهو التقرير الذي يعرض جملة من الآليات العملية لتعزيز مكافحة الإرهاب في أفريقيا، ويشدد على ضرورة وضع قضية مكافحة الإرهاب على رأس أولويات العمل الأفريقي المشترك.

وعلى صعيد آخر، ولأن إسهامات الجزائر في جهود الوساطة الدولية لا تنحصر في نطاقها الجغرافي، انخرط بلدي بصدق في جهود مجموعة الاتصال العربية التي تهدف إلى المساهمة في بعث مفاوضات مباشرة بين روسيا وأوكرانيا.

بعد مضي أكثر من ثماني سنوات على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، لا يزال العديد من الدول النامية تواجه تحديات تستوجب تضامناً أكثر على المستوى الدولي من أجل عالم أفضل ونموذج اقتصادي فعال وعادل يسمح بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولقد تبنت الجزائر خطة التنمية المستدامة وأدرجتها كأولوية وطنية ضمن كل الاستراتيجيات والبرامج المخططة الحكومية، حيث مكن ذلك من قطع أشواط مهمة جداً وتحقيق نتائج معتبرة في مسار أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في قطاعات التربية والصحة والبناء والكهرباء والمياه. وعلى ذكر المياه، فإن بلدي انطلق ببرنامج تحلية مياه البحر، وسنصل مع نهاية سنة 2024 إلى إنتاج بليون و 300 مليون متر مكعب يومياً، إن شاء الله.

إن بلدي الذي حظي بدعم وثقة الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان لنيل العضوية فيه، هو طرف في معظم المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ويعمل بكل حرص على تعزيز تعاونه معه، ومواصلة تنسقيه مع مختلف هيئات المعاهدات المعنية بحقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل، حيث قدم بلدي في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 تقريره الوطني الرابع في إطار هذه الآلية. وبلدي يؤمن إيماناً عميقاً بأن احترام حقوق الإنسان وترقيتها هو حجر الزاوية لأي نظام سياسي ذي مصداقية؛ ويعمل على تعزيزها بكل الوسائل الممكنة، وهو إيمان نابع من تمسك الشعب الجزائري بحقوق الإنسان.

تولى نائب الرئيس، السيد لونغو (زامبيا)، رئاسة الجلسة.

ويعد التعديل الدستوري في بلدي سنة 2020 إشهاداً على قناعتنا بضرورة تعزيز الحقوق والحريات، حيث نص صراحة على أنه لا يمكن أبداً المساس بجوهرها، مكرساً في أحكامه المساواة بين كل المواطنين والمواطنات، في الحقوق والواجبات؛ بإزالة العقبات التي تحول دون المشاركة الفعالة للجميع، لا سيما في مجال ترقية حقوق المرأة، وتمكينها سياسياً واقتصادياً، من أجل إدماجها في مناصب المسؤولية وتحقيق مبدأ المناصفة في سوق التشغيل، وتعزيز دورها في السلم والأمن، وترقية مكانتها في مختلف مجالات الحياة، على المستوى الوطني والقاري والدولي. وقد تم إعداد مخطط وطني عملي في إطار تنفيذ القرار 1325 (2000)، الصادر من مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر 2000، تلتزم من خلاله الجزائر بالحرص على ترقية دور المرأة في حل النزاعات والوقاية منها، بما يتماشى ومبادئ السياسة الخارجية لبلدنا.

كما اعتمدت الجزائر، التي تزخر بطاقات شبابية هائلة تتجاوز الـ 70 في المائة من سكانها، مناهج تمكن من توفير الإطار المؤسساتي

والوسائل المادية الكفيلة بتنمية قدراتها وإدماج الشباب كقوة محركة في مسارات التنمية المستدامة وعلى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية.

وفي الختام، سنبقى نتطلع إلى عالم يسوده الأمن والازدهار والرفاه الإنساني تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة. فلتكن الإرادة صادقة والعزائم قوية لتحقيق تطلعات شعوبنا المشروعة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ألبرتو فرنانديس، رئيس جمهورية الأرجنتين

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الأرجنتين.

اصطُحب السيد ألبرتو فرنانديس، رئيس جمهورية الأرجنتين، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألبرتو فرنانديس، رئيس جمهورية الأرجنتين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فرنانديس (*تكلم بالإسبانية*): يمر العالم بزمن التغيير. إن فجر حقبة جديدة يبزغ في وقت لا تزال فيه البشرية تواجه آثار الجائحة التي أودت بحياة 15 مليون شخص، والتي كشفت عن عدم المساواة التي نواجهها. وفي الوقت نفسه، تعرّض أزمة المناخ كوكبنا لجميع أنواع قسوة المناخ. فالمنخفضات الجوية أو الأعاصير أو الفيضانات غير المتوقعة أو الجفاف الواسع النطاق تؤثر في نهاية المطاف على ملايين البشر في جميع خطوط عرض كوكب الأرض. وكل هذا يحدث بينما هناك حرب مستمرة، والتي تحصد مزيدا من أرواح البشر وتفجر أزمة طاقة وغذاء ذات أبعاد هائلة.

وبينما نقع كل هذه الكوارث، نشهد ثورة تكنولوجية مذهلة. إن استخدام الروبوتات والعملية المتسارعة لتسخير الذكاء الاصطناعي يجبراننا على إعادة التفكير في التعليم وعمليات الإنتاج والحفاظ على العمل. والتحدي الحقيقي الذي نواجهه هو كيفية معالجة هذه التغييرات والتوفيق بين المصالح في هذا السيناريو الجديد الذي نجد أنفسنا فيه.

وإذ أتكلم أمام هذه الهيئة، أجد لزاماً علي أن أعبر عن نفسي بصراحة مطلقة. إن مشاكل العالم تتطلب حلولاً. ولقد قضينا بالفعل الكثير من الوقت في تشخيص هذه المشاكل. ولا يمكننا الاستمرار في الحديث عنها ونحن في وضع خطير. إن مخاطر إدامة هذا الواقع كبيرة جداً.

لقد قطعنا نصف الطريق نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ونحن ندرك، كما تشير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أنه قد لا يتحقق سوى ربع هذه الأهداف بحلول ذلك العام. وهذا العجز عن تصور مستقبل أفضل يشيع الاستياء في عالم يريد أن يتطور ويعيش فيه أفقر الناس وأكثرهم ضعفاً على هذا الكوكب.

إن من المستحيل السعي إلى تحقيق مستقبل عادل من خلال تعزيز استمرار نفس المنطق الذي أفرز عدم المساواة الذي نعيش فيه. فالهندسة المالية الدولية تبدو ظالمة ولا تتغير. كيف يمكننا تحقيق التنمية المستدامة بدون تمويل يساعدنا على القيام بذلك؟ إن النظام المالي الدولي لا يبدي الإرادة اللازمة للتكيف مع عالم يريد استعادة الإنصاف المفقود. بل على العكس، إنه لا يسعى إلا لفرض نفس السياسات التقليدية التي عمقت عدم المساواة والبؤس في العالم. ولا يؤدي الهيكل المالي العالمي إلا إلى تركيز الدخل في أيدي القلة القليلة جداً وتهميش مناطق شاسعة من العالم. إنه يضع أمواله في المضاربة بدلاً من التنمية. وهو يعزز العمالة الرخيصة بدلاً من كرامة العمل. فلم يعد هناك وقت للكلمات. وحان الوقت لتعزيز العدالة الاجتماعية في العالم.

لا يمكن لصندوق النقد الدولي رفع أسعار فائدته في كل مرة يرفع فيها بنك الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة أسعار فائدته بغية

احتواء التضخم في ذلك البلد. لا يمكنه أن يفعل ذلك، إلا أنه يفعل ذلك. وفي هذا السياق، من المخزي أن الصندوق يطبق حتى يومنا هذا رسوماً إضافية على بلدان عديدة تجد بالفعل أنها لا تطيق تحمل عبء الديون الخارجية. ومن المفارقات أن صندوق النقد الدولي يمول أوكرانيا في خضم هذه الحرب، وأنه في خضم هذه الحرب يطبق رسوماً إضافية على الفائدة التي يفرضها. إنه أمر مذهل. نحن بحاجة إلى إطار جديد لمعالجة الديون السيادية يكون هدفه التنمية المصحوبة بالعدالة الاجتماعية. وتبين التجربة أنه عندما يُخنق شعب ما تحت حكم الدين الأبدي فإن قوته تخور، والأزمات الاجتماعية تتفاقم، وتصبح الديون غير قابلة للتحصيل.

إننا نواجه التحدي المتمثل في إطعام عدد متزايد من سكان العالم في ظروف مناخية حرجة. فالجفاف أو الفيضانات أو الأعاصير أو هطول الأمطار، كل شيء من هذه الأشياء يؤثر على إنتاج الغذاء وإمداداته. ونحن نعرف ذلك من تجربتنا الخاصة. فقد فقدت الأرجنتين أكثر من 20 في المائة من مجموع صادراتها بسبب أسوأ موجة جفاف في السنوات المائة الماضية. لقد تم محو ما لا يقل عن ثلاث نقاط من ناتجها المحلي الإجمالي. كما نعلم اليوم أن سوق الأغذية الدولية التي سممتها المضاربات المالية لا تسهل سوى زيادة الدخل لقلة من الناس وعدم الاستقرار والبؤس لملايين البشر.

ومن أجل إيجاد حل طويل الأمد لمشكلة الأمن الغذائي، من الأهمية بمكان أن يكون هناك نظام تجاري دولي للمنتجات الزراعية أكثر عدالة وشفافية وإنصافاً وقابلية للتنبؤ به. ويجب أن نزيل التشوهات الناجمة عن الإعانات وأن نحول دون أن يكون الغذاء موضوعاً للمضاربات المالية. فكلاهما يكبح الاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاج من أجل المساعدة في تلبية الطلب العالمي المتزايد على الغذاء.

وترى الأرجنتين أن تعددية الأطراف هي أفضل أداة لتحديد الحلول المشتركة للمشاكل المشتركة. وهي تجسد دعوتنا إلى العمل بروح التضامن والتعاون في البحث عن الرفاه الجماعي. إن المقترحات القائمة على الهيمنة لم تؤد إلا لتعزيز انعدام الثقة وتشجيع سباقات التسلح والحد من إمكانيات التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي.

وفي الوضع الحالي، كما نعلم، تضافر تأثير الأزمات المتراكمة لأكثر من عقد من الزمن، بدءاً من آثار الانهيار المالي في عام 2008 وحتى الحرب التي سبّبها الاحتلال الروسي للأراضي الأوكرانية. وآثار هذه الحرب واضحة للعيان. فبالإضافة إلى العواقب الوخيمة من الناحية الإنسانية، يتسبب هذا النزاع المسلح في مستويات تاريخية من التضخم على نطاق عالمي، مع ما له من تأثير خاص على أسعار الغذاء والطاقة.

ويشهد الواقع الحالي أيضاً تصاعد التوترات التي لا يعالجها الرأي العام بالقدر الكافي، لكنها تؤثر على السلام الدولي تأثيراً عميقاً. وكمثال على ذلك، أسلط الضوء على حصار أذربيجان لممر لاتشين، والذي لا يزال يسبب أزمة إنسانية تعاقب مرة أخرى جزءاً من الشعب الأرمني. واليوم بالتحديد، بينما تنعقد هذه الجلسة، تفيد تقارير وسائل الإعلام بأن أذربيجان قد شنت عمليات عسكرية بهدف السيطرة على ناغورني – كاراباخ.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل سلبياً في مواجهة هذا الواقع. فيجب أن يتحرك بشكل وقائي لتجنب ظهور اضطهاد إثني أو عنصري أو ديني أو سياسي جديد. وكما كنا نفعل دائماً، ما زلنا نطالب الأطراف بأن تتحلى بالتعقل الذي يدعوها إلى السلام وأن تستعيد المنظمات المتعددة الأطراف القوة التي يبدو أنها فقدتها في إنفاذ القواعد الدولية. لقد اتفقت بلدان الجنوب تاريخياً على آراء عديدة بشأن النظام الدولي وبشأن المسؤولية الملقاة على عاتق المنظمات المتعددة الأطراف في مسائل التنمية والسلم والأمن العالميين والتعاون والقضاء على الاستعمار.

إنني أمثل بلداً يحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لاستعادته الديمقراطية – بلداً تعلم من ماضيه التاريخي أن يقول بشأن انتهاكات حقوق الإنسان "لن يتكرر ذلك أبدا"، إذ أنه عزز الحق في الذاكرة والحقيقة والعدالة بوصفه سياسة للدولة. ونحن فخورون بهذه العقود الأربعة من الديمقراطية المتواصلة، والتي كان فيها تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها جزءاً أساسياً من الطريق الذي سلكناه. واليوم، أعلنت اليونيسكو

متحف مدرسة الميكانيكا البحرية ونصبه التذكاري – والذي كان مركزا سريا للاحتجاز والتعذيب والإبادة ارتكبت فيه الديكتاتورية أكبر فظائعها – موقعاً للتراث العالمي. ومن خلال الحفاظ بفعالية على الذاكرة التي يود المنكرون إخفاءها سنمنع تكرار وقت الألم ذاك. في مواجهة تلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، لم يكن حلنا الانتقام بل العدالة.

ولأننا نعرف تحديدا الرعب المترتب على اختفاء 30 ألف إنسان، أغتنم هذه الفرصة لأكرر الدعوة إلى الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. فنحن بحاجة إلى مزيد من الدول الملتزمة حتى يتم القضاء التام على هذه الجريمة. إن التحدي الذي نواجهه هو توطيد جدول أعمال الحقوق والنهوض به، مما يعني إقامة ديمقراطيات تتسم بقدر أكبر من الإنصاف والمساواة بين مواطنيها.

إن حقوق الإنسان هي حقوق شاملة لا تقبل أي نوع من التراجع. وإذا كان هناك تراجع يفوز أتباع الاستبداد وينتشر خطاب الكراهية. وهذه هي الطريقة التي تُنزع بها الشرعية عن الديمقراطيات وتنتهي أزمة التمثيل التي تنشأ عن ذلك إلى كبح الطابع المؤسسي لسيادة القانون. إن الحفاظ على سيادة القانون هو قناعة مشتركة في قارتنا. ولهذا السبب ننظر بقلق إلى الأحداث الجارية في غواتيمالا. يجب على المجتمع الدولي أن يفّعل الآليات ذات الصلة التي تكفل احترام الخيار الشعبي.

إن أزمة المناخ هي واقع قد غير درجات الحرارة وظواهر الغلاف الجوي في جميع أنحاء العالم، وفرض قيوداً وعقبات للتنمية. ويتحتم حل هذه المشكلة دون مزيد من التأخير بإنشاء هيكل تمويل بيئي عادل وشفاف ومنصف ومتعدد الأطراف، يقوم على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

تؤكد الأرجنتين مجدداً التزامها بالمساواة بين الجنسين وبالتنوع كشرط أساسي للنمو والتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي، مع اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. لقد وضعنا أطراً تنظيمية وسياسات عامة من أجل تعزيز المساواة لجميع النساء وأطياف التنوع. ويقوم بلدنا حالياً بتنفيذ خطته الوطنية للمساواة في التنوع.

وكجزء من الدعوة إلى التكامل المتجسدة في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية وفي اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، اقترحنا خلال هذه السنوات الأربع استئناف مسار التكامل مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتعزيز الحوار مع جميع شركائنا من خلال التنسيق السياسي، مع نهج للتضامن والتعاون. وكما كان حال بناء الاتحاد الأوروبي في السابق، فإن هيئات التكامل المختلفة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي تراث تسهم به المنطقة في بشرية تبحث عن السلام والتعاون والعدالة.

إن أمام منطقتنا فرصة تاريخية. فلديها ما يطلبه العالم من طاقة وغذاء. وتعتمد تنميتنا على امتلاكنا القدرة على الاستفادة من هذه الموارد. يجب أن نعمل معاً لتنفيذ أعمال البنية التحتية التي تسمح لنا بالمنافسة صناعياً من منطقتنا.

تدين الأرجنتين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فالأعمال الإرهابية تشكل تهديداً للسلام وللأمن الدولي والكرامة الإنسانية. ويجب مكافحة الإرهاب في إطار سيادة القانون والاحترام الكامل للقانون الدولي. وقد صدقت الأرجنتين على التزامها باتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب وعلى معظم الصكوك الدولية المتعلقة بالإرهاب، وذلك سعياً منها إلى وضع جميع التدابير الواردة فيها بوصفها أنجع وسيلة لإنهاء هذا التهديد.

ونحن من جانبنا نواصل الكفاح ضد الإفلات من العقاب، والتحقيق في الهجمات التي عانينا منها في عام 1992، في السفارة الإسرائيلية، وفي مقر الرابطة المشتركة اليهودية الأرجنتينية في عام 1994، التي أودت بحياة 107 أشخاص وخلفت مئات الجرحى. ونريد أن يتم تحديد هوية المسؤولين عن هذه الهجمات الشنيعة ومحاكمتهم وإدانتهم في نهاية المطاف. مرة أخرى، نحث جمهورية إيران الإسلامية على التعاون مع السلطات القضائية الأرجنتينية للمضي قدماً في التحقيق في تفجير الرابطة المشتركة اليهودية الأرجنتينية. ونحث المجتمع الدولي أيضاً على الانضمام إلينا في كفاحنا هذا، وذلك بالامتناع عن استقبال أو إيواء أي من المتهمين، حتى وإن كانوا

يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية. ويجب أن نتذكر أنه قد صدرت ضدهم طلبات اعتقال دولية ونشرات حمراء صادرة عن الإنتربول.

تعارض الأرجنتين بشدة استخدام التدابير القسرية الانفرادية واعتماد ممارسات تجارية تمييزية. إن إدامة الحصار على كوبا أمر غير مقبول. عاماً بعد عام تطالب الجمعية العامة بأغلبية ساحقة بضرورة إنهاء هذا الحصار. وبالمثل، نطلب مرة أخرى استبعاد كوبا من قائمة البلدان التي يُزعم أنها ترعى الإرهاب الدولي.

وبالمثل، يجب أن تتوقف على الفور الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على فنزويلا. إن تمديد هذه الجزاءات بمرور الوقت لا يضر سوى بالأحوال المعيشية لسكانها، وقد أدت إلى نفي ملايين الفنزويليين الذين غادروا وطنهم بحثاً عن حياة أفضل.

كما أود أن أؤكد مجدداً حقوق جمهورية الأرجنتين المشروعة وغير القابلة للتقادم في السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر ساوث ساندويتش والمنطقة البحرية المحيطة بها. فهي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الوطنية للأرجنتين وتحتلها المملكة المتحدة بصورة غير قانونية منذ ما قرابة 190 عاماً. ووفقاً لقرارات الجمعية العامة ولجنتها الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، فإن السبيل إلى تسوية الحالة الاستعمارية لهذه الجزر يمر عبر مفاوضات سيادية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. ونأسف لأن المملكة المتحدة ما زالت ترفض استئناف المفاوضات. ونشكك في أنشطتها الانفرادية المستمرة لاستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة المتنازع عليها، وذلك في انتهاك للقرار 49/31، فضلاً عن وجودها العسكري في جنوب المحيط الأطلسي، والتي هي منطقة سلام.

تلتزم الأرجنتين التزاماً راسخاً بالحل السلمي لتلك الحالة الاستعمارية التي عفا عليها الزمن. وقد اقترحنا على المملكة المتحدة جدول أعمال ثنائيا متجددا بشأن جنوب المحيط الأطلسي يتضمن عملية حوار رسمية تشمل، بطبيعة الحال، المسألة المرتبطة باستئناف المفاوضات بشأن السيادة. ونعرب أيضاً عن استعدادنا لمتابعة المهام المتعلقة بتحديد هوية المقاتلين السابقين الذين قتلوا في الجزر، وذلك في إطار الالتزامات الناشئة عن القانون الدولي الإنساني ومن أجل تقديم الرد للأسر وتوفير الراحة لها. غير أن المملكة المتحدة رفضت اقتراحنا.

ورغم ذلك، تكرر الأرجنتين طلبها إلى الأمين العام أن يضاعف جهوده، في إطار مساعيه الحميدة، لتقريب الطرفين من طاولة المفاوضات.

إن شعار خطة عام 2030 هو "عدم ترك أحد خلف الركب". ولا يجوز لأحد أن يحيد إلى الأبد عن طريق العدالة والتنمية. إننا مقتنعون بأنه هدف نبيل صالح للأفراد والشعوب على حد سواء. ولكن دعونا لا نحوله إلى حبر على ورق. فعندما يحدث ذلك لن تنفع التوبة. فهي لا تُصلح الأرواح المتضررة والأرواح التي لا مستقبل لها؛ ناهيك عن إعادة الأرواح المفقودة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الأرجنتين على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد ألبرتو فرنانديس، رئيس جمهورية الأرجنتين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد نجيب أرماندو أبو كيلة، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السلفادور.

اصطُحب السيد نجيب أرماندو أبو كيلة، رئيس جمهورية السلفادور، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد نجيب أرماندو أبوكيلة، رئيس جمهورية السلفادور في الأمم المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أبو كيلة (*تكلم بالإسبانية*): منذ المرة الأولى التي أتيت فيها إلى الجمعية العامة (انظر A/74/PV.7)، ذكّرت الأعضاء بضرورة تجديد وإعادة اكتشاف أنفسنا. وأنا لا أشير إلى المنظمة أو

الجمعية العامة فحسب، بل إلى جميع البلدان، خاصة البلدان التي تمر بظروف مماثلة لظروفنا. كما أنني لم أقل ذلك لمجرد أن أقوله، بل لأنني أؤمن به ولأننا في بلدي نفعل ذلك بالضبط.

السلفادور، مثل العديد من البلدان النامية، تحلم دائماً بأن تكون عظيمة. وبالنسبة لبعض البلدان، بدا هذا الحلم، في مرحلة ما، ممكناً. وبالنسبة لآخرين، مثلنا، كان الأمر لا يمكن تصوره. لم نعتقد أن من الممكن حتى الاقتراب من تحقيقه. بل إنني أعتقد أنه لم يخطر ببال أي شخص يستمع إلى هذا الخطاب أنه يستطيع أن ينطق أو يسمع اسم السلفادور كمرجع عالمي أو مثال على شيء ما إيجابي. ولكن رغم كل العقبات قررنا المخاطرة. لم نقبل المصير الذي حدده لنا الآخرون.

واليوم، بعد أربع سنوات من تولي حكومتنا السلطة، لا يمكن لأحد أن ينكر أو يجرؤ على إنكار أن أصغر بلد في القارة الأمريكية، ولأول مرة في تاريخه البالغ 202 سنة، قد اتخذ الخطوات الكبيرة الأولى نحو تحقيق العظمة التي يحلم بها. ففي وقت قصير جداً، انتقلت السلفادور من كونها عاصمة العالم لجرائم القتل، ومن كونها حرفياً أخطر بلد في العالم، إلى كونها أكثر البلدان أماناً في أمريكا اللاتينية. لم يعد الأمر وعداً. إنها حقيقة يعيشها السلفادوريون ويمكن لأي أجنبي أن يذهب ليرى بنفسه.

ولهذا السبب، يهتم الكثيرون في العالم بما يحدث في بلدنا. وهم، خاصة في أمريكا اللاتينية، بل أيضاً في الولايات المتحدة وأماكن أخرى، يرون ما يحدث في السلفادور ويتساءلون لماذا لا يحدث ذلك في بلدانهم. والجواب واضح وبسيط. يجب عليهم أن يتخذوا قراراتهم بأنفسهم وأن يؤكدوا مجدداً حقهم في استخدام الحس السليم، واختيار الوصفات الخاصة بهم، وتنفيذ الخطط الخاصة بهم، وتصميم الأنظمة الخاصة بهم. لا يحق لأي بلد أن يفرض أفكاره أو طريقته في تسيير الأمور، خاصة عندما لا تعمل هذه الأفكار والطرائق في بلداننا. وفي كل قرار من القرارات التي اتخذناها، أكدنا مجدداً حقنا المشروع في أن نحكم أنفسنا، حتى لو كان ذلك يعني ارتكاب الأخطاء.

لكننا لم نكن مخطئين. كنا ناجحين – نجاحاً باهراً. ولذلك، فإننا لا نؤكد مجدداً حقنا في اتخاذ قراراتنا بأنفسنا فحسب، بل أيضاً حقنا في أن نكون على حق. لا توجد وصفة أو صيغة واحدة تعمل بنفس الفعالية بالنسبة للجميع، لكنني أعتقد أن هناك مكوناً يجب أن تتضمنه جميع الوصفات، أو أن يكون لهم على الأقل الحق في تضمينه. هذا العنصر هو الشجاعة. يجب أن يكون لديك العقلية والشجاعة والتصميم على القيام بما يجب القيام به، حتى عندما يشكك فيك الآخرون أو ينتقدونك.

لعقود من الزمان جربنا كل ما قال الآخرون إنه الأفضل لنا. لقد جعلونا نخوض حرباً أهلية من أجل قضية غريبة عن واقعنا، وذلك لأنهم جلبوا النزاع بين الغرب والاتحاد السوفياتي إلى أرضنا. أكثر من 85 ألف قتيل وبلد قد دُمر، وأخبرونا لاحقاً بأن هذه لم تعد الوصفة – وأن هناك الآن وصفة جديدة. وبالتالي فقد وقعنا اتفاقات سلام زائفة، والتي لم تكن لها علاقة بالسلام ولم تؤد إلا إلى السماح للجانبين اللذين خاضا الحرب بتقسيم البلد، كما لو كانت غنيمة. لقد جربنا كل صيغة قدموها لنا ولا شيء قد أفلح.

بعد ذلك، وبحماية قوى أجنبية، سلمنا البلد إلى اليمين. وبعد ذلك، أيضاً بحماية عملاء خارجيين، أعطينا السلطة لليسار. وهذه هي الحالة التي أبقونا فيها لمدة 30 عاماً بعد الحرب، والتي حدث خلالها وفيات وفقر وعنف أكثر مما كان في الحرب الأهلية. لم يفعل أحد شيئاً لتغيير جذور النظام أو المؤسسات، ناهيك عن القوانين.

كل ما حدث خلال تلك السنوات تم بدعم وموافقة وفرض من أولئك الذين أطلقوا على أنفسهم دائما كبار المدافعين عن حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية. وبدلاً من إعطائنا دواء للشفاء، أعطونا السم. أرادوا منا أن نستمر في نفس الشيء الذي كنا نقوم به في الماضي. وأرادوا لنفس الأشخاص الذين نهبونا وقتلونا أن يستمروا في الحكم أو على الأقل في تقاسم السلطة.

لكننا هذه المرة قلنا لهم لا. فلقد رفضنا سمهم وقررنا أن نجرب، لأول مرة، الدواء الخاص بنا. والحمد لله قد نجح. أول شيء فعلناه هو التأكد من أننا كنا إلى جانب الله والناس، لأنه لا يمكن أن يحدث أي تحول ذي شأن من خلال طاعة القوى الخارجية.

ثانياً، أرسينا طريقة خاصة بنا – طريقة صُممت من أجل واقعنا، والتي أرساها من بيننا أولئك الذين يعيشون هذا الواقع مباشرة. ثم صوت الشعب السلفادوري مرتين لمنحنا الثقة. في الواقع، صوت الشعب لمنحنا الثقة عدة مرات، ولكن ربما أن هذين التصويتين هما الأكثر أهمية حتى الآن. كان الأول عندما انتخبوني رئيساً لهم. والثاني عندما قرروا منحنا، من خلال الهيئة التشريعية، الحق في الحكم. وعرفنا حينها أن علينا التزاماً تجاه الشعب باتخاذ القرارات اللازمة لحل مشكلتنا الأكثر إلحاحاً، وهي انعدام الأمن.

إن الجهود التي بذلناها لتحسين الصحة أو الاقتصاد لن تكون ذات فائدة تذكر إذا استمروا في قتل الناس وأطلق القضاة والمدعون العامون سراح القتلة. ولن يكون تحويل التعليم ذا فائدة تذكر إذا أعطت العصابات، من نفس السجون، أوامر جبانة بقتل أطفالنا وتجنيد شبابنا قسراً. ولا يمكننا أن نستثمر ملايين الدولارات في بناء وتحسين الهياكل الأساسية للطرق إذا لم يتمكن السلفادوريون من السير بحرية في الشوارع.

ومن ثم فقد اتخذنا القرار بتطهير النيابة العامة والنظام القضائي ونظام السجون. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتغيير القوانين لضمان عدم إطلاق سراح الإرهابيين من السجن مرة أخرى. وفي تلك اللحظة بدأت الإدانات الدولية. فقد بدأت بعض البلدان وبعض وسائل الإعلام وبعض الخبراء هجوماً منهجياً ضد كل قرار اتخذناه. الناس الذين لم يستخدموا قوتهم ونفوذهم أبدًا للمطالبة بالأمن لشعبنا المقتول عارضوا فجأة قراراتنا بوقف تلك المذبحة. والبلدان التي لم تدن قط قتل 30 و 40 وحتى 50 سلفادورياً في اليوم طالبتنا فجأة بتفسيرات لسبب تغييرنا المدعي العام وقضاة الصلح والقضاة. أليس من السخف أنهم شككوا فينا بهذا الشأن؟

من الذي يتحمل المسؤولية عن سياسة الأمن الداخلي في أي بلد في العالم؟ إنها مسؤولية السلطة التنفيذية، التي تعمل من خلال قوات أمن الدولة ونظام السجون، بالتعاون مع النيابة العامة والسلطة القضائية. وكان شرطاً أساسياً لنجاح الخطة أن يعمل الجميع معاً وأن يدعموا نفس الجانب. لو تركنا المدعي العام وقضاة الدائرة الدستورية والقضاة الذين حماهم الكثيرون والذين أصدر آخرون أحكاماً ضدهم عندما عزلناهم، لكنا لا نزال عاصمة العالم لجرائم القتل. ولو كنا قد استمعنا إليهم، لواصلنا فقدان آلاف وآلاف السلفادوريين على أيدي الإرهابيين.

الحمد لله أننا لم نولهم اهتماماً. كل قرار من القرارات التي اتخذناها أوصلنا إلى هذه اللحظة. اليوم، تتنافس السلفادور مع كندا في كونها الدولة الأكثر أماناً في القارة. ونحن لسنا فقط البلد الذي لديه أقل عدد من جرائم القتل للفرد في أمريكا اللاتينية حتى الآن، لكننا خفضنا جميع الجرائم إلى الحد الأدنى. يمكن للناس الآن المشي في الشوارع التي كانت العصابات قد أعلنتها محظورة لفترة طويلة. ولم تعد الشركات تدفع أموال الابتزاز، ويستطيع الأطفال الآن الخروج واللعب في الحدائق بدون خوف من تجنيدهم أو قتلهم. هذه هي الأشياء التي ستبدو بسيطة أو يومية للكثيرين هنا، لكنها لم تكن موجودة في بلدي.

لقد انتقدونا وأدانونا على كل قرار من القرارات التي اتخذناها في ذلك الوقت. انخرط مثقفون وصحفيون وسياسيون ومنظمات من جميع أنحاء العالم في نقاش حول ما كنا نفعله. واليوم، أنا هنا لأقول إن هذا النقاش قد انتهى. والقرارات التي اتخذناها كانت صحيحة. لم نعد عاصمة العالم للموت، وقد حققنا ذلك في وقت قصير جداً. نحن اليوم معيار للأمن ولا يمكن لأحد أن يشكك في ذلك. لقد ظهرت النتائج. ولا يمكن دحضها. لقد فعلنا في السلفادور ما كان صوابا للسلفادور.

والآن لأننا نتمتع بهذا المستوى من الأمن، أصبح بإمكاننا فتح بلدنا للعالم بأسره. في هذا العام وحده، رحبنا بآلاف الرياضيين في دورة ألعاب أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. إننا مركز رياضة ركوب الأمواج في العالم. وقد وقعنا للتو اتفاقا مع غوغل لرقمنة الدولة والخدمات مثل التعليم والصحة. ولدينا المزيد والمزيد من السياحة الداخلية والخارجية. ويريد المزيد والمزيد من الناس القدوم إلينا ومقابلتنا والاستثمار في السلفادور. والآن يستثمر في البلد العديد من السلفادوريين في الخارج الذين أمضوا سنوات بدون أن يتمكنوا

من العودة بسبب انعدام الأمن، أو لديهم خطط للعودة. ووفقاً لدراسة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة في عام 2022، من داخل هذه الأمم المتحدة ذاتها، يعتزم أكثر من 60 في المائة من السلفادوريين العديدين المقيمين في الولايات المتحدة العودة إلى السلفادور.

لا يزال الطريق طويلاً لتحقيق ذلك، لكننا في طريقنا إلى تحقيق هدفنا المتمثل في عكس اتجاه النزوح الجماعي للسلفادوريين، وهو نتاج سياسات الماضي الخاطئة والحرب الأهلية، وبلوغ حلمنا بتحقيق الهجرة العكسية. دعوا المزيد من السلفادوريين يعودون إلى السلفادور أكثر ممن يغادرونها. ودراسات الأمم المتحدة تتنبأ بذلك بالفعل.

في غضون بضعة أشهر سنستضيف مسابقة ملكة جمال الكون، وهو حدث سيجعلنا مرة أخرى محط أنظار العالم وسيجذب المزيد من السياحة والمزيد من الاستثمار. بالإضافة إلى كل ذلك، نحن نبني علاقات أكثر وأفضل مع البلدان الحليفة التي تريد دعمنا في بناء بلدنا وحلمنا. أنا لا أقول هذا لمجرد التباهي، رغم أنني أشعر بالفخر بكل شيئ أنجزناه. أنا أقول ذلك لأنه مثال على ما يمكن أن تحققه جميع البلدان عندما تبدأ في تأكيد سيادتها.

انظروا إلينا. من كوننا معروفين بالعنف، نُعرف اليوم بمناظرنا الطبيعية، وأمواجنا، وقبل كل شيء بشجاعتنا. اليوم، يمكن للعالم أن يرى كامل إمكاناتنا. لدينا بلد مليء بالعجائب لنقدمها. يمكن لأولئك الذين يزورونا تناول وجبة الإفطار على الشاطئ وركوب الأمواج ذات المستوى العالمي في البحر الذي تتمتع مياهه بدرجات حرارة مثالية على مدار السنة. يمكنهم تناول الغداء في الجبال، حيث يمكنهم تجربة أفضل قهوة في العالم، مع براكيننا الرائعة وبحيراتنا الجميلة في الخلفية، ويمكنهم تناول العشاء في العاصمة، بكل حداثتها وراحتها، والآن بالأمن الذي تود التمتع به مدن عديدة في العالم الأول. ويمكنهم فعل كل ذلك في نفس اليوم.

لكن أفضل شيء سيجدونه هو شعبنا الودود الذي يكد في عمله، والذي يتطلع دائماً إلى القيام بشيء جديد. وعندما تقررون زيارة بلدنا، ستدركون أننا نحن السلفادوريين فخورون بأننا سلفادوريون. لم يكن هذا هو الحال قبل بضع سنوات. السلفادور تولد من جديد، لأننا تجرأنا على تحدي أنفسنا وقررنا أن لا شيء ولا أحد سيخبرنا بما يجب أن نفعله.

ما زلنا بعيدين عن المكان الذي نريد أن نكون فيه، ولكننا سنواصل الكد في العمل واتخاذ القرارات الخاصة بنا، حتى نتمكن من تحقيق العظمة التي نتوق إليها. ونعتقد أن العالم بأسره يحتاج أيضاً إلى أن يولد من جديد، ولكن هذا سيكون قرار كل دولة. إننا في السلفادور نضرب المثل ونرسم مساراً في حالة أن رغب آخرون في اتباعه.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد نجيب أرماندو أبو كيلة، رئيس جمهورية السلفادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد صدر جباروف، رئيس جمهورية قيرغيزستان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية قيرغيزستان.

اصطحب السيد صدر جباروف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد صدر جباروف، رئيس جمهورية قيرغيزستان في الأمم المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس جباروف (*تكلم باللغة القيرغيزية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ الممثل السامي لترينيداد وتوباغو، السيد دينيس فرانسيس، على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. أتمنى له النجاح والعمل المثمر في منصبه الهام. ويمكنه أن يعول على دعم قيرغيزستان خلال فترة رئاسته.

وأعرب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، ممثل هنغاريا الصديقة، السيد تشابا كوروشي، على عمله النشط ودعمه لمبادرات قيرغيزستان الدولية.

يقف العالم اليوم عند نقطة تحول. إننا جميعاً نشهد ونرى بأم أعيننا التغيرات السلبية في النظام العالمي والتنافس الجيوستراتيجي المتزايد بين الدول الكبرى وكتلها. إن التوترات الجيوسياسية تدفع العالم نحو التفتت إلى كتل وأنظمة مالية واقتصادية إقليمية ودون إقليمية. ومن الواضح أيضا أن حكومات مختلف البلدان ستضطر إلى اتخاذ خيارات اقتصادية وتكنولوجية وجيوسياسية.

من بين الصدمات على نطاق عالمي التي لم تصبح بعد شيئاً من الماضي تماماً، أود أن أشير إلى انتشار عدوى مرض فيروس كورونا، والذي كلف البشرية ملايين الأرواح وخسائر اقتصادية تجاوزت 12 تريليون دولار. ويشهد العالم اليوم أعلى معدلات للتضخم وأعلى أسعار للمواد الغذائية التي شهدناها على الإطلاق في الستين عاما الماضية. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، يمكن أن تؤدي تداعيات التفتت الجغرافي الاقتصادي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 7 في المائة. وانخفاض الثقة بين مختلف البلدان ومجموعات البلدان هو أمر مثير للقلق.

بيد أنني مقتنع بأن التحديات والمخاطر العالمية الراهنة – من أزمة المناخ والأخطار التي يتعرض لها الأمن الغذائي إلى تزايد عدم المساواة – ينبغي على العكس أن توحد جميع أعضاء المجتمع الدولي. ومن الأهمية بمكان بناء نظام متعدد الأطراف لا يسمح بمزيد من التفتيت للمشهد الجيوسياسي في العالم.

هل الظروف الدولية قبل 78 عاماً، عندما كانت الأمم المتحدة تبدأ للتو عملها بعد أكثر الحروب دموية وتدميراً في تاريخ البشرية، كانت أسهل مما هي عليه اليوم؟ وهل كانت التناقضات بين البلدان، خاصة التناقضات السياسية والأيديولوجية، أقل حدة مما هي عليه في عصرنا؟ ما الذي يمنع الدول الأعضاء من الاستماع إلى بعضها البعض ومحاولة التغلب على خلافاتها وإقامة حوار؟

في السنوات الأخيرة، ورغم الستار الحديدي وفكر التكتل العسكري، كانت الأمم المتحدة ولا تزال المنصة الدبلوماسية الأكثر شرعية واعترافاً بها عموماً، حيث وحدت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، كبيرها وصغيرها. وتؤيد قيرغيزستان بقوة الأمم المتحدة بوصفها المنظمة الحكومية الدولية العالمية الوحيدة المكلفة من جميع الدول الأعضاء بإيجاد حلول للتحديات والمخاطر التي تنشأ باستمرار أمام البشرية. وإنني أعول على منظمتنا، بقيادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش وبالدعم الفعال من الدول الأعضاء، لإيجاد آليات وسبل لأداء جميع وظائفها بفعالية أكبر ولمساعدة الدول الأعضاء في حل القضايا العالمية الملحة والتغلب على التحديات. وهذا أمر يكتسي أهمية بالغة بشكل خاص في دعم التنمية المستدامة من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. إنني أدعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم السياسي غير المشروط للمنظمة وأمينها العام في هذا الوقت العصيب.

وأشكر الأمين العام على تقديم موجز سياسات الخطة الجديدة للسلام، مع رؤيته لمستقبل التعاون الأمني المتعدد الأطراف. إننا نتفق مع الأطروحة الرئيسية القائلة بأن القوة الدافعة وراء تعددية الأطراف الجديدة يجب أن تكون الدبلوماسية. ونحن مستعدون للعمل عن كثب على التطوير الفعال لهذا الميثاق من أجل المستقبل خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024.

وبالحديث عن آسيا الوسطى، أود أن أشير إلى أننا، ممثلي دول آسيا الوسطى التي تربطها صلة قرابة وهي فخورة بتاريخها الممتد آلاف السنين وبثقافتها، لدينا الكثير من القواسم المشتركة في التقاليد والعادات. وهناك الكثير مما يجمعنا من حيث أوجه التشابه في العقلية والحالة النفسية والمواقف ونظرتنا للعالم. من ناحية، تؤثر العمليات العالمية الجارية بشكل مباشر على الاستقرار والأمن في منطقتنا في آسيا الوسطى، ومن ناحية أخرى، تعزز هذه العمليات دورها وأهميتها. إن تعزيز العلاقات مع بلدان المنطقة هو أولوية قصوى لبلدنا.

وألاحظ بارتياح أن التعاون الإقليمي في آسيا الوسطى يتطور باستمرار وفي جميع الاتجاهات في السنوات الأخيرة. وأرى منطقتنا كحيز جغرافي اقتصادي واحد يتم فيه بنجاح تطوير جميع أشكال التعاون والتفاعل الاقتصاديين. وأرى منطقتنا وسيطاً جيوسياسياً يتم

من خلاله التفاعل والتعاون بين أعضاء المجتمع الدولي. أرى منطقتنا كمجتمع مترابط وديناميكي للغاية وأنه يشترك في قيم ومعتقدات ثقافية وتاريخية وتقليدية مماثلة ويدعمها. وتعتزم قيرغيزستان الإسهام في تعزيز هذا التعاون الإقليمي، وإيجاد أشكال جديدة فعالة للتعاون، والتفاعل بنشاط مع مختلف مراكز النفوذ العالمية بالصيغتين الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء.

على الطريق نحو التكامل الإقليمي الكامل، من الضروري حل المسائل المتعلقة بالترسيم القانوني لحدود الدول. قبل عام بالضبط، ومن على هذا المنبر بالذات (انظر A/77/PV.4)، أبلغت الجمعية بقلب يعتصره الحزن بالأحداث المأساوية التي وقعت في أيلول/سبتمبر 2022، والمتعلقة بالاشتباكات المسلحة على الحدود القيرغيزية الطاجيكية التي أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا. وبفضل ضبط النفس الذي أبداه شعبنا المحب للسلام والإرادة السياسية التي سادت لدى الجانبين، تمكنا من منع المزيد من تصعيد النزاع وتجنب إراقة الدماء على نطاق واسع في المنطقة.

وأود في هذا الصدد التشديد على أن قيرغيزستان دعت وستواصل الدعوة إلى حل المسائل الخلافية حصراً من خلال الوسائل الدبلوماسية السلمية استناداً إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي، مثل سلامة الأراضي وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها. إننا لم نسع أبداً إلى أخذ ما يخص الآخرين، لكننا لن نسمح لأحد بأخذ بوصة واحدة من وطننا. ونحن نسعى دائماً إلى الحوار والبحث عن حلول مقبولة للطرفين على أساس الثقة والاحترام المتبادل.

في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وبعد قرابة 30 عاماً من المفاوضات، وقعنا اتفاقاً مع أوزبكستان بشأن الترسيم القانوني لحدود الدولتين. إن ذلك القرار التاريخي، الذي تم التوصل إليه بفضل الإرادة السياسية الواضحة لزعيمي الدولتين، قد فتح أوسع آفاق التعاون المفيد للطرفين والتعايش السلمي بين البلدين والشعبين. ونحن نحافظ على نفس النهج في مفاوضاتنا الحالية. فنحن نريد أن نعيش في سلام ووئام وصداقة مع جميع جيراننا.

وبالحديث عن الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى، من الضروري النظر إليهما في سياق الحالة في أفغانستان. وأعتقد أن من الأهمية بمكان أن أذكر المجتمع الدولي بأن شعب أفغانستان يواجه صعوبات كبيرة، يفاقمها الافتقار إلى موقف عالمي منسق بشأن الحالة في ذلك البلد. ولن يكون من قبيل المبالغة من جانبي القول إن أفغانستان مهددة بأزمة إنسانية لها عواقب حتمية ليس على أمن المناطق المحيطة فحسب، بل أيضاً على المجتمع العالمي بأسره. إن قيرغيزستان مهتمة بسلام واستقرار ورخاء أفغانستان. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية إلى الشعب الأفغاني.

بالأمس فقط اختُتم مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة، والذي أكد مرة أخرى على أهمية الالتزام الثابت بالتنمية المستدامة، وتحديد التحديات التي تواجه تحقيقها، وتحديد الالتزامات المحددة للدول. إننا في منتصف الطريق إلى عام 2030، الموعد النهائي لتحقيق هذه الأهداف. إن قيرغيزستان حالياً، في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تحتل المرتبة الخامسة والأربعين من أصل 166 دولة عضواً. ونهدف إلى أن نكون من بين أفضل 30 دولة في تحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2030.

يجب على المجتمع الدولي أن يبث روحا جديدة في هذه الأهداف وأن يعزز التضامن في تحقيقها. فمن المهم ألا نضيع في الأرقام والجداول الزمنية والرسوم البيانية وغيرها من التعقيدات الاقتصادية، لأن جوهر الأهداف الـ 17 ومحتواها الأساسي يتعلق بالناس أنفسهم. إن عام 2030 يقترب بسرعة ويجب أن نسأل أنفسنا: هل لبينا احتياجات البشرية وتطلعاتها الملحة؟ هل نكفل سلامتها وازدهارها ورفاهها؟ هل الناس سعداء؟ ما الذي يحمله مستقبلهم؟ لا يمكن حل مشاكل مثل الفقر المدقع وتغير المناخ إلا من خلال صياغة استجابة عالمية جماعية.

وكما يشير الأمين العام بحق في تقريره بشأن تمويل التنمية المستدامة لعام 2023،

”بدون وسائل للاستثمار في التنمية المستدامة وتحويل نظم الطاقة والغذاء فيها، تتخلف البلدان النامية أكثر عن الركب“

في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والواقع الحالي هو أن البلدان النامية تواجه تحدياً مزدوجاً: الحاجة إلى الاستثمار في التنمية مع التكيف في الوقت نفسه مع تغير المناخ. وفي هذا الصدد، ندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، وعلى وجه التحديد إلى الإسراع بإنشاء الصندوق الذي يرمي إلى تقديم تعويضات للبلدان عن الخسائر والأضرار المتصلة بتغير المناخ، وتخفيف عبء الديون الخارجية وتحسين الهيكل الدولي لتسوية الديون.

وفي مؤتمرات القمة والمؤتمرات السابقة المعنية بتغير المناخ، قدمت بيانات ووعود طموحة. ومن الواضح أيضاً أن مستوى التمويل السنوي المعلن عنه في عام 2015 بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لم يعد كافياً. ونرى أن من الضروري إعادة النظر في مستوى التمويل الذي يلبي الاحتياجات الحقيقية للبلدان المعرضة لتغير المناخ وزيادته زيادة كبيرة.

وثمة مشكلة أخرى هي أن معظم التمويل المتعلق بالمناخ يقدم إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في شكل قروض. كما لا يوجد فرق في إجراءات تخصيص القروض لمشاريع بقيمة مليون دولار أو بليون دولار. وهذا يقوض جوهر اتفاقات المناخ والغرض منها. وقد تواصلت بالفعل مع شركائنا لطلب استبدال الديون الخارجية بمشاريع بيئية. وللأسف، لم نتلق ردا من العديد من البلدان المتقدمة النمو. وكانت حكومة ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي شطبت 15 مليون يورو من الديون. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لألمانيا.

وندعو المانحين إلى إعادة النظر في نُهجها لصالح تمويل المناخ للبلدان المحتاجة على أساس المنح. ونؤيد مبادرة بريدجتاون، التي اقترحت في المؤتمر السابع والعشرين المعني بتغير المناخ، الذي عقد في شرم الشيخ، وكذلك النداءات التي وجهت في مؤتمر القمة من أجل ميثاق مالي عالمي جديد في باريس، المعقود في حزيران/يونيه، من أجل تعبئة التمويل اللازم والإصلاح الهيكلي للهيكل المالي الدولي. وإذا لم نبدأ في القيام بذلك الآن، فسوف يزداد الظلم في جميع أنحاء العالم. وستستمر البلدان الغنية في الإزدياد ثراء وستستمر البلدان الفقيرة في الازدياد فقراً.

وفي ضوء تغير المناخ العالمي، فإن المناطق الجبلية معرضة للخطر بشكل خاص. في قيرغيزستان، تحتل الجبال نحو 94 في المائة من الأراضي. وتعد الأنهار الجليدية الجبلية جزءاً لا يتجزأ من الغلاف الجليدي للأرض، فهي لا تؤثر على مناخ كوكبنا فحسب ولكن توفر موئلاً للنباتات والحيوانات وتوفر المياه للناس أيضا.

أدى تغير المناخ في وسط آسيا إلى ذوبان مكثف للأنهار الجليدية. وفي حين كان من المتوقع يوما أنه بحلول عام 2050 ستنخفض مساحة الأنهار الجليدية في قيرغيزستان بمقدار النصف وأنه بحلول عام 2100 يمكن أن تختفي تماماً، هناك الآن سبب للاعتقاد بأن هذا سيحدث في وقت أقرب بكثير. ويؤدي هذا إلى تفاقم المشاكل في جميع أنحاء المنطقة، مثل نقص مياه الشرب والزراعة، وتدهور الأراضي، وتهديد الأمن الغذائي. ووفقاً لآخر تقرير تقييمي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن الآثار الضارة للتغيرات في الغلاف الجليدي تكون حادة بوجه خاص بالنسبة لسكان المناطق الجبلية العالية، حيث وصلت النظم الإيكولوجية إلى حدود التكيف.

وبغية الحفاظ بشكل فعال على النظم الإيكولوجية الجبلية والأنهار الجليدية، استناداً إلى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة سابقاً بشأن التنمية المستدامة للجبال، وضع بلدنا خطة عمل عالمية، بالتعاون مع الشراكة العالمية للجبال وممثلين آخرين لمنظومة الأمم المتحدة. ونحن ممتنون لجميع شركائنا، بلداناً ومنظمات دولية، على عملهم المشترك.

وتدعو قيرغيزستان إلى إنشاء تحالف واسع من البلدان الجبلية. ونعتقد أن التكيف مع المناخ والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر سيكونان من بين الأولويات الرئيسية لهذا التحالف المستقبلي. وكما يعلم الأعضاء، اتخذت الجمعية العامة بالإجماع في عام 2022، بمبادرة من بلدنا والجمهورية الإيطالية، القرار 172/77، بشأن التنمية المستدامة للجبال، الذي شاركت في تقديمه 110 من الدول الأعضاء. وأعلنت تلك الوثيقة السنوات من 2023 إلى 2027 خمس سنوات من

العمل من أجل تنمية المناطق الجبلية. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناني لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعمها لمبادرتنا.

ولمواصلة تنفيذ قرار الأمم المتحدة، وقعت مرسوماً بعنوان "بشأن إعلان الفترة من 2023 إلى 2027 فترة عمل مدتها خمس سنوات لتنمية المناطق الجبلية في جمهورية قيرغيزستان". وقد وضعت خريطة طريق وطنية لتنفيذ فترة سنوات العمل الخمس لتنمية المناطق الجبلية للفترة 2023–2027، وسيتم اعتمادها قريباً. وتتضمن خريطة الطريق تدابير على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، بما في ذلك في إطار المشاريع والتدابير القائمة والمتوقعة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

وباعتبارنا المرحلة الختامية لفترة العمل الخمسية، نخطط لاستضافة مؤتمر القمة العالمي الثاني للجبال، بيشكيك + 25، في قيرغيزستان في عام 2027، أي بعد 25 عاماً من انعقاد القمة الأولى. ومن هذا المنبر، أود أن أدعو الجميع إلى المشاركة النشطة والتعهد بالتزامات ملموسة للحفاظ على النظم الإيكولوجية الجبلية. ونعرب عن امتناننا لشركائنا من مجموعة أصدقاء البلدان الجبلية، والشراكة العالمية للجبال، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها على دعمهم الشامل لمبادرات قيرغيزستان. ونعرب عن استعدادنا لمواصلة التعاون المثمر.

ولكي نتصدى بنجاح للتحديات والمخاطر التي تواجهنا، نحتاج إلى بناء نظام أمني دولي فعال. ومن العناصر الرئيسية لتلك الآلية مجلس الأمن. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، من الأهمية بمكان تعزيز فعاليته بغية جعل ذلك الجهاز أكثر عدلا وتمثيلاً وزيادة قدرته على تحقيق توافق في الآراء في صنع القرار. ولا بد من إحراز تقدم في المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وتعرب قيرغيزستان عن استعدادها للإسهام في قضية السلام والأمن من خلال صنع السلام الفعال واحترام حقوق الإنسان ومشاركة المرأة على قدم المساواة في عمليات السلام. ونهدف أيضاً إلى تعزيز وحماية مصالح الدول النامية والصغيرة والأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة. لقد قدمنا ترشيحنا للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة 2027–2028 ونعول على دعم الدول الأعضاء. ومن الضروري لنا جميعاً أن نتمسك بمبادئ مثل الثقة والتضامن والعالمية في العلاقات الدولية. ولن نتمكن من استعادة هيكل الأمن العالمي والإقليمي إلا معاً.

وإذ أتكلم عن التحديات والقضايا المعاصرة، أود أن أقتبس كلمات مواطننا البارز، جاسوب بالاساغين (1020–1075) الذي قدم التوجيه قبل أكثر من 000 1 عام، إذ قال: "عالمنا يجب أن تفهم أغواره لكي تفتح أبواب الحقيقة". ولم يتغير شيء منذ ذلك الحين. من الضروري أن ندرك العالم كما هو، بكل تنوعه وتعقيده.

يجب علينا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نحول منظمتنا إلى مركز للجهود العالمية لمنع نشوب النزاع، والتوصل إلى حلول توفيقية، وبذل كل ما في وسعنا من أجل إحلال السلام والوئام. "من سار على الدرب وصل رغم مشقة الطريق"، وهو من مأثورات شعبنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قيرغيزستان على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد صدر جباروف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سانتياغو بينيا بالاسيوس، رئيس جمهورية باراغواي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية باراغواي.

اصطُحب السيد سانتياغو بينيا بالاسيوس، رئيس جمهورية باراغواي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سانتياغو بينيا بالاسيوس، رئيس جمهورية باراغواي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بينيا بالاسيوس (*تكلم بالإسبانية*): في عام 1945، وافق ممثلو 51 دولة، بما في ذلك بلدي، على إنشاء الأمم المتحدة.

وبما أنني أخاطب الجمعية العامة للمرة الأولى بصفتي رئيساً لجمهورية باراغواي، أود أن أستهل بياني بالإعراب عن تقديرنا لعمل الأمم المتحدة، التي وفرت منذ إنشائها إطاراً عالمياً للتعاون بين الأمم من أجل تعزيز السلام وحقوق الإنسان ورفاه الشعوب.

وبعد ثمانية وسبعين عاما، تواجه تعددية الأطراف تحديات واضحة جداً من حيث الفعالية والمشروعية. وفي عالم تكثر فيه الثروة، تظل مستويات الفقر وعدم المساواة مرتفعة إلى حد كبير، بينما تمثل الهجرة الجماعية المرتبطة بالنزاعات المسلحة وانعدام الفرص وبالإرهاب الدولي والجريمة عبر الوطنية والتوترات الجيوسياسية تحديات لآليات التعاون والحوكمة التي سادت خلال العقود الثمانية الماضية تقريباً والتي عفا عليها الزمن بشكل واضح.

وغياب النتائج الملموسة، وعدم فعالية المؤسسات المتعددة الأطراف، والصعوبات في معالجة المشاكل العالمية بفعالية، كل ذلك ولد شعورا بالإحباط وعزز الشعور بأن المصالح الوطنية ينبغي أن تكون لها الأسبقية على التعاون المتعدد الأطراف. وبات ينظر إلى فرض اتجاهات أو نهج ثقافية أو إيديولوجية معينة، وليس بلا سبب، على أنه تدخل في السيادة والقيم الوطنية، مما يؤدي إلى تآكل الثقة وإضعاف الرغبة في التعاون على المستوى المتعدد الأطراف. ونتيجة لذلك، يمكن ملاحظة تزايد مستويات عدم الثقة بين الدول الأعضاء، مما يعوق التعاون والاستعداد لتقديم تنازلات من أجل الصالح العام.

لقد كشفت أزمة عام 2008، والجائحة الأخيرة، والنزاع في أوكرانيا الآن، عن مواطن الضعف والقصور في المؤسسات المتعددة الأطراف وقدرتها على مواجهة التحديات ذات التبعات العالمية والمخاطر النُظمية. وفي الحالة الأخيرة، اعتمدت الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها تدابير كانت نتائجها للأسف بعيدة عن أن تكون مشجعة.

وعلى الرغم من معاناتنا من مصائب حربين جائرتين، وضعتنا إحداهما على حافة الزوال كأمة، فقد دفعتنا روح باراغواي وتاريخها إلى الرهان على الحوار، وليس على القوة، كآلية لحل أي خلاف، كما يتضح من معاهدة عام 1924 لتجنب أو منع نشوب النزاعات بين الدول الأمريكية، المعروفة باتفاقية غوندرا، التي اقترحها مواطن من باراغواي ووافقت عليها جميع دول أمريكا اللاتينية بالإجماع وبدون أي تعديل، وكان الغرض منها على وجه التحديد تجنب ومنع الحروب بين الدول الأمريكية.

وبكل تواضع ولكن باقتناع كبير، نحث جميع الأطراف في النزاع في أوكرانيا على وقف الأعمال العسكرية فورا لتجنب وقوع المزيد من الضحايا والأضرار. ونؤيد مبادرات السلام التي أطلقتها البرازيل، البلد الشقيق والحليف الاستراتيجي، وكذلك البابا فرانسيس، الذي يشكل حضوره المؤثر مصدر إلهام للبشرية جمعاء. وما من شك في أننا بحاجة إلى العمل من أجل مراجعة وإصلاح الآليات والتدابير والقدرات المؤسسية للمنظمات المتعددة الأطراف لمنع نشوب حروب جديدة مثل تلك التي تعصف بأوكرانيا، ولكن مع الإصلاحات أو من دونها نحتاج إلى وضع حد للخسارة القاسية في الأرواح البشرية. ونحتاج إلى العمل على تعزيز الأمم المتحدة بغية بناء قدرات جديدة تسمح لها بالاستجابة بفعالية وكفاءة للتحديات العالمية الدائمة والمتغيرة.

وفي إطار إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه، ترى باراغواي أن الهيكل العضوي والوظيفي للأمم المتحدة يجب أن يعكس ديناميات السيناريو الدولي على أساس تشاركي وديمقراطي ومنصف يراعي المبادئ التوجيهية لميثاق الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام والأمن والرخاء في بلداننا على قدم المساواة.

وفي هذا الصدد، تعرب حكومة باراغواي عن تأييدها لأن تكون جمهورية الصين في تايوان جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة.

ويمثل تغير المناخ تحدياً كبيراً للكوكب ويجب أن نتخذ تدابير صارمة وعادلة لتجنب المزيد من الضرر لكوكب الأرض وسكانه.

والقيود التجارية القائمة على معايير مثل الممارسات الزراعية أو المعايير البيئية تؤدي إلى السخط وعدم اليقين وتشكل حواجز غير عادلة وتمييزية، لأنها تحاول تطبيق واقع المناطق المتقدمة للغاية على الأقاليم النامية، بدون مراعاة اختلافاتها أو تقييم ممارسات التخفيف البيئي الخاصة لتلك الأقاليم تقييماً كافياً. وقد تطلب ذلك

من البلدان الأقل نمواً أن تتحمل المسؤولية عن الأضرار البيئية التي سببها التصنيع في القرنين التاسع عشر والعشرين، عندما لم تكن هناك تدابير للتخفيف، واضطرت إلى القيام بذلك على حساب التخلي عن فرص التوسع التجاري وإيجاد فرص العمل والثراء. وثمة حاجة إلى معالجة تلك الشواغل وتشجيع اتباع نهج أكثر إنصافاً وتعاوناً يأخذ في الاعتبار الخصائص والاحتياجات المحددة لكل بلد في سياق قراراته المتعددة الأطراف المتعلقة بالمعايير البيئية.

وقد أثبتت باراغواي للعالم أننا رواد في مجال إنتاج الطاقة الكهرمائية، وهي مصدر نظيف ومستدام يوفر احتياجاتنا الداخلية واحتياجات جيراننا على حد سواء. لقد وضعنا باراغواي على الخريطة كمثال يحتذى به في الانتقال نحو عالم أكثر استدامة. وفي حين لا تزال بلدان أخرى تجادل بشأن الحد من الانبعاثات، اتخذنا بالفعل تدابير ملموسة وفعالة. ونحن مثال ملموس على كيفية استغلال الأمة للموارد الطبيعية بطريقة مسؤولة ومستدامة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية، وفي الوقت نفسه، التخفيف من تغير المناخ.

ولأكثر من 30 عاماً، نعتمد ممارسات زراعية مستدامة تضمن مستقبلاً مزدهراً لمزارعينا، وتضمن أيضاً سلامة أراضينا ومواردنا المائية. لقد تصرفنا بشجاعة وبمسؤولية، ونستند في سياساتنا العامة إلى العلم والأدلة.

ولسنوات، كنا مستهدفين بانتقادات واتهامات غير عادلة، لكن اليوم، بفضل عمل إدارات متعددة، يمكنني أن أؤكد بكل ثقة أن الحقائق تتحدث عن نفسها. فقد حافظت حوالي 44 في المائة من أراضي باراغواي على غطائها الحرجي، في حين أن 95 في المائة من المساحة المزروعة بالحبوب والبذور الزيتية في باراغواي في عام 2022 تستخدم فيها تقنيات مستدامة، مثل البذر المباشر وتناوب المحاصيل، ولا تزال فيها الأحراج منذ عام 2004 نتيجة لسياستنا بالتوقف تماما عن إزالة الغابات. هذه البيانات دليل دامغ على إمكانية تحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي والحفاظ على مواردنا الطبيعية، وأن ريف باراغواي جاهز لدخول الأسواق الأكثر تطلباً على الصعيد الدولي، مع احترام مبادئ الإنتاج النظيف والمستدام .

لكننا لا نقف عند هذا الحد. فقد التزمت باراغواي أيضاً بإعادة تشكيل نظمنا الإيكولوجية الطبيعية. ونشجع إعادة التحريج وحفظ الأنواع، واضطلعنا بالبناء التشاركي للخطة الوطنية لاستعادة الغابات.

وبالإضافة إلى ذلك، تمكنا من الحد بشكل كبير من مستويات الفقر المدقع خلال العقدين الماضيين، مما يدل على أنه بالإمكان أن نحمي بيئتنا مع الازدهار اقتصاديا.

وتؤكد باراغواي مجدداً التزامها بالقيم والمقاصد المركزية للأمم المتحدة. ونحن نفهم مسؤولياتنا المشتركة ولكن المتباينة ونريد أن نكون قدوة تحتذى على الطريق إلى عالم أكثر استدامة وإنصافا.

واليوم، نواجه أربعة تحديات عالمية تؤدي إلى توترات جيوسياسية: الوصول إلى المياه، والأمن الغذائي، والاكتفاء في مجال الطاقة، والصمود في سلاسل الخدمات اللوجستية. وبما أن باراغواي دولة معنية بهذه المسائل الكبرى، فإننا عازمون على أن نكون طرفاً في مجموعة الأمم. في باطن أرضنا أكبر خزان للمياه العذبة في العالم، بما في ذلك الخزان الجوفي غوراني الذي نتقاسمه مع جيراننا. وباراغواي مورد عالمي للأغذية وواحدة من الدول القليلة في العالم القادرة على إنتاج الغذاء لسكانها ولأكثر من 100 مليون شخص حول العالم. وفي مجال الطاقة الكهرومائية، نحن رواد في تكامل الطاقة الإقليمي. واليوم، نحن عازمون على المضي قدماً نحو مزيد من كفاءة الطاقة واستدامتها.

وفي هذا السياق، تطمح باراغواي إلى أن تصبح المركز اللوجستي لممر المحيط الحيوي لأمريكا الجنوبية، الذي يحول مركزيتنا الجغرافية إلى فرصة ويعزز التكامل مع البلدان المجاورة وأسواق المحيط الهادئ. وسيكون هذا الممر التجاري مصدراً للتجديد والتمكين للسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية وتحالف المحيط الهادئ، مما يعزز المزيد من التقارب بين الكتلتين. وإلى جانب تقاطعها مع الممر المائي بين باراغواي وبارانا، ستصبح تلك الشبكة المتعددة الوسائط أكثر الطرق تنافسية لنقل المنتجات من مختلف البلدان إلى موانئ المحيط الهادئ، مما ييسر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إدارة الملاحة النهرية. ومما لا شك فيه أنها ستعطي زخماً جديداً لعملية التكامل في أمريكا الجنوبية وتغير الرؤية التي سنحل بها النزاعات التي قد تنشأ.

وباراغواي عازمة على التخلي عن صورتها القديمة كجزيرة محاطة بالأراضي، كما وصفها كاتبنا دون أوغوستو روا باستوس الحائز على جائزة سرفانتس، إذ أصبحت بعد رسالتها التاريخية والجغرافية والثقافية مركزا للتكامل في أمريكا الجنوبية. لذلك، فإن من أهدافنا الاستراتيجية الرئيسية الإسهام في تحسين التكامل الإقليمي. وبهذا المعنى، فإن إدارة الممر المائي، وطبقات المياه الجوفية، والممر الثنائي بين المحيطين، ومحطات الطاقة الكهرومائية، والملاحة في أنهارنا عملية دقيقة تستوجب التوازن بين تكامل شعوبنا وسيادتها. ونحن ندرك التقدم المحرز على طريق التكامل، لكن لا يمكن أن نكتفي بذلك ويجب أن نمضي قدماً بشجاعة وتصميم. أمريكا اللاتينية هي منطقة في العالم لديها أكبر إمكانات للتنمية، ولكن لا يمكننا تنمية تلك الإمكانات إلا باحترام بعضنا البعض، والعمل معاً وفي وئام.

ومنذ العقد الأخير من القرن العشرين، يشهد بلدنا عملية بناء وتعزيز لمؤسساتنا الديمقراطية. وهذا العام، جددنا القيادة السياسية للبلد من خلال عملية انتخابية شفافة، بمشاركة واسعة من المواطنين، عبر فيها شعب باراغواي عن إرادته برسالة ديمقراطية راسخة وثقة تامة في سيادة القانون. واليوم، تعرف باراغواي أعظم فترة من التعايش الديمقراطي في تاريخها، مع أكثر من 35 عاماً دون انقطاع شهدت أنبل قيم الديمقراطية الحرة والتشاركية والتعددية، وهي مقتنعة بأنه ما من نظام آخر مقبول غير نظام الممارسة غير القابلة للتفاوض لحقوق الإنسان والحرية.

وباراغواي هي بلد نثر أوغستو روا باستوس، والموسيقى العالمية لخوسيه أسونسيون فلوريس وغيتار برتا روخاس. ولهذا البلد إيقاع يحفظ روح لغته الغارانية. وتسمى هذه الموسيقى غرانيا، ونأمل أن يعترف بها كتراث عالمي لأنها سفيرة تنقل مشاعرنا حول العالم.

ويقدر بلدي السلام والتنمية المستدامة والتكامل بين الشعوب لأننا بلد ولد من جديد من رماده بعد حرب إبادة أوقفت التنمية المبكرة لدولة كانت، في فجر الثورة الصناعية، قد طورت واحدة من خطوط السكك الحديدية الأولى بين المدن في أمريكا الجنوبية، وكان لديها أحواض لبناء السفن ومسابك حديدية، وقبل كل شيء، كانت تراهن بشدة على تكوين رأس مالها البشري من خلال التعليم.

وبعد كارثة عام 1870، التي أهلكت 90 في المائة من سكان باراغواي من الذكور، قاد مواطنون غيورون على وطنهم عملية التعمير بدون دعم مالي أو تكنولوجي دولي، مع أعداد صغيرة من المهاجرين الأوروبيين الذين قدموا إلى البلد واستقروا فيه بالرغم من محاولات الإساءة إلى سمعتنا. ولكن، كما قال الرئيس برناردينو كاباليرو بكلمات خالدة في رسالته الرئاسية عام 1884، إن باراغواي تتمتع بميزة لا جدال فيها إذ تمكنت من النهوض من تحت أنقاضها بدون أن تطلب أي مساعدة أجنبية للقيام بذلك. وقد ثابرت على إنكار الذات النادر وهو شيمة الأقوياء، وانتصرت. وتولت زمام أمرها بنفسها.

ولا بد هنا أن نذكر الدور الأساسي للمرأة في باراغواي في المهمة البطولية لإعادة بناء هذا البلد. ولم يكن عبثاً أن يُعترف بالمرأة في باراغواي على أنها الأكثر مجداً في أمريكا وحجر الزاوية الذي قامت عليه أمتنا.

وبخطوات ثابتة وحازمة، تواصل باراغواي تعزيز مؤسساتها واقتصادها. وبعدما كنا لعقود في عداد الأكثر فقرا في أمريكا الجنوبية، أصبحنا اليوم من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، تتمتع بمصداقية عالية في الأسواق المالية الدولية تقربنا من مستويات الاستثمار المطلوبة، مع معايير إنتاج عالية معتمدة وفقاً للمعايير الدولية، مع الشفافية، وقبل كل شيء، مع استقرار الاقتصاد الكلي الذي يبرز في جميع أنحاء العالم ويدعمه الانضباط المالي والنقدي والجهد الدائم لتحسين الإدارة العامة.

وباراغواي تقف اليوم مستعدة لأداء مهمتها التاريخية. ولهذا السبب نتكلم عن نهضة عملاق، ولكن لا نفعل ذلك بتفاخر توسعي أو مبالغ فيه بل باقتناع راسخ لشعب فخور بجذوره وتاريخه البطولي والشجاع وبثقة عميقة في مستقبله الباهر.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باراغواي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد سانتياغو بينيا بالاسيوس، رئيس جمهورية باراغواي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة دينا إرسيليا بولوارتي سيغارا، رئيسة جمهورية بيرو

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية بيرو.

اصطُحبت السيدة دينا إرسيليا بولوارتي سيغارا، رئيسة جمهورية بيرو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة دينا إرسيليا بولوارتي سيغارا، رئيسة جمهورية بيرو، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة بولوارتي سيغارا (*تكلمت بالإسبانية*): أنا من بيرو، البلد ذو التاريخ الحافل والثراء الثقافي، الذي كان مهد الحضارة في قارتنا الأمريكية، والذي توليت قيادته بحزم وشجاعة في 7 كانون الأول/ديسمبر 2022، في مواجهة انقلاب في خضم أزمة سياسية واجتماعية تمكنا من التغلب عليها في إطار دستورنا.

و اليوم، إذ يشرفني أن أكون الرئيسة الدستورية الأولى للجمهورية خلال 201 سنة من وجودها، وأن أترأس وفد بلدي إلى الجمعية العامة، فإنني ممتنة لاعتراف المجتمع الدولي بذلك.

وبيرو تبرز مرة أخرى على الساحة العالمية جنبا إلى جنب مع شعوب العالم.

أنا امرأة ريفية، اتحدث بلغة الكيشوا ولدت في أعالي جبال الأنديز في جنوب بيرو، وأقود حكومة أعادت الاستقرار والأمل، في إطار القانون وفي مواجهة التحديات الصعبة، سواء من الطبيعة أو على الساحة الدولية، إلى بلد يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية.

بادئ ذي بدء، هذه الرسالة تكريم بجدارة تستحقه النساء والفتيات والمراهقات، وخاصة نساء بيرو. وكما نقول بلغة الكيشوا، "أمانا وارمي ماكاي كاشونشو"، أقول للعالم: لا مزيد من العنف ضد المرأة.

وبيرو بلد يحترم الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الدولي. ولذلك، فإنها تعزز بنشاط التكامل في أمريكا اللاتينية وتلتزم التزاماً راسخاً بالتعاون بين البلدان. وبيرو تعزز السلام، ولتحقيق ذلك السلام، من الضروري تطبيق ميثاق الأمم المتحدة في جميع الظروف. ولذلك، نؤكد مجدداً وندافع عن مبدأ احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

وبوصفي ابنة منطقة الأنديز الجنوبية في بيرو، عرفت عن كثب المعاناة التي يسببها الفقر. لذلك، فإنني أدرك تماماً، كما أكدنا مجدداً في الإعلان السياسي الذي اعتمدناه أمس، أن

"القضاء على الفقر ... هو أكبر تحدٍ يواجهه العالم ومطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة" (A/HLPF/2023/L.1، الفقرة ٣).

وهذا هو الهدف الرئيسي لحكومتي، ولهذا السبب نحن ملتزمون بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

واليوم، في هذا المحفل، أود أن أؤكد مجدداً صوت بيرو حتى يولي المجتمع الدولي أولوية عليا للقضاء على الفقر. إنه التزام لا يمكننا ولا يجب أن نتخلى عنه. وفي بيرو، نعتمد سياسات لا لمواجهة الفقر النقدي فحسب، بل والفقر المتعدد الأبعاد أيضا، ونعززالحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية، ضمن تدابير هامة أخرى. وخلال تسعة أشهر في الإدارة، أزلنا العراقيل أمام استئناف العمل في أكثر من 100 مشروع معطل، ستوفر المياه للأخوات والإخوة في بلدي. إن الأزمات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، وتغير المناخ، والتوترات الجيوسياسية المتزايدة، والنزاعات المسلحة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ترهق شعبنا وتعيق إمكاناتنا للنمو والتنمية.

إذا استمرت هذه الاتجاهات، كما يخبرنا الأمين العام أنطونيو غوتيريش، سيظل ما يقرب من 600 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في عام 2030، ولن يحقق سوى ثلث البلدان هدف خفض مستويات الفقر الوطنية إلى النصف. لا يمكننا قبول هذا السيناريو.

لقد حان الوقت – إما أن نتقدم معاً أو ندين أنفسنا جميعا. متحدون، نكسب كل شيء: متفرقون، نخسر جميعاً.

وهذا يقودنا إلى تحد آخر. يحمل جدول أعمالنا الإنمائي شعار "مانان بيتاباس كيبابي ساكيسبا" الذي يعني في لغة الكيشوا "عدم ترك أي أحد خلف الركب". ومع ذلك، يتحرك اليوم ملايين البشر، حرفيا في بعض الأحيان، حاملين أسرهم ومقتنياتهم الضئيلة، بحثاً عن الرفاه أو لمجرد البقاء على قيد الحياة، في مواجهة الصراع والبطالة والفقر المدقع. والحالة الراهنة للتنقل البشري تتطلب تعاوناً ثنائياً وإقليمياً ومتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، ما فتئت بيرو تبذل جهوداً هائلة، ولكن لن نتمكن من تحقيق الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية إلا من خلال التعاون الدولي.

وقد بينت لنا الصحة بالفعل أنها مشكلة لا تخص القلة فحسب، بل إنها تعني الجميع. وكان بلدي من أكثر البلدان تضرراً من جائحة مرض فيروس كورونا، التي أودت بحياة أكثر من 200 000 مواطن وكشفت عن الثغرات وأوجه القصور في نظامنا الصحي. وهذا العام، واجهنا عودة ظهور أويئة حمى الضنك والحصبة وشلل الأطفال، فضلاً عن تفشي متلازمة غيلان – باريه.

لذلك، تلتزم حكومتي التزاماً راسخاً بتأمين الوصول إلى الرعاية الصحية الشاملة، المجانية والشاملة للجميع، دون استثناء. ولتحقيق ذلك، نعمل على تحسين تغطية الخطة الوطنية للقاحات وتعزيز البنية التحتية لقطاع الصحة والمعدات. وقد تمكنا من تطعيم أكثر من 1,900,000 طفل وطفلة، تتراوح أعمارهم من شهرين إلى خمس سنوات، ضد شلل الأطفال والحصبة، ونواصل العمل بلا كلل على إزالة العراقيل أمام مشاريع المستشفيات التي توقف العمل فيها بسبب اللامبالاة والفساد، وهي آفة أخرى تحدق ببلدي. إضافة إلى ذلك، جعلنا الوقاية من السرطان وعلاجه هدفاً وطنياً، ويوجد الآن في عشرين منطقة من أصل ست وعشرين في بيرو مرفق واحد على الأقل لعلاج الأورام. فالعمل ممكن عندما تتوفر الإرادة السياسية.

وفي هذه المجالات، يجب أن يكفل التعاون الدولي سلعاً وخدمات صحية جيدة في متناول الجميع، وخاصة للبلدان النامية، حيث تتسع الفجوات كثيرا. وفي بيرو، نلاحظ بقلق تزايد تدويل الشبكات الإجرامية التي يغذيها فساد الحكومات السابقة، مما قوض مصداقية المؤسسات والديمقراطية، وكان له أثره على تنمية مواطنينا ورفاههم.

لذلك، من الضروري تعزيز عملنا المشترك. ولا يمكننا أن نتخلى عن حذرنا إزاء الجريمة والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. فهذه المشاكل تؤثر علينا جميعاً ويجب أن نكون جميعا جزءاً من الحل. إن أطفالنا وأحفادنا معرضون لخطر المعاناة من الجحيم الذي ستجلبه أزمة بيئية ثلاثية، الآن ونحن ندخل عصر "الغليان العالمي"، كما وصفه الأمين العام.

إن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث هو مما يعرض وجودنا كبشر للخطر. ونحن في بيرو نواجهه بشعور بإلحاح والتصميم. وفي أوائل العام، أثرت الأمطار الغزيرة على شمال بيرو، وأعقبها اجتياح إعصار ياكو. وفي الجنوب، ألحق الجفاف والصقيع أضراراً جسيمة بالناس والزراعة والثروة الحيوانية، إضافة إلى الأمواج الشاذة المتكررة في المحيط الهادئ، مما بعوق العمليات المنتظمة لموانئ الصيد لدينا. وأخيراً، نواجه التهديد المتزايد لظاهرة النينيو الساحلية، التي سيعقبها تأثير ظاهرة النينيو العالمية.

وهناك حاجة ماسة إلى نهج عمل يتضمن تدابير وقائية. لذلك، ومن هذا المنبر السامي، أدعو إلى التضامن والتعاون الدولي. وللمرة الأولى، قامت الحكومة في بلدي بحملة عمل كبرى لمواجهة ظاهرة النينيو العالمية باستثمار بلغت قيمته 4 بلايين سول بيروفي، أي ما يعادل أكثر من بليون دولار. كما انضممنا إلى مبادرة الإنذارات المبكرة للجميع، التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة، حتى يتسنى بحلول نهاية عام 2027 حماية جميع سكان الكوكب من الظواهر الجوية. وهذا من شأنه إنقاذ العديد من الأرواح.

وبالإضافة إلى ذلك، أسمح لنفسي اليوم بأن أقترح ميثاقاً والتزاماً للتعاون والعمل الدولي من أجل إيلاء اهتمام فوري لأثر الظواهر الجوية مثل ظاهرة النينيو: ميثاق يقوم على التضامن والقدرة على الصمود والتكافل. اليوم بيرو هي التي يجب أن تواجه النينيو. وغداً، قد تكون

الطبيعة قاسية على مصير بلد آخر، لكن باتحادنا، كما نقول دائماً في بلدي، يمكننا أن نمضي قدماً. فلنجعل هذا الميثاق ميثاقاً للعالم، ميثاقاً للحياة!

لقد أحرزت البلدان النامية تقدماً في الحد من انبعاثات الكربون، لكننا ما زلنا الأكثر تضرراً من الكوارث المناخية. وفي الشهر الماضي، عقدت بلدان الأمازون الثمانية مؤتمر قمة رئاسياً، اتفقنا فيه على تدابير لحفظ الأمازون واستخدامه المستدام، ومكافحة إزالة الغابات واتخاذ إجراءات عاجلة لتجنب نقطة اللاعودة. وهناك، قدمت بيرو رؤيتها للأمازون بوجه إنساني – أقول "بوجه إنساني" لأن الأمازون، الذي يشكل 61 في المائة من سطح بيرو، ليس ملاذاً تشغله الطبيعة وحدها. فهو موطن لما يقرب من 5 ملايين بيروفي.

ولا يزال من الممكن إبقاء الزيادة في درجة الحرارة العالمية في حدود 1,5 درجة مئوية، كما اقترحنا في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، لكن سيكون من الضروري اتخاذ تدابير قوية. وسيتطلب ذلك من البلدان المتقدمة النمو لا اعتماد أهداف أكثر طموحاً لخفض الانبعاثات فحسب، ولكن أيضاً الوفاء بالتزاماتها في مجال نقل التكنولوجيا وتمويل المناخ. وبات من الضروري اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تعبئة 100 بليون دولار سنوياً تم التعهد بها للعمل المناخي في البلدان النامية، فضلاً عن إنشاء صندوق الخسائر والأضرار المتفق عليه في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وهنا، في مقر الأمم المتحدة، أود أن أبلغكم بأن الرئاسة البيروفية قدمت بالفعل مشروع اتفاق يرمي إلى حماية البيئة البحرية من التلوث بالمواد البلاستيكية.

في بلدي، يجري التحدث بـ 48 لغة من لغات الشعوب الأصلية ويعرف أكثر من 6 ملايين مواطن أنفسهم بأنهم أعضاء في إحدى الشعوب الأصلية أو السكان الأصليين في بيرو، وأكثر من 000 800 على أنهم من مواطني بيرو من أصل أفريقي. ويشكل تعزيز الممارسة الكاملة لحقوقهم تحدياً نتشاطره مع العديد من البلدان، ومهمتنا الأساسية هي مواصلة السعي إلى إدماجهم ورفاههم، وتزويدهم بخدمات جيدة وتعزيز احترام حقوقهم وثقافاتهم ولغاتهم.

وبيرو إذ توشك على الاحتفال بالمئوية الثانية لتوطيدها كجمهورية مستقلة، فإنها تجدد التزامها بمواصلة الإسهام في السلام والتنمية الدولية والعناية بالبيئة. وقد فعلنا ذلك خلال رئاستنا لجماعة دول الأنديز، ونفعل ذلك في تحالف المحيط الهادئ، وسنواصل القيام بذلك في العام المقبل بصفتنا رئيساً لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وما زلنا عازمين بشأن عملية انضمامنا إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي مشاركتنا في شراكة الأمريكتين من أجل الرخاء الاقتصادي، كما فاتحنا رابطة أمم جنوب شرق آسيا بغية أن نكون شركاء في التنمية.

لذلك أكرر دعوتي لجميع البلدان واقتصاداتها لمواصلة الاستثمار والثقة في بيرو. بيرو بلد الأمل. وفي بلدي، ننتظر شركاء لديهم قواعد واضحة وشفافة للعمل معا، ويتمتعون باستقرار وأمان قانوني، وتضخم منخفض، واحتياطيات دولية قوية، وبهدف وحيد هو العمل من أجل النمو المستدام للجميع، ولصالح أكثر الفئات ضعفاً على وجه الخصوص.

إن حكومة بيرو، وفاء منها لالتزامها بالأمم المتحدة المرتبط بتقاليدها الجمهورية، تنضم بعزم وحزم إلى الهدف العالمي المتمثل في توطيد مكافحة تغير المناخ على الصعيد العالمي والدفاع عن السلام والديمقراطية والاحترام غير المقيد لحقوق الإنسان والقانون الدولي والتنمية المستدامة والرخاء الذي تصبو إليه شعوبنا، لأنه يقوم على العدالة.

"*كوسكا إلانكاسوم، هوك سونكولاي، هوك أومالا*"، اي "فلنعمل معاً، على قلب رجل واحد، وفكر واحد، ورغبة واحدة".

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية بيرو على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطُحبت السيدة دينا إرسيليا بولوارتي سيغارا، رئيسة جمهورية بيرو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فيليب جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية موزامبيق.

اصطُحب السيد فيليب جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فيليب جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نيوسي (*تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية*): أستهل بياني بتقديم خالص تعازينا، باسم شعب موزامبيق، إلى شعبي المغرب وليبيا على المآسي التي حلت بهذين البلدين الأفريقيين الشقيقين.

وأغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن امتنان شعب موزامبيق وحكومتها للتصويت بالإجماع لصالح انتخاب موزامبيق عضواً غير دائم في مجلس الأمن. وقد مكنتنا مشاركتنا في مجلس الأمن من تشاطر تجربتنا في بناء السلام والمصالحة الوطنية، إسهاما في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

في أيلول/سبتمبر 2015، اعتمدنا في هذه القاعة ذاتها أهداف التنمية المستدامة، التي تجسد خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وكقادة، التزمنا باسم شعوبنا بالحد من الفقر في 17 مجالاً رئيسياً وإقامة عالم جديد للجميع، لا نترك فيه أحدا يتخلف عن الركب. والتقرير المرحلي الذي نظرنا فيه بالأمس في المنتدى السياسي الرفيع المستوى يبين بوضوح أن العالم ما زال يواجه أزمات مترابطة مختلفة تقوض تنفيذ خطة عام 2030. وفي الواقع، فإن أزمة جائحة مرض فيروس كورونا، والكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ والنزاعات المسلحة، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف، تجبر ملايين من البشر على الاستمرار في العيش في فقر بدون ما يكفي من الغذاء أو فرص الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية.

ولئن كان صحيحاً أن الشدائد التي أشرت إليها آنفا هي سبب تراجع التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ خطة عام 2030 منذ عام 2015، فإن السبب الرئيسي لعدم نجاح الخطة يظل متمثلا في غياب الثقة والتضامن بين من لديهم الكثير ومن لا يملكون إلا القليل أو لا يملكون شيئاً على الإطلاق. وحتى أولئك الذين لديهم الكثير، فإنهم ينفقون مواردهم بالاستثمار في منافسات يغذيها انعدام الثقة، بدلاً من بناء الثقة والتضامن.

ولذلك، أشيد بسعادة السيد دينيس فرانسيس، رئيس الجمعية العامة في دورتها الحالية على الموضوع الذي اقترحه علينا، "إعادة بناء الثقة وإحياء شعلة التضامن العالمي". وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق خطة عام 2030 بشأن التنمية المستدامة بغية تحقيق السلام والتقدم والرخاء من أجل استدامة البشرية.

سأحاول في بياني تركيز الاهتمام على السلام والأمن، ومكافحة الإرهاب، وتغير المناخ، والتحول في مجال الطاقة، والاقتصاد الأزرق، وحفظ البيئة، جنباً إلى جنب مع موضوع هذه الدورة.

فيما يتعلق بمسألة السلام والأمن، يعاني عدد من مناطق العالم، ولا سيما في أفريقيا، من حلقة مفرغة من النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار. وقد أزهقت آلاف الأرواح الغالية. وزاد عدد اللاجئين والنازحين داخليًا بأكثر من 50 في المائة في العام الماضي وحده. ورغم الجهود المتعددة الأطراف والعديد من مبادرات السلام التي اتخذها مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، تسود الحرب في أوكرانيا ومناطق أخرى وتعرّض السلام والأمن والاقتصاد العالمي للخطر.

وقد شهد بلدي، موزامبيق، دورات من النزاع المسلح، أشعلت فتيلها أحياناً قوى دخيلة على المصالح الوطنية، لكن التسوية لم تكن ممكنة إلا على أساس الحوار البناء القائم على الثقة والاحترام المتبادل. وهكذا اعتمدنا قانون اللامركزية الإقليمي الجديد الذي يجري تنفيذه الآن. وفي آب/أغسطس 2019، وقعنا اتفاق مابوتو للسلام والمصالحة الوطنية. وفي حزيران/يونيه، أغلقنا آخر معسكر للمقاومة الوطنية الموزامبيقية، وهو حزب معارض مسلح سابقا، إيذانا بانتهاء مرحلة نزع السلاح والتسريح. والمرحلة الحاسمة التالية هي إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، بما في ذلك دفع المعاشات التقاعدية، رغم أن القانون لا ينص على ذلك. وأود أن أعرب عن امتناننا، لأن هذه العملية تعتمد على دعم الأمم المتحدة والشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين الآخرين.

وفي حين نسعى إلى إنهاء فصل واحد من عملية السلام والمصالحة الوطنية، تواجه موزامبيق ظاهرة الإرهاب الشائنة، وتحديداً في مقاطعة كابو ديلغادو، في شمال البلد. وفي آذار/مارس، خلال رئاسة موزامبيق التناوبية لمجلس الأمن، أتيحت لنا الفرصة لتشاطر خبرتنا في مكافحة الإرهاب بإسهاب. وتركز استراتيجيتنا على تعزيز العمليات القتالية التي تقوم بها قوات الدفاع والأمن الموزامبيقية، بدعم أولي من الوحدة الرواندية وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق. وحققنا نجاحاً ملموساً على أرض الواقع، رغم أن الإرهابيين ما زالوا يبثون الرعب والخوف بصورة متقطعة في القرى المعزولة.

ومع تحسن السلامة والهدوء، عاد السكان بأعداد كبيرة إلى مناطقهم الأصلية واستأنفوا حياتهم الطبيعية. وهذه تجربة رائدة في الجمع بين التدخلات الثنائية والمتعددة الأطراف. وهي أيضاً مثال على المشاكل الأفريقية التي يحلها الأفارقة أنفسهم، في المقام الأول. ومع ذلك، فإن المسألة الناشئة هي الحاجة إلى تقديم دعم كبير لتلك البلدان التي تتدخل مباشرة في مكافحة الإرهاب معنا في موزامبيق بغية جعل العمليات الجارية مستدامة.

وفي هذه المرحلة، يتمثل التحدي في إعادة بناء الهياكل الأساسية وتوطيد التماسك الاجتماعي. ويجري الاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة في سياق برنامج المرونة والتنمية المتكاملة للمنطقة الشمالية، الذي يعتمد على دعم الشركاء. كما أطلقنا نداء من أجل تضامن أعضاء الأمم المتحدة، وهو عنصر آخر في استراتيجيتنا لمكافحة الإرهاب ومعالجة أوجه الهشاشة.

إن تغير المناخ يشكل الأزمة الرئيسية للبشرية في هذا القرن. وهذا ليس اكتشافاً جديداً، ولذلك فإن العديد من الخطب حول هذا الموضوع تكرر نفسها بشكل أساسي. ولعقود من الزمان، بينت الأدلة العلمية أن كوكبنا على شفا كارثة مناخية. مع ذلك، ورغم الأدلة والالتزامات التي يجري التعهد بها سنوياً في مختلف المؤتمرات المعنية بتغير المناخ، فقد تدهورت الحالة.

وكما هو الحال مع العديد من النزاعات، فإن السبب الرئيسي لأزمة المناخ هو انعدام الثقة والتضامن، إلى جانب أنانية بعض البلدان. فالبلدان الأكثر تلوثاً تستمر في إنتاج انبعاثات تسبب الاحترار العالمي وتغير المناخ. ويأتي إثراء تلك البلدان على حساب البؤس للبلدان الأخرى التي تسهم بدرجة أقل في التلوث، وهي، من قبيل الصدفة، من بين أشد البلدان فقراً. ونتيجة لذلك، أصبحت موجات الحرارة والأعاصير والفيضانات والجفاف والزلازل وارتفاع مستوى سطح البحر والحرائق الخارجة عن السيطرة وغيرها من الظواهر المتطرفة متكررة بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم.

وفي حالة موزامبيق، بسبب هشاشتها الجغرافية، يعاني البلد بشكل دوري من التأثير المدمر للكوارث الطبيعية. وأحدث الأعاصير وأكبرها، إيداي وكينيث وفريدي، قد أودى بحياة المئات وتسبب في أضرار وخسائر مكلفة للغاية تقدر قيمتها ببلايين الدولارات. وحتى الآن، تمكنا من تعويض ثلث الأضرار المسجلة فحسب. ومع ذلك، كان الدعم المقدم من شركائنا أقل بكثير من التعهدات ومن احتياجاتنا. وفي كثير من الحالات، عندما تصل هذه المساعدة، يفضل الشركاء إدارة الأموال خارج الآليات المتفق عليها مع الحكومة، مما يتسبب في حدوث تداخل في مجالات أو برامج ليس لها تأثير يذكر على المجتمعات المحلية. ونتيجة لذلك، تنفق نسبة كبيرة من الأموال على مؤتمرات بناء القدرات والمسائل البيروقراطية بدلاً من تخصيصها للأشخاص المتضررين، مما يدل مرة أخرى على انعدام الثقة والتضامن.

وكوسيلة للتخفيف من معاناة الناس، ما فتئنا نشجع الحلول المحلية من أجل توطيد نظام لإدارة الكوارث بمشاركة أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، مع التركيز على الوقاية والتكيف. وبهذه الطريقة، تمكنا من الحد من أثر الكوارث الطبيعية، وهي حقيقة نالت اعترافاً من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة.

والتحول في مجال الطاقة ضرورة عالمية تهدف إلى بناء مجتمعات أكثر مرونة واستدامة. ومع ذلك، فإننا ندعو إلى أن يكون التحول في مجال الطاقة عادلاً وأن يكون نقطة انطلاق لتمكين البلدان الفقيرة من إيجاد فرصة في تنويع مزيج الطاقة بغية توطيد قاعدتها

الاقتصادية. والتحول في مجال الطاقة يتطلب استثمارات كبيرة في مشاريع توليد الطاقة من مصادر نظيفة. ومرة أخرى، فإن معظم البلدان الصناعية مدعوة إلى إظهار قدر أكبر من التضامن من خلال زيادة صناديقها المخصصة للمناخ.

وموزامبيق نموذج إقليمي لتنوع مصفوفة الطاقة لديها، التي تشمل سدود الطاقة الكهرومائية، ولا سيما كاهورا باسا، ومحطات الطاقة الشمسية، ومحطات توليد الطاقة الريحية، في حين يجري الآن بناء سد مفاندا نكوا. وفي العام الماضي، انضمت موزامبيق إلى مجموعة البلدان المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي المسال، وهي خطوة مهمة نحو تسريع التحول في مجال الطاقة.

وتهيمن الطاقة الكهرومائية على قطاع الطاقة حاليا، بسعة 2,172 ميغاواط؛ والطاقة الشمسية بسعة 95 ميغاواط ؛ والغاز بسعة 441 ميغاواط؛ والديزل بسعة 120 ميغاواط. وتتمتع محطة تيمين للطاقة الحرارية بالقدرة على إنتاج 450 ميغاواط في الربع الأخير من عام 2024، ومع دورة نضج أطول سيكون لمحطة سد مفاندا نكوا الجديدة للطاقة الكهرومائية القدرة على إنتاج 1,500 ميغاواط بدءاً من عام 2030. وتعول موزامبيق أيضاً على تطوير الاقتصاد الأزرق لتحسين الموارد من منطقتها الاقتصادية الخالصة الواسعة على خط ساحلي يبلغ طوله 2,700 كيلومتر.

نحن أيضاً بلد لديه تشريعات بيئية قوية تتضمن اتفاقيات دولية رئيسية، بما في ذلك اتفاق باريس بشأن تغير المناخ واتفاقية حماية الأنواع المهددة بالانقراض، في جملة أمور. وفي إطار الالتزامات المحددة وطنياً، أصبحت موزامبيق في عام 2021 أول بلد أفريقي يتلقى مدفوعات من الصندوق الاستئماني للبنك الدولي لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها.

وفي العام الماضي، أطلقنا مبادرة إقليمية بشأن الإدارة المستدامة لغابة ميومبو توجت باعتماد إعلان مابوتو، الذي أيدته إحدى عشرة دولة عضواً في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتعد غابات ميومبو أكبر نظام إيكولوجي للغابات الاستوائية في العالم، حيث تسود ثلاثة أنواع وتغطي أكثر من 2,574 كيلومترا على طول حوض زامبيزي الكبير عبر ثمانية بلدان في إفريقيا. وفيما يتعلق بتلك المبادرة لحماية الطبيعة، نعول على دعم الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في حفظ غابة ميومبو، التي يمكن أن تسهم بشكل كبير في احتجاز الكربون على هذا الكوكب.

إن التحديات التي تواجهها البشرية حالياً هائلة. ومع ذلك، فإن الحلول في متناول أيدينا. ونحن القادة الحاضرون هنا، نتحمل المسؤولية التاريخية عن إنقاذ الكوكب لصالح الأجيال المقبلة. ونسلط الضوء على ثلاثة من المجالات ذات الأولوية التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة محددة بوضوح، مع مصفوفة من الحلول المحددة مسبقاً.

أولاً، نحتاج إلى تجديد إرادتنا السياسية ومضاعفة جهودنا للتعجيل بتحقيق أهداف خطة عام 2030. ولسنا بحاجة إلى تدبيج خطب تحليلية. الأهم من ذلك أن نعمل جميعاً معاً بقوة وباستخدام الموارد المتاحة.

ثانياً، علينا أن نكثف السياسات المتكاملة باتخاذ إجراءات ملموسة للقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة وحفظ الطبيعة بتمكين النساء والشباب والفئات الضعيفة الأخرى.

ثالثاً، يجب أن نعزز الشراكة الدولية وتعددية الأطراف، مع الأخذ بمنظومة الأمم المتحدة كأساس. مع ذلك، وبعد 78 عاما من إنشاء الأمم المتحدة، شهد العالم تحولات عميقة تتطلب إصلاحات عميقة.

وأختتم بياني بالدعوة إلى إنشاء نظام مالي دولي أكثر شمولاً، يسترشد بقواعد شفافة ومفيدة لأطرافه، تشارك فيه أفريقيا كشريك لديها أيضاً الكثير لتقدمه للعالم وليس فقط كمستودع يوفر السلع الرخيصة للبلدان أو الشركات الدولية المتعددة الجنسيات التي تهيمن على السوق الدولية. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحتاج إلى إحياء الثقة والاحترام المتبادل بين الدول، وهما المبدآن المقدسان في ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكننا أن نبني عالماً أفضل، عالما يسوده السلام والأمان والاستدامة، ويحقق الرفاه للجميع إلا بالثقة والاحترام المتبادلين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية موزامبيق على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد فيليب جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد لورنتينو كورتيزو كوين، رئيس جمهورية بنما

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بنما.

اصطُحب السيد لورنتينو كورتيزو كوين، رئيس جمهورية بنما، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لورنتينو كورتيزو كوين، رئيس جمهورية بنما، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كورتيزو كوين (*تكلم بالإسبانية*): يسرني أن أكون هنا في هذه الجمعية، التي تجمعنا معاً بغرض إيجاد سبل أكثر فعالية لمعالجة المشاكل الملحة للمجتمع العالمي. وجمهورية بنما، بوصفها عضواً مؤسساً للمنظمة، تؤكد مجدداً التزامها الراسخ بالبحث عن حلول تقوم على الحوار والاحترام المتبادل، مما يسهم في صون السلام والأمن الدوليين، وهما أمران أساسيان لتنمية البشرية ورفاهها.

بنما هي جسر العالم، مفترق طرق في وسط الأمريكتين حيث تتلاقى جميع الطرق، وذلك بفضل اتصالنا الجوي والبحري الاستثنائي، وهو الأفضل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلاوة على ذلك، تلتزم جمهورية بنما بالوفاء بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها الـ 17 للتنمية المستدامة، التي أدرجت مبادئها التوجيهية ضمن خطة إدارتي. وخلال 50 شهراً من الإدارة، ركزت حكومتنا على تطوير السياسات العامة التي تسمح لنا بمواجهة التحدي الهائل الذي ينتظرنا، وإرساء الأسس للحد من الفقر وعدم المساواة وإتاحة الفرصة للسكان الأقل حظاً لتحقيق الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمكنهم من العيش بكرامة.

إن التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو مسؤولية لا مفر منها تجبرنا على الانتباه إلى تفاعل السبب والنتيجة بينها. ويجب أن نسأل أنفسنا: كيف تؤثر أزمة المناخ على أهداف التنمية المستدامة الثلاثة الأولى؟ هل يمكننا حقاً أن نحقق نهاية الفقر والقضاء على الجوع وهدف الصحة والرفاه في خضم الجفاف الخطير الذي يعاني منه الكوكب والفيضانات والحرائق المدمرة التي تدمر الأسطح الشاسعة وارتفاع مستويات المحيطات؟ دعونا نفكر في استنتاجات تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الذي يحذرنا من تصاعد غير مسبوق للتغيرات في النظام المناخي يقودنا إلى حالات متطرفة تهدد صون الحياة على هذا الكوكب بشكل خطير. إن أزمة المناخ قنبلة موقوتة والوقت ينفد بالنسبة لنا جميعاً.

وقد أظهرنا التزام بنما بالوجود الإنساني بطريقة ملموسة بالقرارات التي نتخذها وما يترتب على ذلك من إجراءات. نحن بلد ذو ثروة مائية كبيرة. وسواحلنا يغسلها محيطان كبيران، مما يجعلنا ندرك بشكل خاص أهمية المياه لسكاننا وللحياة على الأرض. لقد بذلت بنما جهداً استثنائياً للحفاظ على بحارنا، وحققت هدف 30 في المائة كمنطقة محمية قبل تسع سنوات من عام 2030، بل وقمنا بزيادة مساهمتنا إلى 54 في المائة هذا العام. بنما، بدون شعارات بل بالحقائق، هي رائد أزرق. وأشير أيضا إلى أن بنما واحدة من سبع دول في العالم تم إعلانها سلبية الكربون.

أنشأنا في بنما برنامجا للحد من البصمة الكربونية مع استراتيجية وطنية للهيدروجين الأخضر ومشتقاته. وخلال إدارتنا أيضاً، فرضنا في بنما خطة طموحة للتحول في مجال الطاقة بغرض تحديد وتطوير طاقة يمكن الوصول إليها وغير ملوثة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 24 في المائة على الأقل بحلول عام 2050. وبنما من بين 15 دولة في العالم هي الأكثر تعرضاً للمخاطر المناخية والطبيعية. في الواقع، لقد سجلنا بالفعل أول حالة نزوح بسبب المناخ في أراضينا، عندما اضطر سكان جزيرة كارتي سوغتوبو إلى الانتقال بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر.

وأود أن أؤكد مجدداً، باسم جمهورية بنما، أن البنميين تولوا بنجاح تشغيل قناة بنما في عام 1999 ووسعوا قدرتها في عام 2016. وأؤكد لدول العالم أن بنما ملتزمة بالحفاظ على تشغيل القناة بطريقة آمنة وفعالة وموثوق بها وتنافسية، كما فعلنا حتى الآن.

وهنا أمام الجمعية العامة، فإن بنما، بوصفها بلداً يسهم بفعالية في حماية البيئة، تطلب من أكثر البلدان تلويثاً أن تفي بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بخفض انبعاثات غازات الدفيئة. وكما رأينا مراراً، في اجتماعات الجمعية العامة ومؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن بتغير المناخ، كيف تلتزام البلدان بإجراء تغييرات لم تتحقق فيما بعد.

وفي سياق التنمية البشرية، من الأولويات القصوى إتاحة الفرص للسكان من أجل حياة أكثر كرامة داخل بلدانهم. وبهذه الطريقة، لن يجبروا على مغادرة بلدانهم والهجرة غير النظامية، وتعريض أنفسهم لانتهاك حقوقهم الإنسانية، وفي مناسبات عديدة، فقدان حياتهم. وفي هذا الصدد، يجب معالجة مشكلة الهجرة غير النظامية على الصعيد المتعدد الأطراف، مع التشديد على احترام حقوق الإنسان وفي إطار مبادئ التضامن والمسؤولية المشتركة، بهدف حماية سلامة الحياة البشرية، بأمان وبطريقة نظامية. وتعمل بنما بنشاط، بالتعاون مع عدة بلدان في المنطقة، على تنفيذ برامج لتحسين رعاية وحماية المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون بلدنا عبر الحدود مع كولومبيا، ويعبرون غابة دارين الخطرة، وهي أكبر حديقة طبيعية في أمريكا الوسطى بأسرها.

ويبذل بلدنا جهداً هائلاً للتضامن مع أولئك المهاجرين غير النظاميين، الذين يزداد عددهم كل عام، مما يجبر بنما على تخصيص موارد كبيرة للإغاثة الإنسانية. وهذه حالة لا يمكن تحملها وغير مرغوب فيها وغير إنسانية؛ هي مأساة إنسانية من الألم والمعاناة والموت يواجهها مئات الآلاف من المهاجرين الذين يقومون بهذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر. وأكرر، هذه حالة لا يمكن تحملها – حالة نكون فيها ضحايا وليس مسؤولين. وأدعو المجتمع الدولي إلى التصدي لمشكلة الهجرة غير النظامية، بكل حجمها، التي لا تتركز اليوم في منطقة البحر الأبيض المتوسط حصراً، بل هي ذات طابع عالمي وتؤثر بشكل مباشر على البنميين في هذه المرحلة بالذات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ماكيات – سافويسي (الكونغو).

واليوم، نكرر الدعوة إلى الحوار والسلام وتعددية الأطراف، مع احترام القانون الدولي والمبادئ التي تدعمه، دون مصالح أخرى غير رفاه الشعوب. وفي العديد من الجوانب، نحن في سباق مع الزمن من أجل بقاء الإنسان، الذي هو علة وجود الهيئة العالمية التي تجمعنا والتي تعتمد على إجراءاتها الخطوات التي نتخذها نحو المستقبل، كمجتمع عالمي، إلى حد كبير.

واليوم، بصفتي رئيساً لدولة بنما، أؤكد أن بنما تريد للعالم بأسره نفس ما تريده لشعبها: السلام والرفاه والعدالة والتنمية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بنما على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد لورنتينو كورتيزو كوين، رئيس جمهورية بنما، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بولا أحمد تينوبو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد الأعلى للقوات المسلحة

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

اصطُحب السيد بولا أحمد تينوبو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بولا أحمد تينوبو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تينوبو (*تكلم بالإنكليزية*): باسم شعب نيجيريا، أهنئ السيد دينيس فرانسيس على انتخابه عن جدارة رئيساً للجمعية العامة في دورتها هذه. ونشيد بسلفه، السيد تشابا كوروشي، على قيادته القديرة للجمعية.

ونثني أيضاً على الأمين العام أنطونيو غوتيريش على سعيه إلى إيجاد حلول للتحديات المشتركة للبشرية.

هذا هو خطابي الأول أمام الجمعية العامة. واسمحوا لي أن أتكلم قليلا باسم نيجيريا، بلدي، وباسم أفريقيا، قارتي، فيما يتعلق بموضوع هذا العام. لقد صدرالكثير من الإعلانات، بيد أن مشاكلنا لا تزال قائمة. وقد أعاقت الإخفاقات في تطبيق الحوكمة الرشيدة أفريقيا، بل إن نكث الوعود والمعاملة غير العادلة والاستغلال الصريح من الخارج قد ألحق خسائر فادحة بقدرتنا على التقدم. وبالنظر إلى ذلك التاريخ الطويل، إذا كان لموضوع هذا العام أن يعني أي شيء على الإطلاق، فلا بد أن يعني شيئاً خاصاً ومميزا لأفريقيا.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، اجتمعت الدول في محاولة لإعادة بناء مجتمعاتها التي مزقتها الحرب. لقد ولد نظام عالمي جديد وأنشئت هذه الهيئة العظيمة، الأمم المتحدة، بوصفها رمزاً وحامياً لتطلعات البشرية وأسمى مثلها العليا. وارتأت الدول أن من مصلحتها الخاصة مساعدة الآخرين على الخروج من أنقاض الحرب وخرابها. وأتاحت المساعدة الكبيرة التي يعول عليها للبلدان التي أنهكتها الحرب بأن تنمو لتصبح مجتمعات قوية ومنتجة. وكانت تلك الفترة علامة بارزة على الثقة في المؤسسات العالمية والاعتقاد بأن البشرية استوعبت الدروس اللازمة للمضي قدماً في التضامن والوئام العالميين.

اليوم، ولعدة عقود، ما فتئت أفريقيا تطلب نفس المستوى من الالتزام السياسي وتخصيص الموارد الذي تميزت به خطة مارشال. ونحن ندرك أن الظروف والأسباب الكامنة وراء التحديات الاقتصادية التي تواجه أفريقيا اليوم تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي كانت سائدة في أوروبا ما بعد الحرب. ونحن لا نطلب برامج وإجراءات متطابقة. ما نسعى إليه هو التزام راسخ بنفس القدر بالشراكة. نسعى إلى تعزيز التعاون الدولي مع الدول الأفريقية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وهناك خمس نقاط مهمة أود أن أسلط الضوء عليها.

أولاً، إذا كان لموضوع هذا العام أن يكون له أي تأثير على الإطلاق، يجب على المؤسسات العالمية والدول الأخرى والجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تنظر إلى التنمية الأفريقية باعتبارها أولوية، ليس لأفريقيا فحسب، بل لمصالحها أيضا. وبسبب عوامل داخلية وخارجية طويلة الأمد، اختلت الهياكل الاقتصادية في نيجيريا وأفريقيا لتعيق التنمية والتوسع الصناعي وإيجاد فرص العمل والتوزيع العادل للثروة.

وإذا أريد لنيجيريا أن تفي بواجبها تجاه شعبها وبقية أفريقيا، يجب أن نخلق فرص العمل ونحفّز الإيمان بمستقبل أفضل لشعبنا. ونحن ندفع في هذا الاتجاه. وعلينا أيضاً أن نكون قدوة يحتذى بها، ونحن نفعل ذلك. ولتعزيز النمو الاقتصادي وثقة المستثمرين في نيجيريا، قمت بإلغاء دعم الوقود المكلف والذي يكتنفه الفساد، وتخلصت أيضاً من نظام سعر الصرف الضار في الأيام القليلة الأولى من ولايتي. وفي الطريق إصلاحات أخرى للنمو وموجهة نحو إيجاد فرص العمل.

وإنني أدرك المشقة العابرة التي يمكن أن يسببها الإصلاح. ومع ذلك، من الضروري أن نمر بهذه المرحلة من أجل إرساء أساس للنمو الدائم والاستثمار لبناء الاقتصاد الذي يستحقه شعبنا. ونرحب بالشراكات مع الذين لا يمانعون في رؤية نيجيريا وأفريقيا تضطلعان بأدوار أكبر في المجتمع العالمي. والسؤال ليس ما إذا كانت نيجيريا منفتحة أمام الأعمال التجارية. السؤال هو إلى أي مدى يبدي العالم انفتاحا حقاً لممارسة الأعمال التجارية مع نيجيريا وأفريقيا على قدم المساواة وبطريقة مفيدة للطرفين. إن الاستثمار المباشر في الصناعات الحيوية، وفتح موانئها أمام نطاق أوسع وكمية أكبر من الصادرات الأفريقية، وتخفيف عبء الديون بصورة مجدية، كلها جوانب مهمة من التعاون الذي نسعى إليه.

ثانيًا، يجب أن نؤكد أن الحكم الديمقراطي هو الضمان الأمثل للإرادة السيادية للشعب ورفاهه. من الخطأ القيام بانقلابات عسكرية، وكذلك أي ترتيب سياسي مدني مختل من شأنه إدامة الظلم. والموجة العابرة لأجزاء من أفريقيا لا تؤثر الانقلابات. بل هي مطالبة بإيجاد حلول لمشاكل دائمة. دعونا نتعمق في المشكلة.

فيما يتعلق بالنيجر، فإننا نتفاوض مع القادة العسكريين. وبصفتي رئيساً للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أسعى إلى المساعدة

على إعادة إرساء الحكم الديمقراطي بطريقة تتصدى للتحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه تلك الدولة، بما في ذلك المتطرفين العنيفين الذين يسعون إلى تأجيج عدم الاستقرار في منطقتنا. وأنا أمد يد الصداقة إلى كل من يدعمون بصدق مهمة تحقيق الحكم الديمقراطي في تلك الدولة.

وهذا يقودني إلى نقطتي الهامة الثالثة. إن منطقتنا بأسرها تخوض معركة طويلة ضد المتطرفين العنيفين. وفي خضم الاضطراب، تشكلت قناة مظلمة للاتجار اللاإنساني. على طول الطريق، كل شيء قابل للبيع. وينظر إلى الرجال والنساء والأطفال على أنهم متاع. ومع ذلك، يخاطر الآلاف عبر رمال الصحراء الساخنة وأعماق البحر الأبيض المتوسط الباردة بحثاً عن حياة أفضل. وفي الوقت نفسه، يغزو المرتزقة والمتطرفون، بأسلحتهم الفتاكة وأيديولوجياتهم الدنيئة، منطقتنا من اتجاه الشمال. وهذا الاتجار الضار يقوض السلام والاستقرار في منطقة بأكملها. ستحسِّن الدول الأفريقية اقتصاداتنا حتى لا تخاطر شعوبنا بحياتها لكي تكنس أرضيات وشوارع الدول الأخرى. وسنكرس أنفسنا أيضاً لتفكيك الجماعات المتطرفة على أرضنا. مع ذلك، ولكي يُحاصر هذا التهديد تماماً، يجب على المجتمع الدولي أن يعزز التزامه بكبح تدفق الأسلحة والأشخاص العنيفين إلى غرب أفريقيا.

والجانب الرابع المهم للثقة والتضامن على الصعيد العالمي هو تأمين المناطق الغنية بالمعادن في القارة من السرقة والصراع. وقد أصبح العديد من هذه المناطق سراديب للبؤس والاستغلال. وعانت جمهورية الكونغو الديمقراطية من هذا الحال عقودا، على الرغم من الوجود القوي للأمم المتحدة هناك. ما ذا حدث؟ إن الاقتصاد العالمي مدين لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالكثير لكنه يعطيها القليل جداً. والفوضى التي تحدث في المناطق الغنية بالموارد لا تحترم الحدود الوطنية. والسودان ومالي وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى – والقائمة تطول وتطول.

إن المشاكل تطرق أبواب نيجيريا أيضا. وبتحريض من مجرمين محليين يتطلعون إلى أن يكونوا أمراء حرب صغار، استدرجت كيانات أجنبية آلاف الأشخاص إلى الاسترقاق لاستخراج الذهب والموارد الأخرى بشكل غير قانوني. بلايين الدولارات التي قصد بها تحسين حال الأمة باتت تغذي المشاريع العنيفة الآن. وإذا تركت بدون رادع، ستهدد السلام وتعرض الأمن القومي لخطر جسيم. وبالنظر إلى مدى هذا الظلم وما ينطوي عليه من مخاطر كبيرة، يتساءل الكثير من الأفارقة عما إذا كانت هذه الظاهرة وليدة الصدفة أم أنها مقصودة. ويجب على الدول الأعضاء أن ترد بالعمل معنا لردع شركاتها ورعاياها عن نهب ثروات القارة في القرن الحادي والعشرين.

خامساً، يؤثر تغير المناخ تأثيراً شديداً على نيجيريا وأفريقيا. ويعاني شمال نيجيريا من زحف الصحراء على ما كان أرضاً صالحة للزراعة. وجنوبنا يضربه المد المتصاعد للفيضانات الساحلية والتعرية. وفي خضم ذلك، يجلب موسم الأمطار الفيضانات التي تقتل وتشرد الجموع. وإذ أتحسر على الموت في ربوع الوطن، أشعر بالأسف أيضا للخسائر الفادحة في الأرواح في المغرب وليبيا. والشعب النيجيري يساندهم.

ستكافح الدول الأفريقية تغير المناخ، لكن يجب أن تفعل ذلك بشروط منصفة وعادلة. ولتحقيق التوافق الشعبي المطلوب، يجب أن تتوافق الحملة مع الجهود الاقتصادية الشاملة. وفي نيجيريا، سنبني توافقاً سياسياً من خلال تسليط الضوء على الإجراءات العلاجية التي تعزز المنفعة الاقتصادية أيضا. والمشاريع مثل السور الأخضر لوقف زحف الصحراء، ووقف تدمير غاباتنا من خلال الإنتاج الضخم وتوزيع المواقد التي تعمل باحتراق الغاز، وتوفير فرص العمل في المشاريع المحلية لإدارة المياه والري، هي أمثلة على الجهود التي تعزز الأهداف الاقتصادية والأهداف المتعلقة بتغير المناخ على السواء. ومن شأن الجهود القارية المتعلقة بتغير المناخ أن تسجل انتصارات مهمة إذا كانت الاقتصادات الراسخة أكثر تجاوباً مع استثمارات القطاعين العام والخاص في المبادرات التفضيلية لأفريقيا. ومرة أخرى، من شأن ذلك أن يساعد كثيراً على إثبات أن التضامن العالمي حقيقي وفعال.

في الختام، اسمحوا لي أن أشدد على أن أهداف نيجيريا تتفق مع المبادئ التوجيهية لهذه الهيئة العالمية: السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. ومن نواح أساسية، كانت الطبيعة خيِّرة مع أفريقيا، منحتها

أرضاً وموارد وفبرة وشعباً مبدعاً وكادحاً. ولكن كثيراً ما كان الإنسان قاسياً مع أخيه الإنسان، وهذا التوجه المؤسف يجلب مشقة مستمرة إلى أعتاب أفريقيا. ولكي نحافظ على إيماننا بمبادئ الهيئة العالمية وبموضوع دورة الجمعية العامة لهذا العام، يجب أن ينتهي فقر الأمم. ولا بد من وضع حد لنهب موارد الدول من خلال تجاوز الشركات وشعوب الدول الأقوى. ويجب احترام إرادة الشعوب. كما يجب حماية هذا الجمال وهذا الكوكب السخي والمتسامح.

بالنسبة لأفريقيا، نحن لا نسعى إلى أن نكون أتباعا ولا أسياد. ولا نرغب في استبدال الأغلال القديمة بأخرى جديدة. وبدلاً من ذلك، نأمل في السير على أرض أفريقيا الغنية والعيش تحت سمائها الرائعة متحررين من أخطاء الماضي ومن الأعباء المرتبطة بها. نحن نرغب في مساحة للعيش في ديمقراطية مزدهرة ونابضة بالحياة لشعبنا. وسنحقق ذلك. وأقول لبقية العالم "سيروا معنا كأصدقاء وشركاء حقيقيين. أفريقيا ليست مشكلة ينبغي تجنبها ولا ينبغي الشعور بالشفقة عليها. أفريقيا ليست أقل من مفتاح مستقبل العالم".

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكررئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد الأعلى لقواتها المسلحة على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد بولا أحمد تينوبو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد الأعلى لقواتها المسلحة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد لويس لاكاييه بو، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية.

اصطُحب السيد لويس لاكاييه بو، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لويس لاكاييه بو، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لاكاييه بو (*تكلم بالإسبانية*): أوجه التحية لرئيس الجمعية العامة، وكذلك للأمين العام، ورؤساء الدول والحكومات، والوفود الرسمية وهذه المنظمة، التي عملت بجد لعقد هذه الجلسة اليوم.

واليوم مرة أخرى، جئت لأتكلم باسم بلدي. أتيت لأتكلم باسم مواطِنِيّ. نأتي إلى هذا المنتدى حيث يتوافد ممثلو أكثر من 190 بلداً لمشاركة رسائلهم. لدينا ثقافات متعددة وحكومات مختلفة ذات أيديولوجيات وأوضاع اجتماعية واقتصادية ومناخية وجغرافية مختلفة. لكن إذا كنا جميعاً قد أتينا إلى هنا، فهذا يعني أننا اتفقنا بطريقة ما، منذ عهد بعيد، على أن نسترشد ونحتمي بنفس الحقوق والالتزامات والمبادئ بموجب القانون الدولي، مع سلطة قسرية ضئيلة، وحيث لا ينطبق نفس المعيار في كثير من الأحيان على الدول الكبرى بقدر ما ينطبق على الدول الصغيرة.

نأتي مرة أخرى إلى الجمعية برؤية إيجابية ومتفائلة للبشرية، ولكن يجب ألا نتصف بالسذاجة. موضوعيا، نحن نعيش في عالم أفضل، على الرغم من أن واقعنا الحالي له بالطبع تحدياته ومخاطره. ونحن مقتنعون بأن العولمة وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي والاتصالات في الوقت الحقيقي هي أدوات تساعد على تكامل شعوبنا وتنميتها – بطبيعة الحال، إذا ما أُحسِن استخدامها. وفي هذا الصدد، هناك شعور متزايد بالمسؤولية بين قادة العالم. وقد استمعت إلى الأمين العام يؤكد على هذه المسألة في وقت سابق اليوم. نحن في عالم حيث الخطب أفعال. إذ يمكن لقائد عالمي، بكلماته ليس إلا، أن يكون لكلماته عواقب – سواء كان صراعا دولياً أو سحبا جماعيا للأرصدة من المصارف أو أي أمر آخر.

تأتي أوروغواي إلى الجمعية وهي تتمتع بديمقراطية كاملة ومستقرة واحترام كامل لمؤسساتها وقانونها، وهو تقليد تاريخي في بلدنا. وعلى الرغم من الجائحة والغزو الروسي والعوامل المناخية المختلفة، أعاد بلدنا اقتصاده إلى ما كان عليه قبل الجائحة. وتحسنت فرص العمل وانخفضت البطالة. قمنا باستثمار عام تاريخي في البنية التحتية. وتلقينا استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة وأعيد استثمار جزء كبير من تلك

الإيرادات في بلدنا، مما يدل على شعور كبير بالثقة. المالية العامة سليمة. والتضخم في أدنى مستوياته في السنوات الـ 18 الماضية. وتمكنا من خفض الضرائب، وفي الوقت نفسه، قمنا بإصلاحات كانت ملحة منذ فترة طويلة، مثل إصلاح التعليم والضمان الاجتماعي. ويمارس أبناء أوروغواي حرية ثمينة ومسؤولة للغاية.

وفي وقت سابق اليوم، عندما كنت أكتب جزءاً من خطابي، تذكرت ما قلته هنا في أيلول/سبتمبر 2021. في نهاية خطابي، قلت "إذا كان هناك درس يمكن استخلاصه من الجائحة، فهو أننا جميعا كيان واحد" (A/76/PV.6، الصفحة 23). ولنفس السبب المتمثل في أننا جميعاً كيان واحد حقا، أود اليوم أن أشير إلى الحرية الدولية المسؤولة. من الواضح أن رفاهنا كبلدان مستقلة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصالح العام. يجب أن يعرف الجميع ذلك وقبوله، وبالطبع التصرف وفقاً لذلك.

لقد أثار العديد من رؤساء الدول طويلا مسألة البيئة في هذا المحفل. وأنا أنتمي إلى بلد بدأ يطلق على نفسه اسم "أوروغواي الطبيعية" منذ سنوات بعيدة. فالطاقة المتجددة في بلدنا توفر أكثر من 90 في المائة من احتياجاتنا اليوم، في جملة أمور. وانخرطنا في حملة إعادة تشجير كبيرة. ولدينا عمليات إنتاج مستدامة، ويمكنني أن أضيف إلى قائمة طويلة تؤكد مفهوم أوروغواي الطبيعية. وبعد سنوات عديدة من الإعلانات والالتزامات، أدرك المجتمع الدولي حقًا أن الاقتصاد والبيئة يرتبطان ارتباطاً وثيقاً. وقبل بضعة أشهر، أصدرت أوروغواي سندات مستدامة تستند إلى المكافآت والعقوبات التي تعتمد على الامتثال للمعايير المحددة في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وأود أن أسترعي الانتباه هنا اليوم إلى حقيقة أننا مقتنعون بأن نظام المكافآت والعقوبات هذا بالذات ينبغي أن ينطبق على القروض الدولية، والوصول إلى الأسواق، والحصص والتعريفات، لا بهدف المعاقبة على عدم الامتثال فحسب، بل أيضاً مكافأة من لديهم عمليات صديقة للبيئة ومستدامة. وبهذه الطريقة، كما كان يحدث لنا عندما كنا أطفالاً، فإن الحوافز على التحسين ستدفع الدول بالتأكيد إلى بذل جهد أكبر يؤتي ثماره في الاقتصادات المحلية، وعلى الصعيد العالمي بالطبع.

في هذا الصدد، أود أن أشاطركم الحالة التي يمر بها بلدنا، وأنا واثق من أن بعض الدول الممثلة هنا تعاني منها أيضاً. يمكننا أن نسميها خطيئة أداء الأمور بشكل جيد. ماذا أعني بخطيئة الأداء بشكل جيد؟ لقد حقق بلدنا تنمية بشرية واقتصادية معتبرة، ولأننا بلغنا تلك المستويات، كثيراً ما نحرم من الوصول إلى نظم معينة للتعاون والمعاملة التفضيلية وبعض الصكوك ذات الأهمية البالغة للعلاقات التجارية الدولية. ومن الواضح أنني لا أريد أن أتوقف عن المشاركة بالروح التي أنشئت بها تلك الآليات، لكنني أعتقد أن علينا أن نعيد تصميمها، لأنها بطريقة ما لا تحفز البلدان على النمو وإعالة نفسها إذا فقدت إمكانية الوصول إلى تلك الظروف. أريد أن أوضح أن أوروغواي لم تأت هنا للتسول أو تقديم ادعاءات مبالغ فيها، لكن ببساطة، كما أسلفت، للمناداة بالحرية الدولية المسؤولة، نريد أن نتصرف بعدالة. وإذا أدينا الأمور بشكل جيد، ينبغي أن ينحو التعاون الدولي وفقاً لذلك. وهذا يعني تحسين الوصول إلى الفرص لا أكثر ولا أقل.

وسأختتم بياني عند هذا الحد، لأن الأعضاء قضوا يوماً طويلاً. أريد مرة أخرى هنا، كما فعلت في محافل أخرى، أن أدين بشدة الغزو الروسي لأوكرانيا وأن أعلن تضامني مع الشعب الأوكراني. كما أتفق مع الأمين العام برفع صوتي ضد الشعبوية الاستبدادية التي تفقر شعبها وتنتهك حقوق الإنسان، وبالتالي تحكم على مصير الأجيال الحالية والمقبلة.

ومرة أخرى، ربما يتعين علينا في هذا المجال أن نقول إنه اعتراف بالخطأ وإقرار بالندم، لأن عدم وجود رد فعل قوي وفعال من جانب المجتمع الدولي كثيراً ما أدى إلى تفاقم هذه الحالات أو فشل في منعها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد لويس لاكاييه بو، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بيتر بافيل، رئيس الجمهورية التشيكية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية التشيكية.

اصطُحب السيد بيتر بافيل، رئيس الجمهورية التشيكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بيتر بافيل، رئيس الجمهورية التشيكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بافل (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي سروري وفي إطار تجربتي المتواضعة أن أخاطب هذا الحضور للمرة الأولى. ويتحمل هذا المحفل مسؤولية كبيرة عن شكل مستقبل البشرية. أولاً وقبل كل شيء، أرى في خطابي هذا فرصة لتقديم رؤية لكيفية التعايش والتعاون بيننا كدول ومواطنين عالميين.

وتهدف الجمهورية التشيكية إلى القيام بدور استباقي ومسؤول داخل المجتمع العالمي. لا أحد يستطيع مواجهة التحديات العالمية الحالية بمفرده. ولذلك نؤيد بقوة الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982). نريد أن نعمل معاً على نظام متعدد الأطراف أكثر فعالية وشمولية قادر على تلبية الاحتياجات التي نواجهها. ولذلك أعلنت الجمهورية التشيكية ترشحها للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة 2032-2033.

في العام الماضي، أقدم عضو دائم في مجلس الأمن، وهو أحد الدول المؤسسة للمنظمة، على انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة. وما زال الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا يشكل انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الذي نلتزم به جميعاً.

ولبلدي تجربته الخاصة مع الحروب والتدخلات، بما في ذلك الاحتلال العسكري الذي فرضته موسكو ودام عقودا. وقد علمتنا تلك التجربة ما يعنيه متى تصنع القوة الحق. وجاء العدوان الروسي على أوكرانيا بتكلفة أعلى. وأنا شخصياً زرت أوكرانيا في نيسان/أبريل. وأتيحت لزوجتي فرصة زيارة البلد الذي مزقته الحرب قبل أسبوعين تحديدا. رأيت مسرح الجريمة المشينة في بوتشا وبوروديانكا. وجدت نفسي في إقليم دنيبرو، على بعد أميال قليلة من خط المواجهة في منطقة دمرها القتال.

إن سرد الفظائع التي ترتكبها روسيا وانتهاكات حقوق الإنسان والهجمات الشرسة ضد السكان المدنيين الأبرياء أمر شديد الوطأة على النفس. فصل الأطفال قسراً عن أسرهم، وترحيلهم لإعادة تعليمهم من أجل جعلهم ينسون ثقافتهم ومن هم؛ مدن وقرى بأكملها تُمحى دون سبب. مقابر جماعية وغرف تعذيب يختفي فيها الناس بكل بساطة. وللأسف، فإن الأدلة تحكي القصة أفضل من أي بيان. وقائمة القصص المليئة بالرعب لا حصر لها، ومع ذلك لا يمكننا أن نكتفي بالمشاهدة دون أن نحرك ساكناً.

يجب أن ينتهي ذلك. يجب أن تسحب روسيا دون قيد أو شرط جميع القوات من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. يجب مساءلة قادة روسيا عن جريمة العدوان ضد جارتها. ولذلك أيدنا إنشاء محكمة خاصة للمحاكمة عن جريمة العدوان على أوكرانيا. ومن واجبنا أن نكفل محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وإلى جانب العنف والظلم ومعاناة المدنيين، فإن كل حرب تجلب الدمار أيضاً. قد تكون إعادة إعمار أوكرانيا أكبر جهد لإعادة البناء في التاريخ الحديث. ونحن نؤيد إنشاء سجل للأضرار التي سببها الجيش الروسي وندعو جميع الدول للانضمام إلى تلك الجهود.

والجمهورية التشيكية ستدعم أوكرانيا في دفاعها العادل ما دام ذلك ضرورياً. ومنذ اليوم الأول، وقفنا إلى جانب أوكرانيا وزودنا المدافعين بالأسلحة والذخيرة. ومع اندلاع العدوان الروسي على أوكرانيا، كثفت الجمهورية التشيكية أيضاً دعمها للأصوات الروسية والبيلاروسية المؤيدة للديمقراطية، وأصبحت براغ مركزاً مهما للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان المحتاجين. ومنذ أكثر من 18 شهراً، ما انفكت

التشيك تقدم المساعدة الإنسانية إلى السكان الأوكرانيين المتضررين من الحرب. واستقبل بلدي من اللاجئين الأوكرانيين – ومعظمهم من النساء والأطفال – عددا أكبر من أي بلد آخر مقارنة بعدد سكانه.

إن ما يستحقه الشعب الأوكراني حقاً هو السلام – وليس إنهاء الأعمال العدائية فحسب، بل السلام العادل والدائم. وإذا أريد لهذا السلام أن يكون مستداماً، فلا يمكن أن يقوم على تسوية غير عادلة أو شروط يفرضها المعتدي، ولا ينبغي أن يترك آمالاً لروسيا لتحقيق طموحاتها الإمبريالية. يجب أن يكون السلام بشروط المدافع، وليس المعتدي، كما أعلن الرئيس الأوكراني زيلينسكي في وقت سابق اليوم.

يجب ألا ننسى أن الآثار الضارة للعدوان الروسي أصبحت محسوسة في جميع أنحاء العالم. إن الحصار الروسي للموانئ الأوكرانية وتدمير البنية التحتية والحبوب ما فتئ يجسد استخدام الأمن الغذائي العالمي سلاحاً بأكثر الطرق تهوراً واستهتاراً. واسمحوا لي أن أقول بوضوح شديد. إن أمن أوكرانيا هو أمننا – من أفريقيا إلى أوروبا إلى أمريكا اللاتينية إلى آسيا. أدعو قادة العالم الحر إلى الحفاظ على وحدتهم ودعمهم لأوكرانيا.

إن التهديدات التي نواجهها عالمية ومترابطة. وبسبب روسيا وحفنة من البلدان الأخرى، أصبح عالمنا أكثر خطورة ووعورة. وبدلاً من تنمية الأمن على أساس تعاوني، كان علينا أن نبني جيوشنا. وبدلاً من تعزيز برامج التماسك الاجتماعي والتغلب على انعدام الأمن الاقتصادي، يتعين علينا تعزيز ميزانياتنا الدفاعية. إن أولئك الذين يعترضون على القواعد الدولية يقودون عجلة الأمن العالمي مرة أخرى نحو المواجهة، عاجلاً أم آجلاً وعلى حسابنا جميعاً. إن تهديدات روسيا المتهورة باستخدام الأسلحة النووية، وسياسة الإكراه والتخويف التي تنتهجها، تمثل تهديداً لتوازن وسلامة نظام عدم الانتشار برمته. والإعلان عن نشر أسلحة نووية في بيلاروس يشكل تصعيداً غير مسؤول آخر تدينه جمهورية التشيك بأشد العبارات. ومما يؤسف له، أن بصمات روسيا يمكن العثور عليها في العديد من الأزمات الحالية الأخرى.

إن الأزمات الأمنية والإنسانية والسياسية التي تتكشف فصولها في منطقة الساحل أكثر من مقلقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يسعى لإيجاد طريقة لإنهاء سلسلة الانقلابات العسكرية وضمان العودة إلى النظام الدستوري. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للبلدان أن تحمي نفسها بفعالية من الإرهاب. إنها الطريقة الوحيدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمس الحاجة إليها ويدعو إليها الأفارقة.

لا تزال المنطقة عرضة للعديد من المخاطر السياسية والاقتصادية والمناخية. فاستقرارها وأمنها وازدهارها على المدى الطويل هي أمور حاسمة. ويجب أن نعرض شراكات عملية حقيقية. وتتظاهر بعض البلدان بأنها مستعدة للمساعدة. وهي في الواقع تخلق تبعيات اقتصادية وسياسية. وهذا يقوض الاستقرار على المدى الطويل ويتلاعب بالإرادة الحرة للناس من خلال نشر الأكاذيب والمعلومات المضللة.

في آسيا والمحيط الهادئ، تعد جمهورية التشيك حليفاً وشريكاً فعالاً وموثوقاً به. ويجب أن تظل كلمة "تعاون" كلمة أساسية في جهودنا المشتركة في المنطقة. إننا نشجب الأعمال العسكرية التي تقوم بها الصين، والتي تزيد من حدة التوتر في مضيق تايوان، ونشجب أعمالها غير الودية ضد الشركاء في بحر الصين الجنوبي. يجب حل أي نزاع أو قضية قابلة للتمدد بالوسائل السلمية. فأي نزاع مسلح محتمل في المنطقة ستكون له عواقب سلبية على العالم بأسره.

وفي كوريا الشمالية وإيران، فإن التصعيد المتهور لأنشطة القذائف النووية أو القذائف التسيارية العابرة للقارات، مقترناً بانعدام الشفافية، يهدد الأمن الدولي والإقليمي. وينطبق الأمر ذاته على أي دعم مادي للعدوان العسكري الروسي في أوكرانيا. ومن الواضح أن هذه الإمدادات لا تؤدي إلا إلى تفاقم معاناة السكان المدنيين الأوكرانيين.

لا يزال الشرق الأوسط من بين أكثر مناطق العالم تقلباً، ويقلقله انتشار النزاعات والإرهاب والعنف الطائفي. إن الجهود المبذولة لتطبيع العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب هي خطوات إيجابية نحو الاستقرار والسلام في المنطقة.

إن جهودنا لصون السلم والأمن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتنا على تعزيز رفاه الإنسان والتنمية المستدامة لمجتمعاتنا. وقد يتساءل المرء كيف يمكن لبلد يزيد عدد سكانه عن 10 ملايين نسمة أن يسهم في

تحقيق الطموحات العالمية. وبالنظر إلى تجربتنا الوطنية مع القمع، فالحقوق والحريات الأساسية متجذرة في نظام قيمنا وسياستنا الخارجية. وتسعى التشيك جاهدة إلى اتباع سياسة نشطة لحقوق الإنسان والديمقراطية. ونحن من المؤيدين بقوة للآليات الدولية لحقوق الإنسان. وفي الوقت الحالي، نحن فخورون بتولي رئاسة مجلس حقوق الإنسان. ويتعين علينا أكثر من أي وقت مضى أن ندعم حرية وسائل الإعلام للتمكين من الوصول إلى المعلومات المستقلة والواقعية. وبدون ذلك، يمكن أن تكون الغلبة للمعلومات المضللة والدعاية.

لقد بعث مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة أمس برسالة قوية من الإلحاح والتصميم. إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي وعد للأجيال الحالية والمقبلة، وعلينا الوفاء به. وهناك حاجة ملحة إلى إبراز الصلة بين السلام والأمن والمناخ والتنمية، من ناحية، وحقوق الإنسان والعدالة والمؤسسات القوية من ناحية أخرى. وفي أحدث مؤشر لأهداف التنمية المستدامة، صُنفت التشيك على أنها ثامن أكثر البلدان تقدماً في تنفيذ خطة عام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة، ومع ذلك فإننا أيضاً نواجه العديد من التحديات ويجب أن نضاعف جهودنا.

لا يزال تغير المناخ يشكل التهديد الوحيد الأكثر تدميراً لوجود البشرية جمعاء ورفاهها في الحاضر والمستقبل. فهو يهدد حياتنا وسبل عيشنا وأمننا الغذائي وازدهارنا، ويهدد في نهاية المطاف السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. تولي التشيك قدراً كبيراً من الاهتمام لهذه القضية. وليس من قبيل المصادفة أننا في ظل الرئاسة التشيكية لمجلس الاتحاد الأوروبي في العام الماضي قد فرغنا من إعداد تشريع بالغ الأهمية يوضح الطريق نحو التحول الأخضر لصناعتنا.

بعد ثلاثين عاماً من نهاية الحرب الباردة، نشهد جهود الأنظمة الاستبدادية الرامية إلى إعادة تعريف المبادئ الأساسية للنظام المتعدد الأطراف. وتستخدم الجهات الفاعلة الخبيثة الفضاء الإلكتروني والمعلومات المضللة والأدوات الاقتصادية والسياسية وغيرها لتعطيل العمليات الديمقراطية وتقويض مؤسساتنا وإضعاف أمننا. إن التحديات التي نواجهها اليوم كبيرة ومن الواضح أن العمل الجماعي وحده هو الذي يمكن أن يضمن مستقبلاً آمنا ومزدهرا للجميع. وفي هذا الصدد، تدرك جمهورية التشيك مسؤوليتها العالمية وتظل ملتزمة بضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. وأنا شخصياً ألتزم بالعمل مع المجتمع الدولي لإنجاز المهام العاجلة التي يجب القيام بها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية التشيكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد بيتر بافيل، رئيس الجمهورية التشيكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سورانغيل س. ويبس الابن، رئيس جمهورية بالاو

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بالاو.

اصطُحب السيد سورانغيل س. ويبس الابن، رئيس جمهورية بالاو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سورانغيل س. ويبس الابن، رئيس جمهورية بالاو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ويبس (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ الرئيس فرانسيس على انتخابه. وبصفته من الرفقاء سكان الجزر فهو على دراية جيدة بالتحديات المشتركة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، من المرونة الاقتصادية وتغير المناخ إلى التمويل والأمن. ونتطلع جميعاً إلى العمل معه خلال العام المقبل لمواجهة هذه التحديات.

ونشكر الأمين العام غوتيريش مرة أخرى على جهوده الدؤوبة ودعوته إلى عالم أكثر أمناً وازدهاراً واستدامة، وهو هدفنا الأسمى وما يجمعنا اليوم.

إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي دعوة عالمية للعمل. وبوصف بالاو دولة جزرية صغيرة نامية فإنها تواجه تحديات اقتصادية تتعلق بقلة عدد سكاننا. نحن عرضة لتغير المناخ. ونكافح مع ارتفاع تكلفة الأغذية والسلع المستوردة، ونواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية بسبب موقعنا البعيد. وتبرز هذه القضايا المشتركة التحديات الفريدة

التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في سعينا إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق حياة أفضل لشعوبنا.

إن بالاو، شأنها شأن الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، تعمل على بناء اقتصاد متنوع ومرن. ونتطلع إلى العالم الرقمي، الذي لا يعتمد على مساحة الأراضي ولكن على تصميمنا على النجاح. وهذا المنظور الجديد ناتج عن درس قاس تعلمناه عندما بدأت الضربات تنهال قبل حوالي سبع سنوات. ففي عام 2016 شهد اقتصاد بالاو، الذي يعتمد بشكل كبير على السياحة، تراجعاً كبيراً. وفي عام واحد، فقدنا 13 في المائة من سياحتنا. وبحلول عام 2019، انخفضت الأرقام أكثر بنسبة 47 في المائة. وفي الواقع، عندما تفشى مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في عام 2021 انخفض هذا العدد إلى 400 3 زائر فقط، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 98 في المائة عن أرقام عام 2015.

أشاطركم هذه الأرقام لإبراز قابليتنا للتأثر بالعوامل الخارجية وأثرها البالغ على اقتصادنا الوطني. إن بالاو، التي تعاني أصلا من انخفاض السياحة، قد تضررت بشدة من تأخير السلع الناجم عن الجائحة على نطاق العالم. فلقد أغلقت المصانع أبوابها وأدت التحديات اللوجستية إلى تأخير تسليم المعدات والإمدادات. وارتفعت الأسعار. وأدى غزو روسيا لأوكرانيا إلى تفاقم الوضع، مما تسبب في ارتفاع أسعار الغاز.

ويؤكد الانكماش الاقتصادي الذي مرت به بالاو ترابط مجتمعنا العالمي. إذا كانت التحديات السياحية ومرض فيروس كورونا هي الضربة المزدوجة، فإن التكلفة المتضخمة للسلع كان من الممكن أن تكون الضربة القاضية. ولحسن حظنا، حصلنا على مساعدة ودعم الشركاء. لقد كان لغزو روسيا لأوكرانيا، رغم أنها بعيدة جغرافياً، تأثير مضاعف أدى إلى تضخم الأسعار في بالاو. وهذه الحالة تثير قضية أهمية الأمن وكيف يمكن لنزاع أن يكون مزعزعاً لاستقرار النظام العالمي.

هناك اليوم مواطنون في بالاو قد نجوا من حرب لم تكن حربهم حتى يعانوا من الآثار الممتدة لحرب أخرى. والأحداث الجارية هي تذكير قوي بالحاجة الملحة إلى السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم. إننا ندين بشكل قاطع غزو روسيا لأوكرانيا وندعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية. وبالمثل، نحث الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية في مضيق تايوان على ممارسة ضبط النفس والسعي إلى الوصول إلى حل سلمي من أجل تخفيف حدة التوترات. إن رفاه وازدهار الدول واقتصاداتها يرتبطان ارتباطاً جوهرياً بالسلم والاستقرار العالميين.

لقد كنا نسعى جاهدين على مدى العامين الماضيين لبناء اقتصاد مرن وسط ضغوط خارجية. والتحدي الكبير كان يتمثل في الهجرة إلى الخارج. فمنذ عام 1994، عندما حصلنا على استقلالنا، غادر قرابة نصف سكاننا بحثاً عن فرص جديدة خارج شواطئنا. ولم تؤد هجرة الأدمغة هذه إلى خفض القدرة المحلية فحسب، بل أعاقت النمو أيضاً. ونحن ممتنون للدول الشريكة، بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان وتايوان وأستراليا وغيرها، التي تقدم المساعدة والتدريب للمساعدة في بناء القدرات وصقل مهارات السكان المحليين أيضاً. وتشجعنا أيضا المناقشات الرامية إلى تشجيع الاستثمارات الاقتصادية التي يمكن أن توفر فرص عمل يمكن أن تساعد في الحد من الهجرة إلى الخارج وتعزيز النمو الاقتصادي.

إن تغير المناخ هو أكبر تحد لتقدمنا نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتتجلى آثاره في مناطقنا الساحلية، وأراضينا الزراعية، ومواردنا البحرية، وتراثنا الثقافي، والأهم من ذلك سبل عيشنا. والمساعدة في التخفيف من تلك الآثار والتكيف معها أمر حاسم لاستمرار تقدمنا وبقائنا. لقد كنت في شبابي أصطاد السمك بالرمح مع والدي على الشعاب المرجانية، وذلك للمساعدة في إعاشة عائلتنا. وكانت هناك جزيرة واحدة نائية في المياه الجنوبية كنا نذهب إليها. كانت تزخر بالطيور والسلاحف والأسماك والمحار. وقد زرت مؤخرا تلك الجزيرة مرة أخرى مع أطفالي، وشاهدت السلاحف تضع بيضها. لقد تضاءل حجم الجزيرة بمقدار الثلثين بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. وللأسف، كان نصف بيض السلاحف الذي وضعته في تلك الليلة في منطقة المد والجزر ومن غير المرجح أن ينجو. هذا الواقع الموجع للقلوب يعكس صورة مصير أوطاننا وثقافاتنا إذا فشلنا في اتخاذ إجراء حاسم.

إننا نوجه نداءً عاجلاً إلى دول مجموعة العشرين، المسؤولة عن 80 في المائة من انبعاثات الكربون العالمية، للوفاء بالتزاماتها تجاه اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والحد من الاحترار إلى 1,5 درجة مئوية. إن هذا أمر بالغ الأهمية للتخفيف من آثار تغير المناخ مثل اختفاء الجزر وبيض السلاحف غير المفقوس. إن دول مجموعة العشرين، بوصفها مصدرا رئيسيا للانبعاثات، عليها دور حاسم في الحد من الانبعاثات وقيادة المسيرة نحو التنمية المستدامة. ونحث الأمم المتحدة على تبسيط وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من المجتمعات الضعيفة إلى الصناديق المتعددة الأطراف، مما يعزز الانتقال بشكل أسرع. وندعو المجتمع الدولي إلى العمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية لزيادة فرص الحصول على التمويل المناخي. ونعتقد أن الوقت قد حان لنغير المقاييس التي نستخدمها لتحديد كيفية وصولنا إلى هذه الأموال باستخدام مؤشر أفضل للضعف المتعدد الأوجه.

ومع ذلك، يجب أن نكفل تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها هنا وعدم نسيانها. لدينا قول مأثور في بالاو، وهو "دعونا لا نكون مثل الرغوة التي تعلو أمواج المحيط، وتنجرف دون أن تستقر". ويشير هذا المثل البالاوي إلى الاجتماعات التي يقال فيها الكثير ولكن لا يُتخذ أي إجراء بعدها.

ورغم هذه التحديات إلا أننا نقدر التقدم المحرز. لقد كان المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقود في غلاسكو والمؤتمر السابع والعشرون في شرم الشيخ مؤتمرين ناجحين، مما أدى إلى سياسات محلية خضراء في بعض أكبر الاقتصادات في العالم. ونحن نقدر دعم الدول التي تعارض التعدين في أعماق البحار وتفرض وقفاً اختيارياً عليه. يجادل المؤيدون بأن معادن قاع البحر تساعد في الانتقال المتجدد، ولكن الحقيقة هي أننا نفتقر إلى المعرفة بشأن التأثيرات المحتملة على النظم الإيكولوجية تحت الماء التي يمكن أن يحدثها هذا النشاط المدمر. ونعلم أن تعكير صفو قاع المحيط يمكن أن يطلق ثاني أكسيد الكربون المخزن، مما يؤدي إلى انتكاسة مباشرة لجهودنا الرامية إلى مكافحة تغير المناخ. إننا ندعو إلى وقف اختياري عالمي للتعدين في أعماق البحار، مع التقيد بالمبدأ الوقائي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ومن الناحية الإيجابية، ستوقع بالاو غداً على الصك الدولي الملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. إن المشاركة العالمية أمر حاسم، لا سيما من جانب البلدان المتقدمة النمو التي يمكن أن توفر وسائل التنفيذ وتشارك في أنشطة خارج نطاق الولاية الوطنية. وتعبر هذه المناسبة عن اصطفاف عالمي في حماية التنوع البيولوجي في أعالي البحار.

وتغتنم بالاو هذه الفرصة أيضا لتأييد دعوة رئيس الولايات المتحدة جوزيف بايدن إلى إصلاح مجلس الأمن. فنحن نرى أن هذا الإصلاح من شأنه أن يقدم منظورات جديدة ويتيح لدول مثل اليابان مقعداً دائماً في المجلس، الذي شهد تغييرا محدوداً منذ إنشائه في عام 1945. ونقترح أيضا النظر في إلغاء صلاحيات حق النقض، التي يمكن أن تعرقل عمل الأمم المتحدة الفعال. إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المقبل في عام 2024 والذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة في عام 2025 يتيحان فرصاً مناسبة لإظهار التقدم المحرز في مجلس الأمن.

كما ندعو إلى التغيير فيما يتعلق بجمهورية الصين في تايوان، التي استُبعدت ظلماً من عمليات الأمم المتحدة رغم قيادتها المتميزة وحلولها المبتكرة. لقد تعاونت تايوان مع بالاو في قضايا حيوية مثل السياحة والزراعة وحفظ المحيطات والمناخ والمساواة بين الجنسين والتعليم والابتكار. نحث الأمم المتحدة على السماح بالمشاركة المجدية لتايوان في الوكالات والعمليات المتخصصة الحاسمة مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. إن شعب تايوان البالغ تعداده 23 مليون نسمة لديه الكثير ليقدمه للعالم. ويؤكد ميثاق الأمم المتحدة على المساواة في الحقوق بين جميع الشعوب والأمم. نحث الأمم المتحدة على إعلاء هذه الرؤية بالسماح لتايوان بالمشاركة والمساهمة.

إن عالمنا واقع تحت الحصار بسبب الحروب وتغير المناخ، وهي تهديدات تقوض التنمية المستدامة ودفعت بالكثيرين إلى الفقر. والأزمة الأوكرانية مثال على ذلك، حيث تُزهق الأرواح وتُدمر الممتلكات وتتعطل الإمدادات الأساسية. هذه الأزمات ليست أخطاراً بعيدة بل حقائق قاسية تؤثر على الملايين، بمن فيهم سكان جزر المحيط الهادئ. يجب أن نعمل الآن لتحسين الحياة في شتى أنحاء محيطنا المشترك وفي عالمنا.

قصة تيبانغ البالاوية تعلمنا قوة الوحدة. لقد ذهب تيبانغ وأصدقاؤه إلى الغابة لإسقاط شجرة كبيرة، من أجل أن ينحتوا منها زورقاً. ولسوء الحظ، انتهى جذعها في مستنقع القلقاس. تيبانغ، الذي لم يستطع نقل الجذع، ذهب إلى المنزل لاستشارة والده، الذي أعطاه شعاراً يهتف به. عاد مع جميع أصدقائه، وهتفوا معاً "إكامو!" أو "يمكنها أن تتحرك!". بدأوا يسحبون معا في وقت واحد، مما سمح بسحب الجذع من المستنقع إلى الشاطئ ليتم نحته في شكل زورق. ومثلما حرك تيبانغ وأصدقاؤه الجذع، يمكننا أيضاً تحريك الجبال إذا تحدثنا وعملنا معاً. قد تكون مهمتنا شاقة، لكن تذكروا: "إكامو!". يمكننا الانتقال إلى مستقبل مستدام يستطيع فيه أحفادنا أن يتنفسوا هواء نقياً وأن يسبحوا في بحار نقية وأن يعيشوا في سلام ورخاء.

لذلك دعونا نرفع أصواتنا معاً ونردد "إكامو!". دعونا ننقل هذا العالم نحو غد أفضل. نحن أقوى معاً. ومعاً يمكننا ضمان وجود كوكب مزدهر للأجيال القادمة. فلنغتنم هذه اللحظة بوحدة وتصميم. دعونا نتحد من أجل غد أفضل، لأننا معاً نستطيع أن نتحرك. فنحن أقوى معاً.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بالاو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد سورانغيل س. ويبس الابن، رئيس جمهورية بالاو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السنغال.

اصطُحب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سال (*تكلم بالفرنسية*): باسم السنغال، أتمنى للرئيس دينيس فرانسيس كل النجاح في رئاسة أعمال الجمعية العامة. وأشكر سلفه وأجدد دعمنا للأمين العام في ممارسة مهامه في خدمة المنظمة.

منذ دورتنا الأخيرة لم تتحسن حالة العالم. بالنسبة لملايين الناس، لا تزال الحياة اليومية تتسم بالخوف والعنف والفقر وعدم المساواة. ولا تزال بلدان عديدة تعاني من التأثير الاقتصادي والاجتماعي لجائحة مرض فيروس كورونا. لقد وصل الاحترار العالمي إلى مستويات غير مسبوقة. وتذكرنا مأساة الهجرة غير النظامية بالحاجة إلى تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ومواصلة الكفاح بلا هوادة ضد الشبكات الإجرامية التي تنظم الاتجار غير المشروع بالبشر. إن الحروب الشديدة الضراوة تعرض البشرية لخطر كارثة كبرى. وفي أفريقيا، لا يزال تجدد الانقلابات مسألة تثير قلقاً بالغاً. وتكرر السنغال إدانتها القوية لأي شكل من أشكال التغيير غير الدستوري للحكومات.

إن حالة الطوارئ الآن هي أيضا الإرهاب، والذي لا يزال يتغلغل في أفريقيا، وبدون رد فعل مناسب من مجلس الأمن. وقد حذرت السنغال، في مناسبات عديدة، لا سيما خلال ولايتها في المجلس في عامي 2016 و 2017، من عدم فعالية عمليات حفظ السلام في أفريقيا، التي بالكاد تستطيع ولاياتها ومعداتها مواجهة طبيعة الأوضاع. لا يوجد سلام لحفظه حيث يتعين استعادته بمحاربة الجماعات المسلحة التي تنهب وتذبح السكان الأبرياء بشكل يومي، وتحتل أقاليم بأكملها، وتهدد الدول في وجودها ذاته. والتجارب المضطربة لبعثتين حاليتين للسلام في أفريقيا مفيدة في هذا الصدد. وبالتالي، تدعو السنغال مرة أخرى مجلس الأمن إلى الاضطلاع الكامل بمسؤولياته في مكافحة

الإرهاب في أفريقيا بموجب آلية الأمن الجماعي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وبنفس الروح، ندعو إلى وقف التصعيد وإلى التسوية السلمية للحرب في أوكرانيا.

ونؤكد مجدداً دعمنا لحق الشعب الفلسطيني في دولة تتوفر لها مقومات البقاء، وتتعايش بسلام مع دولة إسرائيل، كل داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

يذكرنا موضوع هذه الدورة بأن الأساس المثالي لتعددية الأطراف هو إقامة وتعزيز علاقات الثقة والدعم والشمول بين البلدان. وتقدر السنغال الخدمات القيمة التي تقدمها الأمم المتحدة ومنظومات بريتون وودز إلى البلدان الأعضاء منذ قرابة 80 عاماً، ولكننا نعلم جميعاً أن الزمن قد عفا على النظام المتعدد الأطراف، الذي هو إرث من الماضي الغابر.

مع ذلك، وكما حذر الأمين العام أنطونيو غوتيريش عن حق، فإن النظام الذي يستمر في تجاهل واقع عصره واحتياجات أكثر من ثلاثة أرباع بلدانه الأعضاء يزيد من حدة أوجه عدم المساواة، ويولد ظروفا تتحداه وتتسبب في خطر تجزئته. فإذا أردنا أن نتجنب هذا التفسخ، تملي الحكمة علينا إصلاح الحوكمة السياسية والاقتصادية والمالية العالمية لجعلها أكثر تمثيلاً للتنوع وبالتالي تعزيز شرعيتها. ويمكننا أن نحقق ذلك إذا تحلينا بالإرادة السياسية اللازمة.

لقد أبدت مجموعة العشرين هذه الإرادة السياسية بقبولها الاتحاد الأفريقي عضواً كامل العضوية. أشكر بحرارة أعضاء مجموعة العشرين على تأييدهم بالإجماع لهذه المبادرة، والتي طرحتها السنغال خلال رئاستها الحالية للاتحاد الأفريقي. ونأمل أن يحذو مجلس الأمن ومؤسسات بريتون وودز حذو مجموعة العشرين في مثال الإدماج هذا الذي قدمته، وذلك من أجل تعددية أطراف أكثر تمثيلاً لمصالح جميع أعضائها.

وبالمثل، تظل السنغال ملتزمة برؤية العلاقات الدولية السلمية القائمة على المساواة في الكرامة بين الشعوب والثقافات والحضارات. وقد أعرب الرئيس ليوبولد سيدار سنغور عن هذه الرؤية في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1961، بعد عام من حصول بلدنا على استقلاله، بهذه الكلمات:

”لا توجد حضارة معينة ... يمكن فرضها بدون أن ينتفض معظم البشر ضدها“ (A/PV.1045، الفقرة 17).

بعد مرور 62 عاماً، يظل موقفنا كما هو. بين الشعوب الحرة، التي يتنوع تاريخها وواقعها الاجتماعي والثقافي، لا يمكن أن تكون هناك شرعية تسمح للبعض بتحديد وفرض طريقة واحدة للعيش على الجميع، بوصفها نوعا من الملابس الحضارية الجاهزة. ما يصلح للبعض قد لا يصلح بالضرورة للآخرين. يمكننا معاً ممارسة قيمنا المشتركة، ولكن معاً يجب أن نحترم اختلافاتنا. وهذا، بالنسبة للسنغال، هو ما يجب أن يؤسس لعالمية متجددة وأكثر انفتاحاً وفعالية في التصدي لتحديات عصرنا.

من بين هذه التحديات حالة الطوارئ المناخية. وفي حين أن الظواهر المتطرفة آخذة في الازدياد، تظل السنغال ملتزمة بتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وهكذا، وبفضل سياستنا الاستباقية بشأن مزيج الطاقة، تمثل الطاقات المتجددة الآن 31 في المائة من قدرتنا الكهربائية القائمة. وبتوقيع اتفاقنا للشراكة من أجل انتقال عادل في مجال الطاقة في حزيران/يونيه الماضي، نهدف إلى زيادة هذا المعدل إلى 40 في المائة بحلول عام 2030. أشكر البلدان الشريكة من مجموعة السبعة التي تدعمنا في جمع 2,5 بليون يورو على مدى فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، بدءاً من عام 2023، بهدف تمويل مشاريعنا في إطار الشراكة.

وفي الوقت نفسه، نواصل بناء بنية تحتية منخفضة الكربون ومقاومة للمناخ، بما في ذلك مشروعان لأنظمة للنقل الجماعي: قطار سريع إقليمي وخط حافلات نقل سريع، وكلاهما كهربائي. ومع تنفيذ المشاريع الوطنية والقارية، مثل السور الأخضر العظيم، تلتزم بلداننا التزاما واضحا بالعمل المناخي، وذلك في حدود إمكانياتها. وتظل الحقيقة هي أن المشاريع الخضراء في أفريقيا تُمول في معظمها عن

طريق اللجوء إلى الدين التجاري، في حين ينبغي دعمها من خلال حشد الـ 100 بليون دولار سنوياً المتفق عليها في المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2009 بغية تمويل العمل المناخي.

إن العدالة المناخية تتطلب ألا يكون مصير القارة التي تساهم بأقل من 4 في المائة من الانبعاثات لكنها تعاني أكثر من غيرها هو الوقوع في الديون من أجل إصلاح ومنع أضرار هي ليست مسؤولة عنها. وتؤيد السنغال انتقالاً عادلاً ومنصفاً في مجال الطاقة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لبلداننا، بما في ذلك حصول الجميع على الكهرباء، التي لا يزال أكثر من 600 مليون أفريقي محرومين منها. وبالتالي، إذا أردنا أن يكون المؤتمر الثامن والعشرون للأطراف مكاناً لوعود يتم الوفاء بها فلنكفل أن يكون التمويل المعلن متاحاً ويمكن الوصول إليه وفقاً لإجراءات وشروط مبسطة وشفافة.

ستجري السنغال انتخاباتها الرئاسية في 25 شباط/فبراير 2024. وعلى غرار الانتخابات السابقة، ستكون انتخابات ديمقراطية وحرة وشفافة، وفي 2 نيسان/أبريل سأسلم السلطة إلى خلفي بعد 12 عاماً في قيادة بلدنا. وأود أن أشكر الدول الأعضاء في منظمتنا على صداقتها وتعاونها. لقد كان شرفاً عظيماً لي أن أمثل صوت السنغال وأن أقيم صداقات وأحافظ عليها في مجتمع الأمم هذا حيث تتضافر جهودنا المشتركة نحو تحقيق غاياتنا المشتركة.

وأود أن أعرب باسم الشعب السنغالي عن امتناني لجميع زملائي وأن أطلب منهم الترحيب بخلفي بنفس الصداقة والتقدير. وسأحافظ على نفس مشاعر الصداقة الودية والتقدير للجميع. وأنا واثق من أن خلفي، وبروح التقاليد السنغالية القائمة على الانفتاح والحوار، سيكون مخلصاً لعلاقات الصداقة القائمة على الثقة التي توحد بلدنا وجميع أعضاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السنغال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند 8 من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة عامة

خطاب السيد أولاف شولتس، مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية.

اصطُحب السيد أولاف شولتس، مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): يسرني كثيراً أن أرحب بفخامة السيد أولاف شولتس، مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد شولتس (ألمانيا) (*تكلم بالألمانية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية*): قبل 50 عاما في هذا اليوم تقريباً، انضمت دولتان ألمانيتان إلى الأمم المتحدة: جمهورية ألمانيا الديمقراطية آنذاك، بوصفها العضو الـ 133، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، بوصفها العضو الـ 134. وتكتسي تلك الخطوة أهمية كبيرة بالنسبة لنا نحن الألمان حتى يومنا هذا، وذلك لأن عضوية الأمم المتحدة قد مكنت بلدي – المحرض على ارتكاب جرائم فظيعة ومروعة – من العودة إلى أسرة الدول المحبة للسلام. فنحن ممتنون جداً لتلك الفرصة.

لم تكن تلك العودة خالية من المتطلبات. فقد سبق انضمام الدولتين الألمانيتين سياسة انفراج متبصرة. وكان الهدف، كما قال سلفي – المستشار الاتحادي الحائز على جائزة نوبل للسلام فيلي براندت – هنا في نيويورك قبل 50 عاما، هو "رأب الصدوع التي خلفتها الحرب الباردة" (A/PV.2128، الفقرة 9). وهناك ثلاثة أشياء أساسية لذلك.

الأول هو الالتزام الواضح للدولتين الألمانيتين بحل النزاعات بدون استخدام القوة. وقد نصت على ذلك "المعاهدة الأساسية" بين بون وبرلين الشرقية، وكذلك المعاهدات التي أبرمتها جمهورية ألمانيا الاتحادية مع جيرانها الشرقيين.

وكان الشرط الثاني هو التخلي عن أي شكل من أشكال التحريف من خلال الاعتراف بحدود ألمانيا الجديدة، التي رُسمت بعد الحرب العالمية الثانية، باعتبارها حدوداً مقدسة. وفي ذلك الوقت، كان الكثير من الناس في ألمانيا الغربية يعارضون ذلك. وبالنظر إلى الوراء، ثبت أنه كان القرار الصحيح.

أخيراً، كان الشرط الثالث هو سياسة خارجية لا تتجاهل حقائق الحرب الباردة، وتظل في الوقت نفسه تركز دائماً على التغلب على الوضع القائم – أي المواجهة بين الكتلتين وبالتالي أيضا التقسيم غير الطبيعي لألمانيا.

عندما انظر هنا اليوم إلى الوراء في بدايات عضويتنا في الأمم المتحدة، فإنني أفعل ذلك ليس بدافع الاهتمام التاريخي فحسب، بل لأن حظر استخدام القوة لا يزال هو التعهد الأساسي لأممنا المتحدة الذي لم يتم الوفاء به. وذلك لأنه يجب علينا جميعا أن ندافع عن حرمة الحدود والمساواة في السيادة بين الدول في عالمنا المتعدد الأقطاب، ولأننا اليوم – وخاصة اليوم – نحتاج إلى الشجاعة والطاقة الخلاقة والإرادة لرأب الصدوع، والتي أصبحت أعمق من أي وقت مضى.

تلتزم ألمانيا التزاماً قوياً بهذه المثل الثلاثة: نبذ استخدام القوة كأداة سياسية، ورفض أي نوع من التحريف، والتصميم على الانخراط في تعاون يتجاوز أي عوامل تقسيم. ونحن الألمان ندين لهذه المثل بالحظ العظيم المتمثل في العيش في بلد موحد اليوم، في سلام مع جيراننا وأصدقائنا وشركائنا في جميع أنحاء العالم.

في الوقت نفسه، ما ذكره فيلي براندت هنا قبل 50 عاما هو أكثر صحة اليوم:

”في عالم نعتمد فيه جميعاً على بعضنا البعض بشكل متزايد، يجب ألا تتوقف سياسة السلام على عتبتنا“ (المرجع نفسه، الفقرة 33).

لا يمكن للسياسة الألمانية أن تقتصر على السعي وراء مصالحنا بدون أي اعتبار للآخرين ولن تكون كذلك أبدا، لأننا نعلم أن حريتنا وديمقراطيتنا ورخاءنا متجذرة بعمق في رفاه أوروبا والعالم.

ولهذا فإن القاعدة اليوم ليست الإقلال من التعاون، والذي أحياناً يُصاغ اليوم بوصفه فك ارتباط أو تعاونا فقط بين ذوي التفكير المماثل. على العكس، نحن بحاجة إلى مزيد من التعاون. ويجب تعزيز التحالفات القائمة والبحث عن شركاء، لأن هذا هو السبيل الوحيد للحد من مخاطر التبعيات أحادية الجانب بشكل مفرط. ويصدق هذا بشكل خاص في عالم لم يعد فيه، على النقيض مما كان عليه الحال قبل 50 عاماً، مركزان فقط للقوى. بل فيه مراكز عديدة.

التعددية القطبية ليست نظاماً جديداً. وأي شخص يفترض أن البلدان الأصغر حجماً هي ساحات خلفية للدول الأكبر حجماً هو مخطئ. إن التعددية القطبية ليست فئة معيارية لكنها وصف لواقع اليوم. وعلى أي شخص يسعى إلى النظام في عالم متعدد الأقطاب أن يبدأ هنا في الأمم المتحدة. ولهذا تؤيد ألمانيا منظومة الأمم المتحدة، وبوصفها ثاني أكبر مساهم بعد الولايات المتحدة فإنها تسدد أنصبتها المقررة في الميزانية العادية باقتناع تام. إن الأمم المتحدة وحدها هي التي تستطيع – على أساس القيم المكرسة في ميثاقها – أن تحقق بالكامل تطلعات التمثيل العالمي والمساواة في السيادة للجميع. ولا يمكن قول ذلك عن مجموعة السبعة، أو مجموعة العشرين – رغم أهميتهما لتحقيق توافق دولي في الآراء – أو مجموعة بريكس التي تضم البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا، أو عن مجموعات أخرى.

أعلم أن البعض سيرد بالتساؤل: أليست الأمم المتحدة في كثير من الأحيان عاجزة عن اتخاذ إجراء، مشلولة بسبب العداوات بين أعضائها غير المتجانسين؟ وردي عليهم هو أن العرقلة من قلة، مهما كانت مؤثرة، ينبغي ألا تقودنا إلى نسيان أننا، الأغلبية العظمى من الدول، نتفق على أشياء كثيرة. كلنا – تقريباً – نريد أن تظل القوة محظورة كأداة سياسية. ولنا جميعا مصلحة في ضمان احترام سيادة بلداننا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وينبغي لنا جميعاً أن نعرف ما يتطلبه ذلك – وهو أن نمنح أيضاً هذه الحقوق للآخرين. وهذه القواعد الذهبية عالمية، حتى وإن لم يكن الكثيرون منا قد جلسوا حول الطاولة عندما اعتُمد ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945.

إلا أنه وبعد 10 سنوات فقط، في باندونغ في إندونيسيا، كانت الدول الأفريقية والآسيوية المتحررة من الاستعمار هي التي رفعت أصواتها للمطالبة بتقرير المصير، والسلامة الإقليمية، والمساواة في السيادة بين جميع الدول، وعالم خال من الاستعمار والإمبريالية. ويبدو ذلك اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبهذه المبادئ سيُحكم علينا جميعاً، سواء كنا دولاً كبيرة أو صغيرة. يجب أن تشكل هذه المبادئ أيضاً الأساس عندما يتعلق الأمر بإعادة تشكيل عالمنا المتعدد الأقطاب. فعندئذ فقط يمكن السيطرة على التحديات العالمية لعصرنا.

إن التحدي الأكبر على الإطلاق هو تغير المناخ الناشئ عن البشر. وبالطبع تتحمل البلدان الصناعية التقليدية مسؤولية خاصة جداً في مكافحة أزمة المناخ. ومع ذلك، فإن بلدانا أخرى عديدة هي اليوم من بين أكبر مصادر الانبعاثات. وبدلاً من انتظار الآخرين، يتعين علينا جميعا القيام بالمزيد من العمل معاً لتحقيق أهداف باريس المناخية. ويجب أن تتاح لكل واحد منا الفرصة للحصول على نفس المستوى من الرخاء مثل الناس في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو دول مثل اليابان أو أستراليا.

مع ذلك، لن ينجو كوكبنا إذا تحققت هذه التنمية الاقتصادية بالتكنولوجيا وعمليات الإنتاج التي تعود للقرن التاسع عشر أو العشرين – أي بمحركات الاحتراق ومحطات الطاقة التي تعمل بالفحم. ويقودنا هذا إلى استنتاج واحد، وهو أنه علينا أن نفصل التنمية الاقتصادية عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وهذا يحدث بالفعل في العديد من البلدان، لأن لدينا الحلول والتكنولوجيا.

وبوصفنا دولة رئيسية في مجال التكنولوجيا، فإننا نعرض هنا التعاون من أجل الصالح العام. إذا اجتمع منتجو الطاقات المتجددة ومستخدموها الصناعيون عبر القارات، فسنخلق معاً ازدهاراً جديداً في أماكن عديدة حول العالم. ويسرني أن أعلن اليوم أن ألمانيا تفي بتعهداتها بشأن التمويل الدولي للمناخ. فقد ضاعفنا مساهمتنا ثلاث مرات في العام الماضي، من بليوني يورو في عام 2014 وأكثر من 4 بلايين يورو في عام 2020، إلى 6 بلايين يورو. وبذلك نكون قد أوفينا بوعدنا، كما ستفعل البلدان الصناعية ككل، التي ستحقق هدفها المتمثل في 100 بليون يورو لتمويل المناخ الدولي لأول مرة هذا العام. وهذه إشارة مهمة طال انتظارها قبل أن نجري تقييماً في دبي في كانون الأول/ديسمبر المقبل ونتفاوض على خطط عمل مناخية جديدة لفترة ما بعد عام 2030.

أعتقد أنه من المهم أن نكون واقعيين وملزمين قدر الإمكان. ولهذا أدعو إلى أن نضع أهدافاً واضحة في دبي من أجل التوسع في الطاقات المتجددة وزيادة كفاءة الطاقة. وسنكون طموحين بنفس القدر عندما يتعلق الأمر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. العمل المناخي أو التنمية – هذه المقايضة لن تنجح. لقد جعلني مؤتمر قمتنا بالأمس أدرك الضرورة الملحة لأن نعوض الوقت الضائع عندما يتعلق الأمر بأهداف التنمية المستدامة أيضاً. لذلك نريد أن نستخدم مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام المقبل، الذي نقوم بالإعداد له حالياً مع أصدقائنا من ناميبيا، لتسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمضي قدماً فيها. ومن المهم بالنسبة لي في هذا السياق أن نكفل تقديم المزيد من استثمار القطاع الخاص في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وأود أن أقدم مثالاً واحداً فقط. يتحدث العالم بأسره حاليا عن تنويع سلاسل التوريد وتأمين إمدادات المواد الخام. ألن تكون بداية في هذا المسار إذا تمت خطوة الإنتاج الأولى على الأقل في الموقع، حيث توجد رواسب المواد الخام؟ من المؤكد أن ألمانيا والشركات الألمانية منفتحة على الدخول في شراكات من هذا النوع بالذات.

بطبيعة الحال، سنواجه جميعاً في السنوات المقبلة التحدي المتمثل في قيادة اقتصاداتنا وإمداداتنا من الطاقة وبنيتنا التحتية إلى مستقبل يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد ومحايد مناخياً. وسيتطلب ذلك استثمارات كبيرة. ولتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق هذا الاستثمار، يتعين علينا أن نعالج أزمة الديون في العديد من البلدان وأن نحدّث الهيكل المالي الدولي. لقد قلت في البداية إن ألمانيا لا تتشبث بالوضع الراهن، بما في ذلك عدم تشبثها بهذه القضية أيضاً. فنحن نريد أن يتغير شيء ما.

وما فتئت أدعو المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى الإصلاح حتى تتمكن من الإسهام بقدر أكبر في تمويل حماية المنافع العامة العالمية مثل المناخ والتنوع البيولوجي أو الوقاية من الأوبئة – وآخر مرة دعوت فيها إلى ذلك كانت في مؤتمر قمة مجموعة العشرين في دلهي. وهذا ما قررته مجموعة العشرين في دلهي. وتقدم ألمانيا أيضاً الدعم المالي لهذا الإصلاح. وسنكون أول بلد يستثمر رأس مال هجينا في البنك الدولي، بقيمة 305 ملايين يورو. وتشير التقديرات إلى أن رأس المال هذا سيمكن البنك الدولي من تقديم أكثر من بليوني يورو في شكل قروض إضافية.

لقد أشار الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى الطلب والاحتياجات الإنسانية المتزايدة بسرعة والناشئة عن أزمات عديدة في جميع أنحاء العالم. وألمانيا هي ثاني أكبر مانح للمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء العالم وستواصل الوقوف إلى جانب الشعوب التي هي في أمس الحاجة إليها.

ويجب على الأمم المتحدة نفسها ألا تتشبث بالوضع الراهن، وأعني بذلك أمرين. أولاً، يجب على الأمم المتحدة أن تتصدى لتحديات المستقبل، تماماً كما اقترح الأمين العام غوتيريش. وإحدى القضايا الرئيسية، في رأيي، هي كيفية كفالة استخدام البشرية جمعاء للابتكار والتقدم التكنولوجي. فالذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال، يتيح فرصاً هائلة. ويمكنه في الوقت نفسه أن يفاقم تقسيم العالم إذا استفاد منه عدد قليل فقط، أو إذا أخذت الخوارزميات جزءاً فقط من الواقع في الاعتبار، أو إذا كان الوصول إليه يقتصر على البلدان الأكثر ثراء. ولهذا تعمل ألمانيا بنشاط على تعزيز تبادل الآراء بشأن الاتفاق الرقمي العالمي. يجب أن نتحدث أيضاً عن القواعد المشتركة للاستخدام المحتمل للذكاء الاصطناعي التوليدي كسلاح.

السؤال الآخر الذي سيحدد مستقبلنا هو كيفية تمثيل الأمم المتحدة نفسها لواقع عالم متعدد الأقطاب. وهي حتى الآن لم تفعل ذلك بالقدر الكافي. ويتجلى ذلك أوضح ما يتجلى في تكوين مجلس الأمن. ولذلك يسرني أن عدداً متزايداً من الشركاء – بمن فيهم ثلاثة أعضاء دائمين – قد أعلنوا أنهم يريدون أن يروا تقدماً في الإصلاح.

مع ذلك، هناك شيء واحد واضح. تستحق أفريقيا تمثيلاً أكبر، وكذلك آسيا وأمريكا اللاتينية. وعلى هذا الأساس، يمكننا التفاوض على نص بخيارات مختلفة. وينبغي ألا يعرقل أي بلد هذه المفاوضات المفتوحة بمطالب مرتفعة بشكل مفرط. وألمانيا لن تفعل ذلك أيضاً. وفي نهاية المطاف، الأمر متروك للجمعية العامة لاتخاذ قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن. وحتى ذلك الحين، تود ألمانيا أن تتحمل المسؤولية كعضو غير دائم في مجلس الأمن، وأطلب من الأعضاء دعم ترشيحنا للفترة 2027–2028.

عندما أتكلم عن السلام هذه الأيام أمام الجمعية، فإني أعرب عن تعاطفي مع الذين يعتبر السلام حلماً بعيد المنال لهم. أتعاطف مع السودانيين، الذين أصبحوا ضحايا نزاع وحشي على السلطة بين أميري حرب، ومع الرجال والنساء في شرق الكونغو، وبينما نتكلم، شعب ناغورني – كاراباخ، حيث لن تؤدي الأنشطة العسكرية المستأنفة إلا إلى طريق مسدود ويجب أن تتوقف. وبالطبع، أتعاطف مع الأوكرانيين، الذين يقاتلون من أجل حياتهم وحريتهم، ومن أجل الاستقلال والسلامة الإقليمية لبلدهم بغية حماية تلك المبادئ التي التزمنا بها جميعاً في ميثاق الأمم المتحدة.

لكن الحرب العدوانية الروسية تسببت في معاناة هائلة ليس فقط في أوكرانيا. الناس في جميع أنحاء العالم يعانون نتيجة للتضخم والديون المتزايدة وندرة الأسمدة والجوع وزيادة الفقر. ولأن الحرب على وجه التحديد تخلف عواقب لا تطاق في جميع أنحاء العالم، فمن الصواب والمناسب أن يشارك العالم في السعي إلى إحلال السلام. وفي الوقت نفسه، يجب أن نحذر من الحلول الزائفة التي تمثل السلام بالاسم فقط، لأن السلام بدون حرية يسمى قمعاً. والسلام بدون عدالة يسمى ديكتاتورية.

يجب على موسكو أيضاً أن تفهم ذلك أخيراً، ولذلك دعونا لا ننسى أن روسيا مسؤولة عن هذه الحرب وأن الرئيس الروسي هو من يمكنه إنهاءها في أي وقت بأمر واحد. ولكن إذا كان له أن يفعل ذلك، فعليه أن يفهم أننا، نحن دول الأمم المتحدة، جادون بشأن مبادئنا

وأننا في عالم القرن الحادي والعشرين المتعدد الأقطاب لا نرى مكانا للتحريف والإمبريالية. ولم يعرب أحد هنا في نيويورك عن ذلك باقتدار مثل زميلنا، سفير كينيا. لقد قال هذا في مجلس الأمن، عقب غزو روسيا لأوكرانيا:

(تكلم بالإنكليزية)

”بدلاً من أن نشكل دولاً تنظر إلى التاريخ بحنين خطير، اخترنا أن نتطلع إلى عظمة لم تعرفها أي من أممنا وشعوبنا العديدة على الإطلاق“. (S/PV.8970، صفحة 8)

يحمل تاريخ ألمانيا العديد من الدروس حول مخاطر مثل هذا الحنين إلى الماضي. ولهذا اخترنا طريقاً مختلفاً عندما انضممنا إلى الأمم المتحدة قبل 50 عاماً – وهو طريق السلام والمصالحة، طريق الاعتراف بالحدود القائمة، طريق التعاون مع الجميع سعياً إلى عالم أفضل وأكثر إنصافاً. ولقد بدأ الأمر بوعد رسمي قطعناه على أنفسنا قبل 50 عاماً، وهو وعد قطعه كل واحد منا لدى انضمامه إلى الأمم المتحدة، وهو الوعد بتوحيد قوانا لصون السلم والأمن الدوليين. فلنبذل جميعاً قصارى جهدنا للوفاء بهذا الوعد.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد أولاف شولتس، مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية، من المنصة.

خطاب السيد كيشيدا فوميو، رئيس وزراء اليابان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء اليابان.

اصطُحب السيد كيشيدا فوميو، رئيس وزراء اليابان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد كيشيدا فوميو، رئيس وزراء اليابان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كيشيدا (اليابان) (*تكلم باليابانية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية*): اجتمعنا في نيويورك مرة أخرى. لقد وصلت أهداف التنمية المستدامة إلى نقطة المنتصف، وهي تواجه عقبات متزايدة. وما يثير فزعنا أن العدوان على أوكرانيا ما زال مستمراً.

هذا العام، والعالم يقف عند منعطف تاريخي، تشغل اليابان مقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن وترأس مجموعة السبعة. وبهاتين الصفتين سمعت النداءات اليائسة من أجل السلام ونداءات الضعفاء الذين يلتمسون المساعدة. يجب أن نستجيب لهذه الأصوات وأن نعمل من أجل عالم يذخر بالتعاون وليس الانقسام والمواجهة. هذه هي رسالتي إلى جميع قادة الدول الأعضاء. وقد دعا الأمين العام غوتيريش في تقريره ”خطتنا المشتركة“ (A/75/982) إلى التضامن الدولي. فلنجدد التزامنا بتعددية أطراف قوية وفعالة، تكون الأمم المتحدة في صميمها.

يواجه العالم قضايا معقدة ومترابطة، تتراوح من تغير المناخ والأمراض المعدية إلى التحديات التي تواجه سيادة القانون. والآن، في وقت تشتد فيه الحاجة إلى التعاون الدولي أكثر من أي وقت مضى، لا يمكننا التغلب على هذه الصعوبات إذا ظل المجتمع الدولي منقسماً بشأن الأيديولوجيات أو القيم. ولهذا أعتقد أنه ينبغي لنا أن نعود إلى القاعدة الأساسية المتمثلة في معاملة حياة الإنسان وكرامته بأهمية قصوى. وينبغي أن نهدف إلى تحقيق عالم يعتني بالكرامة الإنسانية، حيث يمكن للضعفاء العيش بسلامة وأمان.

في الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الدولي أزمات متعددة ويزداد انقساماً، نحتاج إلى لغة مشتركة تؤثر فينا جميعاً. وبتسليط ضوء جديد على الكرامة الإنسانية، أعتقد أنه يمكن للمجتمع الدولي التغلب على الاختلافات في النظم أو القيم وأن يعزز باطراد التعاون الدولي الذي يتمحور حول الإنسان. لقد قادت اليابان تعاوناً دولياً يتمحور حول الإنسان وقائما على مفهوم الأمن البشري. وبهذا النهج، يجب أن نسّرع الجهود بين المجتمع الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب عدم إهمال كرامة الفرد في الوقت الذي تتصدى فيه الدول والمجتمع الدولي للتحديات العالمية. ومن أجل التغلب على أوجه عدم المساواة

وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يعد النمو النوعي والنمو المستدام أمرين ضروريين. والأمر الأساسي هو الاستثمار في الناس، وهي عقيدتي السياسية.

والمنظور الجنساني مهم أيضاً للنمو النوعي. وتهدف اليابان إلى الحد من عدم المساواة والتغلب على الانقسامات الاجتماعية من خلال تعزيز مشاركة المرأة. وستعزز اليابان التمويل الشفاف والعادل للتنمية وفقًا للقواعد الدولية من أجل تحقيق النمو المستدام في البلدان النامية. كما سيتم استغلال التمويل من القطاع الخاص لسد فجوة تمويل التنمية. وستعمل اليابان مع البلدان الأخرى لإيجاد سبل لإدارة الاقتصادات التي تحمي كرامة الإنسان مع جذب دينامية الاستثمار.

دعونا نبدأ خطوة بخطوة حيثما نستطيع، بغية التصدي للأزمات والتحديات غير المسبوقة وحماية الكرامة الإنسانية وتعزيزها. والخطوة الأولى هي التعاون من أجل تحقيق مجتمع دولي سلمي ومستقر تُحترم فيه كرامة الإنسان. وبما أنني انحدر من هيروشيما، التي دمرها القصف الذري، فقد جعلت من نزع السلاح النووي مهمتي مدى العمر. ومن أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، سنواصل دعم الجهود الواقعية والعملية، مع التمسك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزها بتنفيذ التدابير وفقاً لخطة عمل هيروشيما. وأدعو القادة السياسيين للدول الحائزة للأسلحة النووية والبلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم إلى زيادة مشاركتها في نزع السلاح النووي حتى يطلع الناس من جميع مناحي الحياة على أهميته ويتخذوا إجراءات ملموسة، ليس على الرغم من البيئة الأمنية الصعبة ولكن بسببها. وبغية العمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية، وهو ما ظللنا نسعى إليه مع الهيباكوشا – الضحايا الناجين من القصف الذري – يجب أن نبلور مسار نزع السلاح النووي، الذي تم تعميمه بنجاح بفضل جهود أسلافنا.

بينما نتكلم الآن، يواجهنا خطر عكس الاتجاه التنازلي لعدد الأسلحة النووية على نطاق العالم. إن أهمية معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى، التي أعلن عنها هنا في الجمعية العامة قبل 30 عاماً، لم تتضاءل بأي مقياس. ولهذا شاركت مؤخرا في استضافة فعالية رفيعة المستوى بشأن هذه المعاهدة، مع الفلبين وأستراليا، من أجل إعادة تركيز الاهتمام السياسي على المعاهدة في السنة الثلاثين لأول اقتراح لها. وإشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية في اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح النووي هو أمر أساسي. وبوصف اليابان عضواً غير دائم في مجلس الأمن فإنها ستعمل مع الأمم المتحدة والدول ذات الصلة لتعزيز الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ولنؤكد اتجاه تعميم نزع السلاح النووي، من الأهمية بمكان تجاوز الجهود الحكومية البحتة والانخراط في جهود متعددة المستويات. وللتغلب على الجدل المثير للانقسام بين الأوساط الأكاديمية والحكومة حول ما إذا كان ينبغي لنا اختيار الردع أو نزع السلاح، ستسهم اليابان بمبلغ 3 بلايين ين لإنشاء كرسي ياباني لعالم خال من الأسلحة النووية في معاهد البحوث ومراكز الفكر في الخارج. وسنواصل أيضا بناء شبكة عالمية من الشباب من أجل إلغاء الأسلحة النووية، مستفيدين من صندوق القادة الشباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية، الذي أنشأته في العام الماضي بالتعاون مع الأمم المتحدة. ومن الضروري أيضاً كفالة السلامة النووية وأمن المواد والمرافق النووية، بما في ذلك كفالتها في حالات النزاع.

كما يجب أن ندافع عن كرامة الأشخاص الذين تهددهم النزاعات المسلحة. العدوان الروسي على أوكرانيا مستمر. ويجب ألا تستمر أزمة الغذاء. ودعم الأشخاص الضعفاء في أفريقيا والشرق الأوسط وأماكن أخرى أمر ضروري.

يجب أن نحمي سلامة النساء والأطفال، الذين هم أكثر الفئات ضعفاً في حالات النزاع، وأن نعزز الضوابط الحدودية وتدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص، وأن نقدم الدعم الدولي لاستعادة الأطفال المختطفين. وتحدد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن النساء بوصفهن أطرافا فاعلة حاسمة ونشطة في السياسات ذات الصلة بالسلم والأمن، وستواصل اليابان تعزيز هذه الخطة.

القضية الثانية هي كيفية تحقيق التوازن بين تقدم الرقمنة والكرامة الإنسانية. تجلب الرقمنة فوائد للجميع. بيد أن هناك مخاطر الخصوصية وانتهاكات حقوق الإنسان. نحن بحاجة إلى منظومة رقمية وقواعد دولية تتوافق مع كرامة الإنسان. ولهذا أطلقنا في مؤتمر قمة هيروشيما لمجموعة الدول السبع عملية هيروشيما للذكاء الاصطناعي بشأن الذكاء الاصطناعي التوليدي، وذلك من أجل تحقيق ذكاء اصطناعي جدير بالثقة. وستعزز اليابان أيضاً دعمها للرقمنة في البلدان النامية مع ضمان الأمن السيبراني.

ثالثاً، ستعمل اليابان على تخفيف التأثير المحتمل على الناس الذي قد ينشأ قبل تحقيق صافي انبعاثات صفري. والدول الآسيوية أساسية لتحقيق صافي الانبعاثات الصفري على مستوى العالم. وفي إطار المبادرة الآسيوية المجتمعية لصافي الانبعاثات الصفري، ستعزز اليابان التعاون الفعال، مع مراعاة مختلف الاحتياجات.

وستدعم اليابان كذلك الحد من مخاطر الكوارث للبلدان المعرضة لتغير المناخ، بما في ذلك الدول الجزرية، مما يدعم الجهود الرامية إلى تحقيق اقتصادات ومجتمعات قادرة على الصمود في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر والكوارث الطبيعية المرتبطة بالظواهر الجوية المتطرفة. المحيط هو حدود جديدة ذات إمكانات وفيرة، ومن الضروري اتخاذ تدابير شاملة، بما في ذلك الاستفادة من الكربون الأزرق لمعالجة تغير المناخ.

إن منظور القانون الدولي مهم أيضاً. وتؤيد اليابان الحفاظ على خطوط الأساس القائمة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حتى بعد انحسار السواحل في المستقبل بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. وبصفتنا نتولى رئاسة مجموعة الدول السبع، وضعنا إطاراً للتعاون بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي وهدفاً لخفض التلوث البلاستيكي الإضافي إلى الصفر بحلول عام 2040. وستواصل اليابان الإسهام في مجال حماية البيئة.

رابعاً، يجب أن نستعد للتفشي المقبل للأمراض المعدية. فيجب أن نكون مستعدين للمرض المعدي التالي، وأن نتعلم من الدروس المستفادة في كفاحنا ضد مرض فيروس كورونا. وفي مجموعة الدول السبع، تعهد كل من القطاعين العام والخاص بتقديم أكثر من 48 بليون دولار لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وتعزيز الوقاية والتأهب والتصدي للأزمات الصحية. وستساهم اليابان بمبلغ 7,5 بليون دولار للفترة 2022–2025. وإلى جانب حشد الموارد المالية المحلية، تدعم اليابان حشد الموارد المالية في القطاع الخاص من خلال تعزيز الاستثمارات المؤثرة. وستواصل اليابان العمل مع البلدان النامية، بما في ذلك الاقتصادات الناشئة، من أجل كفالة الوصول العادل إلى التدابير الطبية المضادة لحالات الطوارئ الصحية، وذلك استنادا إلى نتائج مجموعة العشرين.

في الوقت الذي يمر فيه العالم بمنعطف تاريخي، يجب أن نفكر في الطريقة التي بدأنا بها هنا. فلقد أُكد في ميثاق الأمم المتحدة على التصميم الراسخ لأسلافنا على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وحماية الكرامة الإنسانية، وذلك بعد تجربة حربين عالميتين. إن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مثل المساواة في السيادة واحترام السلامة الإقليمية وحظر استخدام القوة، هي مبادئ أساسية في القانون الدولي تسمح للناس بالعيش في سلام وتوفر الأساس لسيادة القانون.

إن القانون الدولي موجود لصالح الدول الضعيفة. ومعاً، في ظل سيادة القانون، تود اليابان أن تحمي حق الدول والشعوب الضعيفة في العيش في سلام بغية حماية الكرامة الإنسانية وتعزيزها. ومع ذلك، وحتى يومنا هذا، فإن روسيا، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، تنتهك القانون الدولي وسيادة القانون. إن التغييرات الانفرادية للوضع الراهن بالقوة أو الإكراه غير مقبولة في أي مكان في العالم. والحالة، التي أدانتها الجمعية العامة مراراً بوصفها انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، يجب تصحيحها في أقرب وقت ممكن ويجب إنهاء التهديد النووي.

لقد أعلنت في آذار/مارس عن خطة جديدة للمنطقة الحرة والمفتوحة للمحيطين الهندي والهادئ. واستناداً إلى مبادئ الحرية وسيادة القانون والشمولية والانفتاح والتنوع، ستعمل اليابان مع البلدان

التي تتشاطر رؤية عالم تتعايش فيه الدول المتنوعة وتزدهر معاً. ستقدم اليابان دعمها لحفظة السلام. وستعزز اليابان نطاق ونوعية برنامج الأمم المتحدة للشراكة الثلاثية، بمساهمة إضافية تبلغ حوالي 9 ملايين دولار من أجل دعم بناء قدرات الأفراد المنتشرين في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام.

إن سياسة اليابان بشأن كوريا الشمالية لم تتغير. فاليابان تسعى إلى تطبيع علاقتها مع كوريا الشمالية، وفقاً لإعلان بيونغ يانغ بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك بالحل الشامل للمسائل المعلقة التي تثير القلق، مثل عمليات الاختطاف، والمسائل النووية ومسائل الصواريخ، وتسوية ماضينا المؤسف. ومن منظور فتح حقبة جديدة معاً، أود أن أعرب عن تصميمي على لقاء الرئيس كيم جونغ أون وجهاً لوجه، في أي وقت وبدون أي شروط، وإجراء محادثات رفيعة المستوى تحت إشرافي المباشر لتحقيق اجتماع قمة في وقت مبكر.

ينبغي أن تكون الأمم المتحدة مكاناً للاستماع إلى أصوات الناس الذين يواجهون صعوبات، وتمكينهم والتغلب على هذه الصعوبات من خلال التعاون. ينبغي ألا تكون مكاناً للمواجهة والانقسام. وقد اتفقنا هذا العام على اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز الهياكل التي تدعم رئيس الجمعية العامة. وهذه خطوة ثابتة نحو أمم متحدة تعمل من أجل التعاون. ونشيد بقيادة الأمين العام برؤيته لتعددية الأطراف.

إن المبادرات الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض، الذي يزيد من حدة الانقسامات والمواجهة في الأمم المتحدة، ستعزز الثقة في مجلس الأمن وتستعيدها. وستواصل اليابان أيضاً جهودها لزيادة شفافية المناقشات في مجلس الأمن، بما في ذلك عن طريق تحسين إمكانية وصول الدول غير دائمة العضوية إلى المداولات في مجلس الأمن. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستسهم اليابان في توضيح قواعد مجلس الأمن.

إن العالم يتغير بشكل كبير. ونحن بحاجة إلى مجلس أمن يعبر عن العالم اليوم. تؤيد اليابان زيادة تمثيل أفريقيا وضرورة توسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس. وإذ نتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام المقبل والذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة التي تليه، فإن الفرصة الآن سانحة للتحرك نحو العمل الملموس.

سيكون التعاون الدولي الذي يحمي كرامة الإنسان ويعززها هو القوة الدافعة التي تعيد العالم إلى نفس الهدف. إنني أتطلع إلى تعميق هذه المناقشة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام المقبل، مع وضع الأجيال القادمة في الاعتبار. وبينما نتصور عالم ما بعد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أعتقد أن كرامة الإنسان ينبغي أن تكون المبدأ الأساسي الذي ينير مستقبل المجتمع الدولي. فلنوحد قوانا من أجل تعزيز كرامة الإنسان وإنشاء أمم متحدة تعمل من أجل التعاون.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء اليابان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد كيشيدا فوميو، رئيس وزراء اليابان، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة 21/50.